دكتور
شعبان صلاح

من آراء الزجاج النحوية

قراءة في (معاني القرآن وإعرابه)

دار الثقافة العربية
٣ ش المبتديان - السيدة زينب
القاهرة - ت : ٣٥٥٣٦٧٠٦

دكتور
شعبان صلاح

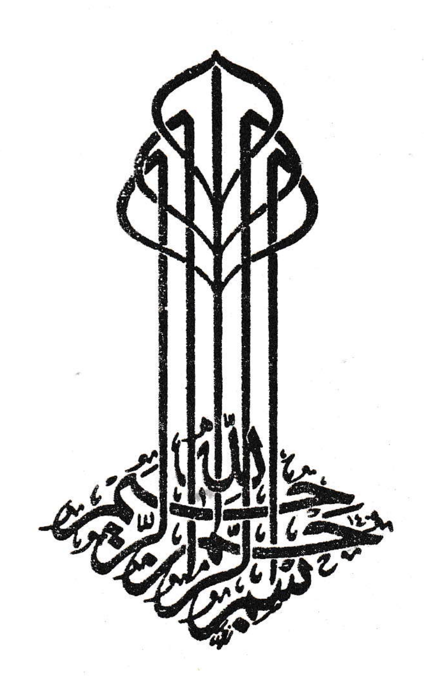
من آراء الزجاج النحوية

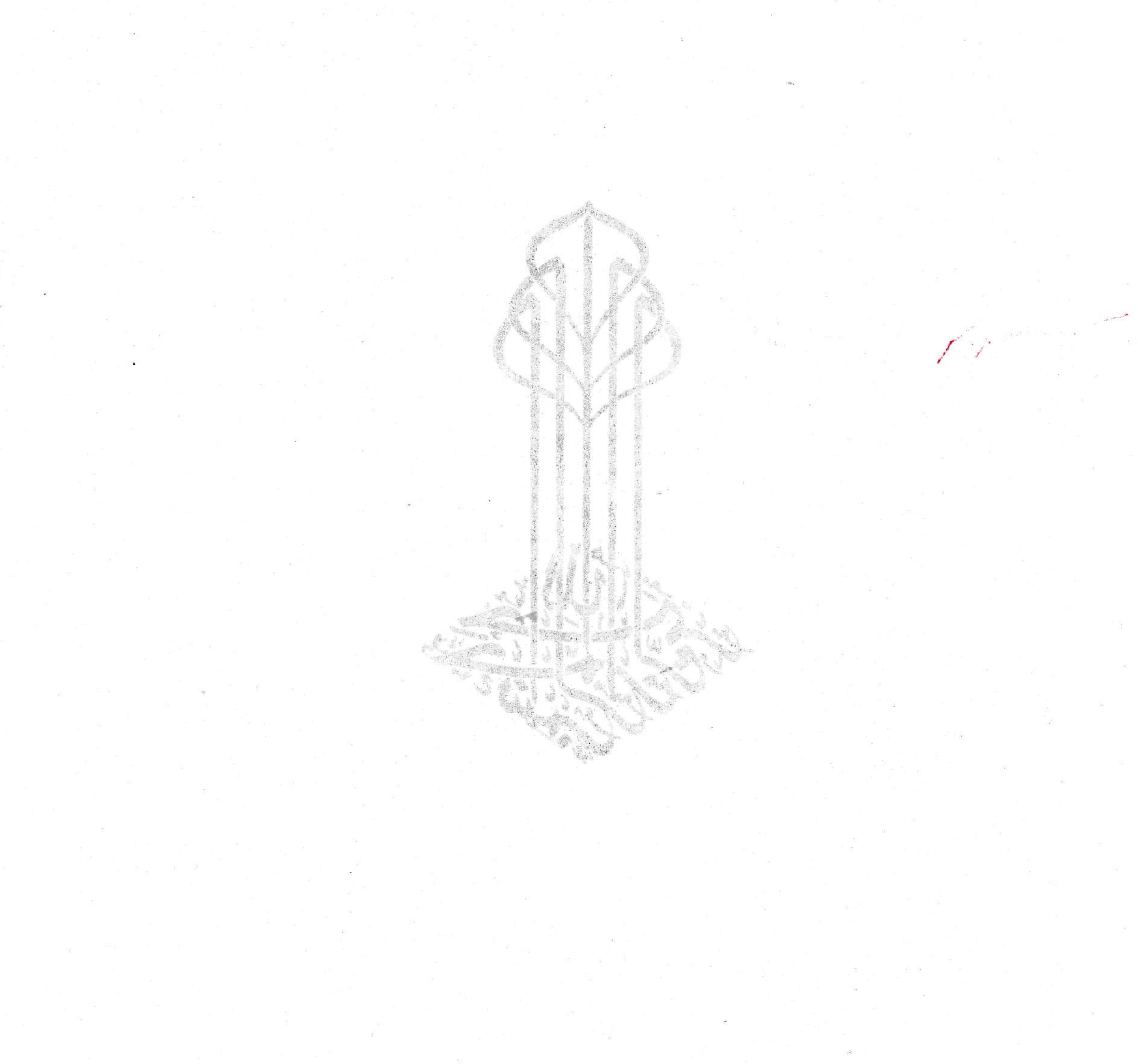
قراءة فى (معانى القرآن وإعرابه)

دار الثقافة العربية
٣ ش المبتديان - السيدة زينب
القاهرة - ت : ٣٥٤٣٧٠٦

الطبعة الأولى

١٤١١هـ - ١٩٩١م





تقديم

الحمد لله والصلاة والسلام على نبيه ومصطفاه ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه ، صلاة مباركة دائمة إلى يوم الدين

وبعد

يُعد الزجّاج (أبو إسحاق ، إبراهيم بن السري)[1] واحداً من أشهر النحاة البصريين باعترافه هو ، حيث يقول - تعليقاً على قوله تعالى ﴿ أو لم يهدلهم كَم أهلكنا ﴾[2] - : « وقرئت بالنون (أو لم نهد لهم) ، وزعم بعض النحويين أن (كم) في موضع رفع بـ (يهد) ، والمعنى عنده : أو لم نبين لهم القرون التي أهلكنا من قبلهم . وهذا عندنا - أعني البصريين - لا يجوز ؛ لأنه لا يعمل ما قبل (كم) في كم »[3] . كما يقول - تعليقاً على قوله تعالى : ﴿ ويرى الذين أُوتُوا العلْمَ الذي أُنْزلَ إليكَ من ربكَ هو الحقَّ ﴾[4] - : « و (هو) ههنا فصل يدل على أن الذي بعدها ليس بنعت ، ويسميه الكوفيون: العماد »[5] .

فهو يضع رأيه - الذي هو رأي البصريين - في مقابل رأي الكوفيين ، ولذا وجدناه في كثير من المواطن يفنّد رأي هؤلاء ، كما حدث في قولهم إن

---

(١) اختُلف في سنة وفاته ، فقيل سنة ٣١٠ هـ ، وقيل ٣١١ هـ ، وقيل سنة ٣١٦ هـ . راجع في ترجمته : شذرات الذهب / ٢ : ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، وبغية الوعاة / ١ : ٤١١ - ٤١٣ ، وإنباه الرواة / ١ : ١٥٩ - ١٦٦ ، والأعلام / ١ : ٤٠ .

(٢) سورة السجدة : آية ٢٦ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه / ٤ : ٢١٠ .

(٤) سورة سبأ : آية ٦ .

(٥) معان القرآن وإعرابه / ٤ : ٢٤١ .

(اسم) مشتق من الوسم ، في مقابل رأي البصريين الذي اعتنقه بأنه مشتق من السمو[٦] .

وقد وضعه الزُبيدي على رأس الطبقة التاسعة من نحاة البصرة ، وهم أصحاب أبي العباس المبرد[٧] .

لكن انتماءه للبصريين لم يمنع تفرده في بعض ما ذهب إليه من آراء ، وربما كان ذلك لما أفاده – في بداية عهده بالدرس قبل أن يلقي المبرد – من آراء الكوفيين ، فقد قال : « كنت في ابتداء أمري قد نظرت في علم الكوفيين وانقطعت إليه ، فاستكثرت منه ، حتى وقع لي أني لم أترك منه شيئاً ، وأني قد استغنيت به عن غيره »[٨] . ولعل هذا ما دفع محقق (المعاني) إلى الحكم بأنه « بغدادي أدنى إلى مذهب البصريين ، لأنه تلميذ المبرد ، فهو في شرحه يجري غالباً على مذهب أهل البصرة ، ولكن في بعض الأحيان يؤثر مذهب الكوفيين ويجري عليه ، ثم له مذهبه الخاص الذي كثيراً ما يكون مرفوضاً من الآخرين »[٩] .

وإذا كان الأستاذ الدكتور شوقي ضيف يعلق على ذكر أبي على الفارسي وتلميذه ابن جني للبصريين في مؤلفاتهما بكلمة (أصحابنا) ، وانتصارهما – في أغلب الأمر – للآراء البصرية ، بقوله : « ولا يكفي أن ينسب ابن جني وأبو علي الفارسي أنفسهما في البصريين ، لنعدهما حقاً منهم ، فإنهما اتبعا في مصنفاتهما المذهب البغدادي الانتخابي ، وإن كانت

---

(٦) السابق / ١ : ٤٠ .

(٧) طبقات النحويين واللغويين / ١١١ ، ١١٢ .

(٨) مجالس العلماء للزجاجي / ١٢٥ .

(٩) معاني القرآن وإعرابه : مقدمة المحقق / ١ : ٢٢ .

قد غلبت عليهما النزعة البصرية ، وهي لا تخرجهما عن دوائر الاتجاه البغدادي القائم على الانتخاب من آراء البصريين و الكوفيين »[١٠] ، فإن هذا التعليق ينطبق على أبي إسحاق الزجاج من قبلهما ، ومن أجل ذلك قالت محققة كتاب (ما ينصرف وما لا ينصرف) : « ولن نرى أقدر من الزجاج ، ولا أفضل منه ، مؤسساً للمذهب البغدادي ، وواضعا نبتته الأولى »[١١] .

ولسنا نذهب بالزجاج هذا المذهب ، لأن تفرد النحوي برأي أو آراء عن قَبِيله الذي ينتمي إليه لا يُدخله في قَبيل آخر ، فما من نحوي إلا وله رأيه الذي ينفرد به ، ابتداء من سيبويه وأساتذته . ومن ثم فتفرد الزجاج ليس مسوغا لإقحامه فيما سُمي بالمذهب البغدادي . إنه - كما سبق - معترفٌ ببصريته ، ومنافحٌ - في بعض آرائه - عن مذهب البصريين ، لكن ذلك لا يُلغي شخصيته المتفردة ، ولا رؤيته الخاصة لبعض قضايا النحو والصرف .

ومن أجل تعرف آراء الزجاج الخاصة كانت فكرة هذا البحث من واقع قراءة نحوية لكتابه الأشهر (معاني القرآن وإعرابه) ، الذي انتهى منه قبل وفاته بنحو عشرة أعوام ، واستغرق في تأليفه نحو ستة عشر عاماً ، وأملاه وهو في القمة من نضجه الفكري وتمكنه اللغوي[١٢] ، فضلاً عن أنه الكتاب الوحيد من آثار الزجاج الباقية التي يمكن الإطلال من خلالها على منهجه في معالجة قضايا النحو مرتبطة بالنص القرآني .

وستكون قضايا هذا البحث موزعة بين نهرين أساسين : أولهما : آراء الزجاج التي أوردها في (معاني القرآن) ومدى ارتباطها برؤية من سبقه من

---

(١٠) المدارس النحوية / ٢٤٦ .

(١١) ما ينصرف وما لا ينصرف : مقدمة المحققة / ١٢ .

(١٢) معاني القرآن وإعرابه : مقدمة المحقق / ١ : ٢١ .

النحاة ، وبخاصة من تتلمذ على أيديهم كالمبرد ، أو تتلمذ على آرائهم ؛ كالخليل وسيبويه . وثانيهما : ما نسب إليه من آراء ليست له ، لوجود ما يناقضها في كتابه .

وقد انتابتني حيرة كبيرة في الترتيب الذي يمكن أن أقدم به هذا العمل ، وتوزعني اختياران : الاختيار الأول : توزيع الآراء الزجاجية بين ما سلك فيه الزجاج طريقاً مسلوكة من أساتذته ، وما استَنّ فيه سنة غير مسبوق بها ، وما نُسب إليه ولم يقله ، وبذا يخرج العمل في ثلاثة فصول مستقلة يختلف حجمها باختلاف ما تضمه من قضايا .

وهذه الطريقة – على الرغم من منهجيتها – كانت ستقتضي توزّع القضايا في الموضوع الواحد بين فصلين أو ثلاثة ، مما يمكن أن يمثل تشتيتا لذهن القارئ الذي يريد لملمة آراء الزجاج في الموضوع الواحد .

الاختيار الثاني : تناول ما يخص الباب الواحد في مواضع متقاربة ، حتى يسهل الإلمام بفكر الرجل في هذا الباب ، فيتناول – مثلاً – ما يخص المبتدأ والخبر متلاصقاً ، وما يخص النواسخ مؤتلفاً ، وما يخص الجملة الفعلية متوالياً .

ولما كان الغرض من العمل – أولاً وأخيراً – معرفة فكر الزجاج النحوي اتخذتُ الطريقة الثانية وسيلة لعرض المسائل ، فبدأت بما يخص اسم الإشارة ، وما يخص الضمير ، وبعدهما الجملة الاسمية غير المنسوخة ، ثم النواسخ . ودرست (لا جرم) – مثلاً – بعد الحديث عن (لا) النافية للجنس ، وقبل الجملة الفعلية ، لأن من النحاة من يجعل (لا) فيها نافية للجنس و (جرم) اسمها ، ومن يعد (جرم) فعلاً يحتاج إلى فاعل . ثم انتقلت بعد

ذلك إلى الحديث عما يخص المنصوبات ، ومنها أسلوب النداء ، منتهياً إلى الحديث عن أمور تتصل ببعض القضايا المفردة التي لم أتخذ فيها ترتيباً بعينه ، لأني وجدتها أشتات موضوعات ، كالحديث عن توكيد الفعل بالنون ، وبنائه المترتب على ذلك ، وتنوين (جوارٍ) وما يشبهها ، والحديث عن بعض الأحرف من حيث الدلالة والتركيب أو من حيث الوظيفة .

من أجل هذا كانت العناوين كثيرة كثرة القضايا التي تعرضنا لها ، ومتعددة تعددها ، لأن كل قضية منها - على صغر حجمها - كأنها باب مستقل .

ومن مميزات هذا الترتيب - على ما وصل إليه اجتهادي - ألا يُوضع القارئ منذ الوهلة الأولى في إطار معين يحكمه ، كأن يدخل إلى دراسة القضايا المعروضة - مثلاً - على أنها مما سُبق به الزجاج ، أو أنها من آرائه التي تفرد بها ، وإنما تُترك له حرية القراءة ، والتفرد في استبطان النصوص التي عرضناها ، وإمكان قبول ما توصلنا إليه من نتائج ، لاتساقه معنا في الفهم ، أو رفضه والتوصل إلى نتائج أخرى ، لأنه يرى في النص غير ما نراه ، وبذا يكون هناك تفاعل بين القارئ والكاتب ، نتيجته الحتمية ربحٌ لكليهما .

وأرجو ألا أكون بما ملتُ إليه قد حدتُ عن جادة الصواب ، أو ارتكبت خطأ ما في حق المنهج ، وحسبى نبل القصد وشرف الغاية .

واللهَ وحده أدعو أن يجنبني الزلل ، وأن يرزقني الإخلاص في القول والعمل ، إنه سميعٌ مجيب .

شعبان صلاح

مجيئ اسم الإشارة موصولاً

من أهم الآراء التي يعتنقها الزجاج مجيئ اسم الإشارة بمعنى الموصول ، وقد عبر عن ذلك في أكثر من موطن من (معانيه) .

١ – في قوله تعالى : ﴿ ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ﴾[١] قال : « هؤلاء : في معنى الذين ، و (تقتلون) صلة لهؤلاء ، كقولك : ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم .ومثله قوله[٢] : ﴿وما تلك بيمينك يا موسى ﴾[٣] » .

٢ – في قوله تعالى : ﴿ ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا ﴾[٤] قال : « ومعنى قوله (ها أنتم) ها : للتنبيه ، وأعيدت في أولاء ، والمعنى – والله أعلم – : ها أنتم الذين جادلتم ، لأن هؤلاء وهذا يكونان في الإشارة للمخاطبين بمنزلة (الذين) ، نحو قول الشاعر :

* ... وهذا تحملين طليقُ *

أي : والذي تحملينه طليق »[٥] .

٣ – في قوله تعالى : ﴿ ذلك نتلوه عليك من الآيات والذكر الحكيم ﴾[٦] قال : « ويصلح أن تكون (ذلك) في معنى (الذي) ، ويكون (نتلوه) صلة ، فيكون المعنى : الذي نتلوه عليك من الآيات والذكر الحكيم ، فيكون ذلك ابتداء ، والخبر : من الآيات »[٧] .

---

(١) سورة البقرة : آية ٨٥ .
(٢) سورة طه : آية ١٧ .
(٣) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ١٦٧ .
(٤) سورة النساء : آية ١٠٩ .
(٥) معاني القرآن وإعرابه / ٢ : ١٠٢ .
(٦) سورة آل عمران : آية ٥٨ .
(٧) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ٤٢١ ، ٤٢٢ .

٤ - في قوله تعالى : ﴿ وما تلك بيمينك يا موسى ﴾[٨] قال : « تلك : اسم مبهم يجرى مجرى (التي) ، ويُوصل كما تُوصل (التي) ، المعنى : ما التي بيمينك يا موسى »[٩] .

٥ - في قوله تعالى : ﴿ قال هم أولاء على أثري ﴾[١٠] قال : « أولاءِ : مبني على الكسر ، على أثري : من صلة أولاء ، ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر ، كأنه قال : هم على أثري هؤلاء ، والأجود أن يكون صلة »[١١] .

٦ - في توجيه (ذلك) من قوله تعالى : ﴿ يدعو مِنْ دُون الله ما لا يضره وما لا ينفعه ذلك هو الضلالُ البعيدُ ﴾[١٢] ذكر أوجهاً ، كان رابعها : « أن (ذلك) في موضع نصب بوقوع (يدعو) عليه ، ويكون (ذلك) في تأويل (الذي) ، ويكون المعنى : الذي هو الضلال البعيد يدعو ، ويكون (لمن ضره أقرب من نفعه) مستأنفاً ، وهذا مثل قوله : ﴿ وما تلك بيمينك ﴾ ، على معنى : وما التي بيمينك يا موسى ، ومثله قول الشاعر :

عدَسْ ، مالعبَّادٍ عليك إمــــارةٌ عَتَقْتِ ، وهذا تحملين طليقُ »[١٣] .

وواضح من الآيات السابقة أن استعمال أسماء الإشارة موصولات غير مقصور على اسم بعينه ، وهو (ذا) المسبوقة بـ (مَنْ) أو (ما) الاستفهاميتين ، إذا لم تُلْغَ ، بأن تُجعل مع (مَنْ) و (ما) اسماً واحداً - كما رأى البصريون - وإنما تحقق ذلك في : هؤلاء - ذلك - تلك .

---

(٨) سورة طه : آية ١٧ .

(٩) معاني القرآن وإعرابه / ٣ : ٣٥٣ ، ٣٥٤ .

(١٠) سورة طه : آية ٨٤ .

(١١) معاني القرآن وإعرابه / ٣ : ٣٧٠ ، ٣٧١ .

(١٢) سورة الحج : آية ١٢ .

(١٣) معاني القرآن وإعرابه / ٣ : ٤١٦ ، ٤١٧ .

ويلاحظ أن ثلاثاً من الآيات الست كان القول بالموصولية فيها واحداً من احتمالين أو احتمالات ، والثلاث الأخرى كان قول الزجاج فيها صريحاً بحملها على الموصولية ، وهى الآيات الثلاث نفسها التي أوردها ابن الأنباري مع بيت يزيد بن مفرغ دليلاً على مذهب الكوفيين[١٤] .

أما البصريون فأَبَوْا ما سبق تمسُّكاً بالأصل ، واستصحابا للحال ، مجيبين عن أدلة الكوفيين بتخريج الشواهد على أوجه أخر ؛ ففي قوله تعالى : ﴿ ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ﴾ ، وقوله : ﴿ ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم ﴾ خرّجوا (هؤلاء) على أحد ثلاثة أوجه ؛ أن يكون في موضع نصب على الاختصاص ، أو تأكيداً لأنتم ، أو منادى مفرداً حذف منه حرف النداء . وفي قوله تعالى : ﴿ وما تلك بيمينك يا موسى ﴾ قالوا إن التقدير : أي شئ هذه بيمينك ، و (تلك) بمعنى (هذه) ، كما يكون (ذلك) بمعنى (هذا) ، والجار والمجرور (بيمينك) في موضع نصب على الحال ، كأنه قال : أي شئ هذه كائنةً بيمينك . وأما قول الشاعر : (وهذا تحملين طليق) فـ (تحملين) حال ، أي : وهذا - محمولاً - طليقٌ ، ويحتمل أن يكون حذف الموصول للضرورة ، ويكون التقدير : وهذا الذي تحملين طليق ، وحذف الاسم الموصول يجوز عند البصريين في الضرورة ، وعند الكوفيين في الاتساع[١٥] .

وإذا حاولنا تقصي ما قاله الفراء - أحد أعمدة المذهب الكوفي - حول هذه الآيات في (معانيه) وجدناه لم يتعرض لآيات البقرة وآل عمران والنساء،

---

(١٤) راجـع : الإنصاف / ٧١٧ - ٧١٩ مسألة (١٠٣) ، وانظر : الكتاب / / ٢ : ٤١٦ - ٤١٩ ، وارتشاف الضرب / ١ : ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، وشرح الكافية / ٢ : ٤٢ ، وهمع الهوامع / ١ : ٨٤ ، والأشموني / ١ : ١٥٩ ، ١٦٠ ، وحاشية الصبان عليه .

(١٥) الإنصاف / ٧١٩ - ٧٢٢ .

وقال عن الآية السابعة عشرة من سورة طه : « وقوله (بيمينك) في مذهبٍ : صلة لتلك ؛ لأن تلك وهذه توصلان كما توصل (الذي) ، قال الشاعر :

عدس ما لعباد عليك إمارة أمنْتِ وهذا تحملين طلـــيق

وعدَسْ : زجرٌ للبغل ، يريد : الذي تحملين طليق[16] » .

أما آية طه الأخرى رقم ٨٤ فتعرض فيها لقراءة أولاء : أولاىَ ، دون أن يذكر شيئاً عن موصوليتها ، وكذلك الأمر في آية سورة الحج[17] .

وكان قد طرح هذه القضية مطلقةً عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿ يسألونك ماذا ينفقون ﴾[18] حيث قال : « تجعل (ما) في موضع نصب ، وتوقع عليها (ينفقون) ، ولا تنصبها بـ (يسألونك) ؛ لأن المعنى : يسألونك أىَّ شئ ينفقون ؟ . وإن شئت رفعتها من وجهين ؛ أحدهما : أن تجعل (ذا) اسما يرفع (ما) ، كأنك قلت : ما الذي ينفقون ؟ . والعرب قد تذهب بـ (هذا) و (ذا) إلى معنى (الذي) ، فيقولون : ومن ذا يقول ذاك ؟ ، في معنى : من الذي يقول ذاك ؟ ، وأنشدوا :

عدسْ ما لعباد عليكِ إمارةٌ أمنْتِ وهذا تحملين طلـــيقُ

كأنه قال : والذي تحملين طليق . والرفع الآخر : أن تجعل كل استفهام أوقعت عليه فعلاً بعده رفعاً ؛ لأن الفعل لا يجوز تقديمه قبل الاستفهام ، فجعلوه بمنزلة (الذي) ، إذ لم يعمل فيه الفعل الذي يكون بعدها[19] » .

---

(١٦) معاني الفراء / ٢ : ١٧٧ .

(١٧) راجع السابق / ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢١٧ ، ٢١٨ .

(١٨) سورة البقرة : آية ٢١٥ .

(١٩) معاني الفراء / ١ : ١٣٨ ، ١٣٩ .

وإذا كانت نصوص الزجاج فيما سبق واضحة كل الوضوح ، دالة على اعتناقه مذهب الكوفيين الذين يمثلهم الفراء ، فإن من الغرابة أن يورد الزمخشري مثل هذا التوجيه في بعض الآيات السابقة دون أن يشير إلى الزجاج سابقه في ذلك[٢٠] ، وهذا ما فطن إليه أبو حيان أحياناً فأشار إلى سبق الزجاج بالتوجيه[٢١] ، وتغافل عنه أحياناً أخرى فنسب الرأي للزمخشري[٢٢] .

وأغرب مما سبق أن يُنسب إلى الزجاج في توجيه بعض هذه الآيات ما ليس له ، أو أن يُنسب ما له إلى غيره ؛ فعن آية البقرة : ﴿ ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ﴾ قال أبو حيان : « وذهب بعض المعربين إلى أن (هؤلاء) منادى بحرف نداء محذوف منه حرف النداء ، وهذا لا يجوز عند البصريين ؛ لأن اسم الإشارة عندهم لا يجوز أن يحذف منه حرف النداء . ونقل جوازه عن الفراء ، وخرَّج عليه الآيةَ الزجاجُ وغيره جنوحاً إلى مذهب الفراء ، فيكون - على هذا القول - (تقتلون) خبراً عن (أنتم) ، وفصل بين المبتدأ والخبر بالنداء ، والفصل بينهما بالنداء جائزٌ . وإنما ذهب من ذهب إلى هذا في هذه الآية ؛ لأنه صعبٌ عنده أن ينعقد من ضمير المخاطب واسم الإشارة جملةٌ من مبتدأ وخبر . وقد بينّا كيفية انعقاد هذه الجملة . وقد أنشدوا أبياتاً حذف منها حرف النداء مع اسم الإشارة ، ومن ذلك قول رجل من طيئ :

إنّ الأُولَى وصفوا قومي لهم ، فبهم
- هذا - اعتصمْ تلْقَ من عاداك مخذولاً[٢٣] » .

---

(٢٠) راجع : الكشاف / ١ : ٢٩٤ ، ٤٣٣ ، ٥٦٢ ، ٢ : ٥٣٣ .

(٢١) راجع : البحر / ٢ : ٤٧٦ .

(٢٢) السابق / ٦ : ٢٣٤ .

(٢٣) البحر / ١ : ٢٩٠ .

وكل ما قاله أبو حيان - فيما يخص الفراء والزجاج - مردودٌ عليه ، فالفراء لم يتعرض لهذه الآية في (معانيه) على الإطلاق ، ونص الزجاج الأول فيما أوردناه هو كل ما قاله حول هذه الآية ، وهو شاهدٌ عدلٌ على عدم دقة أبي حيان فيما نسبه إليه .

وقد نسب أبو حيان التوجيه الرابع من توجيهات الزجاج في آية سورة الحج إلى أبي علي الفارسي ، فقال : « أن تكون عاملة في (ذلك) من قوله : ﴿ ذلك هو الضلال البعيد ﴾ ، وقدم المفعول الذي هو (ذلك) ، وجعل موصولاً بمعنى (الذي) ، قاله أبو علي الفارسي ، وهذا لا يصح إلا على قول الكوفيين[٢٤] » .

وأبو علي الفارسي في الجانب المضاد لهذا المذهب ، وصريح نصه في ذلك : « البغداديون ينشدون :

عدسْ ما لعباد عليك إمارةٌ   أمنْتِ ، وهذا تحملين طليقُ

ويستدلون به على أن (ذا) بمنزلة (الذي) ، وأنه يوصل كما يوصل (الذي) ، فيجعلون (تحملين) صلة لـ (ذا) ، كما يجعلونه صلة لـ (الذي) . ويحتمل قوله (تحملين) أمرين لا يكون في واحد منهما صلة ، أحدهما : أن يكون (تحملين) صفة لموصوف محذوف تقديره : وهذا رجلٌ تحملين ، فتحذف الهاء من الصفة ، كما حذفت من قولك : الناس رجلان ؛ رجلٌ أكرمتَ ، ورجلٌ أهنْتَ ، وكقولك :

* وما شيءٌ حميْتَ بمستباح *

---

(٢٤) السابق / ٦ : ٣٥٦ .

أي : حميته . والآخر : أن يكون صفة لـ (طليق) ، فقُدمت ، فصارت في موضع نصب على الحال . فإذا احتمل غير ما تأولوه من الصلة لم يكن على الحكم بأن (ذا) والأسماءَ المبهمةَ تُوصل كما يُوصل (الذي) دليلٌ ، وكذلك ما استشهدوا به من قوله عز وجل : ﴿ وما تلك بيمينك يا موسى ﴾ ، وتأولوه على أن المعنى : وما التي بيمينك ، ولا دلالة فيه ؛ لأنه يمكن أن يكون (بيمينك) في موضع الحال ، والعامل في الحال ، في الموضعين جميعاً ، ما في الاسم المبهم من معنى الفعل[٢٥] » .

وليس في كلام أبي علي أية إشارة يمكن أن يفهم منها – ولو بالتكلف – أنه يميل إلى مجيئ اسم الإشارة موصولاً .

لكن يبقى احتمالٌ واردٌ لا يمكن التغاضي عنه ، هو كون نص أبي حيان : « وجُعل موصولاً بمنزلة (الذي) . قال أبو علي الفارسي : وهذا لا يصح إلا على قول الكوفيين » ، فحُرف (قال) إلى (قاله) . وكون النص غير محقق يسمح بهذا الاحتمال .

وفي النهاية نسجل ما ورد في كتاب (الجمل في النحو) المنسوب للخليل بن أحمد من قوله :

« وأما قول الشاعر :

عدسْ ما لعباد عليك إمارةٌ عتقْتِ ، وهذا تحملين طليق

معناه : الذي تحملين طليق ، رفع لأنه خبر الذي »[٢٦] .

---

(٢٥) كتاب الشعر / ٣٨٨ ، ٣٨٩ .

(٢٦) الجمل في النحو / ١٥٨ .

وهذا النص وحده - إن صحت نسبة الكتاب للخليل - يشير إلى الجذر الذي نبتت منه الشجرة التي كانت ثمرتها القول بقيام اسم الإشارة بوظيفة الموصول . لكن يبقى التساؤل قائماً : وأين سيبويه من هذا الرأي الذي رآه أستاذه ؟ .

إن هذا الرأي لو كان للخليل حقاً لما فاتت سيبويه الإشارة إليه ولو رفضاً ، وهو الذي قدر الخليل في كتابه حق قدره ، وأنزله منزله اللائق به .

أولاء : للعقلاء وغيرهم

في قوله تعالى : ﴿ إن السَّمْعَ والبصرَ والفؤادَ كل أولئك كان عنه مسئولاً ﴾[1] قال الزجاج : « وقال : كان ؛ لأن (كل) في لفظ الواحد ، فقال (أولئك) لغير الناس ؛ لأن كل جمع أشرت إليه من الناس وغيرهم ، ومن الموات ، فلفظه (أولئك) ، قال جرير :

ذمَّ المنازل بعد منزلة اللوي　　والعيش بعد أولئك الأيام[2] »

وقد نعى ابن عطية هذا الرأي على الزجاج ، فقال : « وعبّر عن السمع والبصر والفؤاد بـ (أولئك) ؛ لأنها حواس لها إدراك ، وجعلها في هذه الآية مسئولة ، فهي في حالة من يعقل ، ولذلك عبر عنها بأولئك ، وقد قال سيبويه رحمه الله في قوله تعالى : ﴿ رأيتُهم لي ساجدين ﴾[3] : إنما قال (رأيتهم) في نجوم ، لأنه إنما وصفها بالسجود ، وهو من فعل من يعقل ، عبر عنها بكناية من يعقل . وحكى الزجاج أن العرب تعبر عمن يعقل ومن لا يعقل بأولئك ، وأنشد هو والطبري :

ذم المنازل بعد منزلة اللوي　　والعيش بعد أولئك الأيـــام

وأما حكاية أبي إسحاق عن اللغة فأمرٌ يُوقف عنده ، وأما البيت فالرواية فيه : الأقوام[4] » .

وعلى الرغم من أن أبا حيان رد على ابن عطية بأنه لا خلاف بين النحاة في هذه القضية ، لا نعرف سابقاً للزجاج في رأيه ذاك إلا الأخفش

---

(١) سورة الإسراء : آية ٣٦ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه / ٣ : ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٣) سورة يوسف : آية ٤ .

(٤) تفسير ابن عطية بهامش البحر / ٦ : ٣٦ ، ٣٧ ، وانظر الكتاب / ٢ : ٤٧ ، والبحر / ٦ : ٣٦ ، ٣٧ ، والخزانة / ٥ : ٤٣٠ ، وشرح شواهد الشافية / ١٦٧ .

الأوسط عند تعرضه لآية (الإسراء) في (معانيه) حيث قال : « قال (أولئك) ، هذا وأشباهه ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، تقول فيه (أولئك) ، قال الشاعر [وذكر البيت السابق] ، وهذا كثير[٥] » .

أما الفراء فلم يتعرض لهذه القضية على الإطلاق ، مما يمكن أن يكون دليلاً قاطعاً بأن شيخ الزجاج في هذا المنحى هو الأخفش الأوسط ليس غير ، فلم يرد لهذه القضية ذكرٌ في كتاب سيبويه ، ولا في مقتضب المبرد - أستاذ الزجاج - ، ولم أرها من بعده إلا في مؤلفات النحاس : تلميذه ، والزمخشري الذي ينقل عنه أحياناً دونما إشارة[٦] ، ولعل هذا ما دعا بعض العلماء إلى القول بأن استعمال (أولاء) في غير العاقل قليل ، والأكثر استعمالها للعاقل[٧] .

---

(٥) معاني الأخفش / ٣٨٩ .

(٦) راجـــــع : إعراب القرآن للنحاس / ٢ : ٤٢٤ ، والكشاف / ٢ : ٤٤٩ ، وشرح المفصل / ٣ : ١٣٣ ، ١٣٤ ، وربط الشوارد / ١٠٥ .

(٧) انظر : شرح ابن عقيل / ٤٨ ، والأشموني / ١ : ١٣٩ .

دخلت الألف واللام على (الآن) - في رأى الزجاج - للإشارة إلى الوقت ، وبنيت لتضمنها معنى الإشارة ، وكان البناء على الفتح تخلصاً من التقاء الساكنين . قال في قوله تعالى : ﴿ قالوا الآنَ جئت بالحق ﴾[1] : « فأما نصب (الآن) فهى حركة لالتقاء الساكنين ، ألا ترى أنك تقول : أنا الآن أكرمك ، ومن الآن فعلت كذا وكذا . وإنما كان في الأصل مبنياً وحُرك لالتقاء الساكنين ، وبنى (الآن) وفيه الألف واللام ؛ لأن الألف واللام دخلتا بعهد غير متقدم . إنما تقول : الغلام فعل كذا ، إذا عهدته أنت ومخاطبك ، وهذه الألف واللام تنوبان عن معنى الإشارة ، المعنى : أنت إلى هذا الوقت تفعل ، فلم يُعرب (الآن) كما لا يعرب (هذا)[2] » .

وفي قوله تعالى ﴿ أثُمَّ إذا ما وقع آمنتم به آلآن وقد كنتم به تستعجلون ﴾[3] قال : « المعنى : آلآن تؤمنون ، فزعم الفراء أن (الآن) إنما هو : آنَ كذا وكذا ، وأن الألف واللام دخلت على جهة الحكاية . وما كان على جهة الحكاية نحو قولك (قام) إذا سميتَ به فجعلته مبنياً على الفتح لم تدخله الألف واللام . و (الآن) عند سيبويه مبني علي الفتح ، نحو : نحن من الآن نصير إليك ، فتفتح ؛ لأن الألف واللام إنما تدخل لعهد ، و (الآن) لم تعهده قبل هذا الوقت ، فدخلت الألف واللام للإشارة إلى الوقت ، والمعنى : نحن من هذا الوقت نفعل ، فلما تضمنت معنى (هذا) وجب أن تكون موقوفة ، ففتحت لالتقاء الساكنين ، وهما الألف واللام[4] » .

---

(١) سورة البقرة : آية ٧١ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ١٥٣ .

(٣) سورة يونس : آية ٥١ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه / ٣ : ٢٤ ، ٢٥ .

أمّا أن الكلمة مبنية على الفتح عند سيبويه فهذا صريح نصه في ثلاثة مواضع من كتابه ، قال في الموضع الأول : « وأرى قولهم (اضربْ أيُّهم أفضلُ) ، على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر ، وبمنزلة الفتحة في (الآن) حين قالوا : من الآنَ إلى غد ، ففعلوا ذلك بـ (أيهم) حين جاء مجيئاً لم تجئ أخواته عليه إلا قليلاً ، واستعمل استعمالا لم تستعمله أخواته إلا ضعيفاً[٥] » .

وفي الموضع الثاني قال : « واعلم أن العرب تدع خمسة عشر في الإضافات والألف واللام على حال واحدة ، كما تقول : (اضربْ أيُّهم أفضلُ) ، وكالآن ، وذلك لكثرتها في الكلام وأنها نكرةٌ فلا تغير[٦] » .

وفي الموضع الثالث يجعل الآن كـ (أيْنَ) في البناء ، « وليس مثله في كل شئ ، ولكنه يضارعه في أنه ظرف ، ولكثرته في الكلام[٧] » .

وأمّا أن الألف واللام في (الآن) إنما تدخل لعهدٍ ، فرأيٌ لم أعثر عليه في كتاب سيبويه .

وحين عالج أبو جعفر النحاس آية سورة يونس قدم فيها ثلاثة أقوال في فتح (الآن) . « منها قولان للفراء ، أحدهما : أن يكون أصله (أوان) ، حُذفت الهمزة منها ، وقلبت الواو ألفاً ، ثم جئ بالألف واللام فبنيت معها وبقيت على نصبها . والقول الثاني : أن يكون أصلها من (آنَ) ، أي : حانَ ، ثم دخلتها الألف واللام ، وبقيت على فتحها ، مثل : (قيلَ و قال) . وزعم أبو إسحاق أن هذا لو كان كذا ما جاز أن يكون بالألف واللام كما يقال : نهى عن القيل والقال . والقول الثالث : مذهب الخليل وسيبويه أن سبيل الألف

---

(٥) الكتاب / ٢ : ٤٠٠ .

(٦) السابق / ٣ : ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

(٧) السابق / ٣ : ٢٩٩ .

واللام أن يدخلا لمعهود ، و (الآن) ليس بمعهود ، وإنما معناه : نحن في هذا الوقت نفعل كذا ، فلما تضمنت معنى (هذا) وجب أن لا يعرب ، ففتحت لالتقاء الساكنين[8] » .

والرأيان المنسوبان للفراء موجودان في معانيه[9] ، ويبقى ما نسب إلى الخليل وسيبويه غير موثق بنص .

وخلاصة ما يفهم من نَصَّي الزجاج أن (الآن) مبني لتضمنه معنى الإشارة ، وأن الألف واللام فيه دخلت للإشارة إلى الوقت[10] .

والقول في علة بناء (الآن) من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ، أوردها ابن الأنباري في (الإنصاف) حيث يمثل الرأي الثاني للفراء اتجاه الكوفيين ، ويمثل رأي الزجاج اتجاه البصريين[11] .

وقد عارض ابنُ جني الزجاجَ في قوله إن اللام في (الآن) لعهد غير متقدم ، ورأي أنها زائدةٌ ، مع اعترافه بأن الكلمة معرفة بـ (ال) ، لكنها معرفة بلام أخرى محذوفة غير هذه الظاهرة التي فيها ، فهي بمنزلة (أمس) في التعرف بلام مرادة ، والقول فيهما واحدٌ ، ومن ثم فبناؤهما لتضمنهما معنى حرف التعريف ، ثم قال ابن جني إن هذا رأي أبي علي ، وإنه أخذه عنه ، وهو الصواب الذي لابد من القول به ، ومحالٌ أن يكون تعرفها بالإشارة - كما ذهب الزجاج - ؛ لأن جميع أسماء الإشارة لا تجد فيها لام التعريف ، كما أن قوله (إنما بنى لأن الألف واللام فيه لغير عهد متقدم) فاسدٌ ، لأنا قد نجد الألف واللام في كثير من الأسماء على غير تقدم عهد ، وتلك الأسماءُ

---

(8) إعراب القرآن للنحاس / ٢ : ٢٥٨ .

(9) راجع : معاني الفراء / ١ : ٤٦٧ ، ٤٦٨ .

(10) انظر : ارتشاف الضرب / ٢ : ٢٤٧ .

(11) راجع : الإنصاف / ٥٢٠ مسألة (٧١) ، وانظر : التسهيل / ٩٥ .

– مع كون اللام فيها – معربةٌ ، وذلك نحو قولك . يا أيُّها الرجلُ ، ونظرتُ إلى هذا الغلامِ ، فقد بطل بما ذكرنا أن يكون الآن من أسماء الإشارة[١٢] .

وقد فنّد ابن مالك رأي أبي علي ومن تبعه – كابن جني ، وابن يعيش – فقال : « وقيل : بُنى لتضمن معنى حرف التعريف ، والحرف الموجود غير معتد به . وضعفُ هذا القول بيِّنٌ ؛ لأن تضمينَ اسمٍ معنًى : اختصارٌ ينافي زيادة ما لا يُعتدّ به ، هذا مع كون المزيد غير المضمّن معناه ، فكيف إذا كان إياه ؟ » ، كما فنّد الرأي القائل بأنه بُني ؛ لأنه وقع « في أول أحواله بالألف واللام ، لأن حق الاسم في أول أحواله التجرد منهما ، ثم يعرض تعريفه فيلحقانه ، كقولك : مررت برجل فأكرمني الرجلُ ، فلما وقع (الآن) في أول أحواله بالألف واللام ، خالف الأسماء وأشبه الحروف » ، وهو ما نُسب إلى أبي العباس المبرد ، وتبعه فيه الزمخشري[١٣] . ولو كان هذا سبب بنائه لبُنى (الجماء الغفير) ، و (اللات) ، ونحوهما مما وقع في أول أحواله بالألف واللام . ولو كانت مخالفة الاسم لسائر الأسماء موجبة لشبه الحروف واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره ، وعدم ذلك مجمع عليه ، فوجب اطّراح ما أفضى إليه[١٤] . ومن ثم اعتنق ابن مالك رأي الزجاج في أن (الآن) بُنى لتضمنه معنى الإشارة ، ويجوز أن يقال : بُنى لشبهه بالحروف في ملازمة لفظ واحد ، فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر ، بخلاف حين ، ووقت ، وزمان ، ومدة[١٥] .

---

(١٢) سر صناعة الإعراب / ٣٥٠ – ٣٥٣ بتصرف ، وانظر : شرح المفصل / ٤ : ١٠٣ ، ١٠٤ ، والمغني / ١ : ٤٩ ، واللسان (أين) / ١٦ : ١٨٤ ، ١٨٥ .

(١٣) انظر : الإنصاف / ٥٢٣ ، وشرح المفصل / ٤ : ١٠٢ ، ١٠٣ .

(١٤) شرح التسهيل / ٢ : ٢١٩ ، وانظر الأشموني / ١ : ١٨١ .

(١٥) انظر : التسهيل / ٩٥ ، وشرحه / ٢ : ٢١٩ .

أما الحجة السائدة لرأي البصريين عامة – كما رواها ابن الأنباري – فمتفقة – عموماً – مع رؤية الزجاج ، حيث قالوا : إنما قلنا ذلك ، لأن سبيل الألف واللام أن يدخلا لتعريف الجنس ، كقوله تعالى : ﴿ إن الإنسان لفي خُسْرٍ ﴾[16] ، وكقولهم : الرجل خيرٌ من المرأة ، وكقولهم : أهلك الناسَ الدينارُ والدرهمُ ، أو لتعريف العهد ، كقوله تعالى : ﴿ كما أرسلْنا إلى فرعونَ رسولا فعصى فرعونُ الرسولَ ﴾[17] ، أو يدخلان على شئ قد غلب عليه نعته فعُرِف به ، كقولك : الحارث ، والعباس ، والسِّماك ، والدبران ، فلما دخلاهما على غير ما ذكر ، ودخلت على معنى الإشارة إلى الوقت الحاضر ، صار معنى قولك (الآن) كقولك : هذا الوقت ، فشابه اسم الإشارة ، واسمُ الإشارة مبني ، فكذلك ما أشبهه . وكان الأصل فيه أن يُبنى على السكون ، إلا أنه بُني على حركة لالتقاء الساكنين ، وكانت الفتحة أوْلَى لوجهين ؛ أحدهما : أنها أخف الحركات ، وأشْكَلُها بالألف والفتحة التي قبلها ، فأتبعوها الألف والفتحة التي قبلها ، كما أتبعوا ضمة الذال التي في (مُنذُ) ضمة الميم ، وإن كان حق الذال أن تُكسر لالتقاء الساكنين . والوجه الثاني : أن نظائرها من الظروف المستحقة لبناء أواخرها على حركة كأينَ وأيّانَ بُنيت على الفتح ، فكذلك (الآن) لمشاركتها لهما في الظرفية[18] » .

ومعنى ما سبق أن الزجاج – في تعليل بناء (الآن) – كان إماماً لجمهور البصريين ، وأن ما ذهب إليه بعضهم من تعليلات أخرى كانت تنويعات على الرأى الأصلي ، وهو رأي الزجاج .

وفي مقابل بناء (الآن) الذي بدأ القولَ به إمام النحاة سيبويه « زعم بعض النحويين أن بعض العرب يُعرب (الآن) ، واحتج على ذلك بقول الشاعر :

---

(١٦) سورة العصر : آية ٢ . (١٧) سورة المزمل : الآيتان : ١٥ ، ١٦ .

(١٨) الإنصاف / ٥٢٢ ، ٥٢٣ .

كأنهما مِلآنِ لم يتغـــــيرا   وقد مرّ للدارَيْن من بعدنا عصرُ

أراد : من الآن ، فحذف نون (من) لالتقاء الساكنين ، كقول الآخر :

ليس بين الحيِّ والميْتِ ســـببْ   إنما للحيِّ مِلْمَيْتِ النَّصَـــبْ

وكسر نون (الآن) لدخول (من) عليها ، فعُلم أن (الآن) عند هذا الشاعر معربة . قلت : وفي الاستدلال بهذا ضعفٌ ؛ لاحتمال أن تكون الكسرة كسرة بناء ، ويكون في بناء (الآن) لغتان بالفتح والكسر ، كما في (شتان) ، إلا أن الفتح أكثر وأشهر[19] » .

ويختار السيوطي القول بإعرابه ؛ لأنه لم تثبت لبنائه علة معتبرة ، فهو يكون منصوباً على الظرفية ، وإن دخلت عليه (مِنْ) جُرَّ بها[20] .

وقد وردت لفظة (الآن) في ثماني آيات من القرآن الكريم ، لم تكن في أي منها مسبوقة بـ (مِنْ)[21] ، مما يُبقي القول بأنها معربة منصوبة على الظرفية قولاً له وجاهته . لكن استعمالها معربة مجرورة بـ (مِنْ) لم يرد – على ما نعلم – في غير بيت أبي صخر ، مما يجعله دليلاً غير ذي تأثير في تحويل دفة الرأي من البناء إلى الإعراب ، فـ (الآن) مبنية على الفتح ، حتى لو سبقها (مِنْ) ، في الأساليب العربية الفصيحة .

---

(19) شرح التسهيل / ٢ : ٢٢٠ .

(20) همع الهوامع / ١ : ٢٠٨ .

(21) راجـع الآيات : ٧١ ، ١٨٧ من سورة البقرة ، و ١٨ من سورة النساء ، و ٦٦ من سورة الأنفال ، و ٥١ ، ٩١ من سورة يونس ، و ٥١ من سورة يوسف ، و ٩ من سورة الجن .

وظيفة اللام مع اسم الإشارة

في الآية الثانية من سورة البقرة : ﴿ ذلك الكتابُ لا ريْبَ فيه ﴾ قال الزجاج عن اللام في (ذلك) : « واللام تزاد مع (ذلك) للتوكيد ، أعنى توكيد الاسم ؛ لأنها إذا زيدت أسقطت معها (ها) ، فتقول : ذلك الحقُّ ، وذاك الحقُّ ، وهاذاك الحقُّ ، ويقبح : هذلك الحقُّ ؛ لأن اللام قد أكدت معنى الإشارة ، وكسرت اللام لالتقاء الساكنين ، أعنى الألف من (ذا) واللام التي بعدها ، وكان ينبغي أن تكون ساكنة ، ولكنها كسرت لما قلناه[1] » .

وقد أورد النحاسُ القولَ بأن اللام في (ذلك) للتوكيد على أنه رأي البصريين بعامة ، فقال : « قال البصريون : اللام في ذلك توكيد ، وقال الكسائي والفراء : جيئ باللام في (ذلك) لئلايتوهم أن (ذا) مضافٌ إلى الكاف ، وقيل : جيئ باللام بدلاً من الهمزة ، ولذا كسرت . وقال علي بن سليمان : جيئ باللام لتدل على شدة التراخي[2] » .

وعن هذه اللام قال الرضى : اللام لا يحكم عليها بالزيادة في (ذلك) و (هنالك) ، لأنها حرف معنى كالتنوين[3] » .

وقد وضعتها مصنفات (حروف المعاني) في الحروف الزائدة غير العاملة ؛ ففي الموضع الخامس من هذا النوع يقول المالقي : « الموضع

(١) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ٦٨ .

وفي كتابه الآخر (ما ينصرف وما لا ينصرف) / ٧٩ قال : « وأكثر كلام العرب : (ذلك) ، فتزاد اللام توكيداً وتكثيراً للاسم . وتكسر اللام من (ذلك) يا هذا ، لأن تقديرها السكون ، لأنها آخر الاسم ، لأن الكاف للمخاطب ، فكسرت لالتقاء الساكنين . ولا أعلم أحداً ذكر لم كُسرت اللام غيري » أ . هـ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس / ١ : ٧٨ ، وانظر : معاني الفراء / ١ : ١٠ ، ١١ ، لترى أن رأي الفراء على خلاف ما روى النحاس .

(٣) شرح الشافية / ٢ : ٣٨١ .

الخامس : بين أسماء الإشارة وكاف الخطاب لمذكر أو مؤنث ، لمفرد أو تثنية أو جمع ، نحو : ذلك ، وتلك ، وذلكما ، وتلكما ، وذلكم ، وتلكم ، وأولاكم ، وأولاكما ، وأولئك ، وأولالك . قال الله تعالى : ﴿ ذلك لمن خاف مقامي ﴾[٤] ، وقال : ﴿ وتلك الجنةُ التي أورثتموها ﴾[٥] ، وقال : ﴿ ذلكما مما علّمني ربي ﴾[٦] ، وقال : ﴿ ذلكم الله ربُّكم ﴾[٧] ، وإنما دخلت لتوكيد الخطاب ومراعاة بعد المشار إليه في المسافة[٨] » .

أما ابن هشام فقال إن « اللام اللاحقة لأسماء الإشارة للدلالة على البعد أو على توكيده على خلاف في ذلك[٩] » .

ويقول العكبري : « وأما اللام فحرفٌ زِيدَ ليدل على بُعد المشار إليه ، وقيل : هى بدلٌ من (ها) ، الا تراك تقول : هذا وهذاك ، ولا يجوز : هذلك ، وحركت اللام لئلا يجتمع ساكنان ، وكسرت على أصل التقاء الساكنين ، وقيل كُسرت للفرق بين هذه اللام ولام الجر[١٠] » .

وشهرة هذه اللام بأنها لام البعد هى السائدة في مصنفات النحو ، فالجمهور على أن للمشار إليه « ثلاث مراتب : قُربى ، ووُسْطَى ، وبُعْدَى ، فيُشار إلى مَنْ في القربى بما ليس فيه كاف ولا لامٌ ، كذا وذي . وإلى مَنْ في الوُسطى بما فيه الكاف وحدها ، نحو : ذاك . وإلى من في البُعْدَى بما فيه كافٌ ولامٌ ، نحو : ذلك[١١] » .

---

(٤) سورة إبراهيم : آية ١٤ .

(٥) سورة الزخرف : آية ٧٢ .

(٦) سورة يوسف : آية ٣٧ .

(٧) سورة فاطر : آية ١٣ .

(٨) رصف المباني / ٣٢٣ .

(٩) المغني / ١ : ١٩٤ .

(١٠) إملاء ما منّ به الرحمن / ١ : ٦ .

(١١) شرح ابن عقيل / ٤٨ ، ٤٩ ، وانظر : شرح المفصل / ٣ : ١٣٥ .

فالنحاس أطلق على هذه اللام كونَها للتأكيد دون أن يحدد المؤكَّد ، ونَسَبَ إلى الأخفش الأصغر (علي بن سليمان) أنها للدلالة على شدة التراخي . والمالقى قال إنها لتوكيد الخطاب ومراعاة بُعد المشار إليه ، وابن هشام جعلها للدلالة على البعد أو على توكيده ، والعكبري وابن عقيل وابن يعيش حددوا كونها دالة على بعد المشار إليه ، على ما هو معروف ، وبهذا يبقى قول الزجاج بأن اللام في (ذلك) قد أكدت معنى الإشارة رأياً خاصاً بالزجاج لا يشركه فيه غيره على ما نعلم .

إعادة المضمر مظهراً تفخيماً

في قول الله سبحانه وتعالى : ﴿ولله ما في السموات وما في الأرض وإلى الله ترجع الأمور﴾[1] قال الزجاج : « ولو كانت (وإليه ترجع الأمور) لكان حسناً ، ولكن إعادة اسم الله أفخم وأوكد ، والعرب إذا جرى ذكر شئ مفخم أعادوا لفظه مظهراً غير مضمر ، أنشد النحويون قول الشاعر :

لا أرى الموت يسبق الموتَ شـئٌ نَغَّصَ الموتُ ذا الغني والفقـيرا

فأعاد ذكر الموت لفخامته في نفوسهم[2] » .

وحديث الزجاج هذا يعني إجازة إعادة المضمر مظهراً تفخيماً دونما نظر إلى كون التكرار في جمل متغايرة أم لا ، بدليل عموم لفظه ، واستشهاده ببيت عدي بن زيد (أو ابنه) ، والذي يتمثل فيه إعادة المضمر مظهراً في جملة واحدة .

والزجاج مسبوق بهذا الرأى من سيبويه والأخفش - وإن لم يصلا إلى درجة وضوح الزجاج فيما ذهب إليه - ، قال سيبويه : « ألا ترى أنك لو قلت : ما زيدٌ منطلقاً أبو زيد ، لم يكن كقولك : ما زيدٌ منطلقاً أبوه ؛ لأنك قد استغنيت عن الإظهار ، فلما كان هذا كذلك أُجرى مجرى الأجنبي واستُؤنف على حاله ، حيث كان هذا ضعيفاً . وقد يجوز أن تنصب . قال الشاعر ، وهو سواد بن عدي :

لا أرى الموتَ يسبق الموتَ شئٌ نغَّص الموتُ ذا الغني والفقيرا

فأعاد الإظهار[3] » .

---

(١) سورة آل عمران : آية ١٠٩ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ٤٥٥ ، ٤٥٦ .

(٣) الكتاب / ١ : ٦٢ ، ٦٣ .

وأصرح من نص سيبويه قول الأخفش الأوسط في الآية السابقة : « فثنى الاسم وأظهره ، وهذا مثل : أمّا زيدٌ فقد ذهب زيدٌ . قال الشاعر [وذكر البيت السابق] ، فأظهر في موضع الإضمار[٤] » .

وفي المسار نفسه سار ابن جني حيث قال : « فإن لم يأت مضمراً وجاء مظهراً فأجود ذلك أن يعاد لفظ الأول البتة ، نحو زيدٌ مررت بزيد ، كقول الله سبحانه : ﴿ الحاقة ما الحاقة ﴾[٥] ، و ﴿ القارعة ما القارعة﴾[٦] ، وقوله [وذكر البيت السابق] . ولو قال : زيد مررت بأبي محمد (وكنيته أبو محمد) لم يجز عند سيبويه ، وإن كان أبو الحسن قد أجازه[٧] » .

ويرى فريق آخر من النحاة أن إعادة المضمر مظهراً في جملة واحدة ضعيفٌ ، وأنه لا يُقبل إلا في لغة الشعر . لكن الإعادة في جمل متغايرة المعنى مقبولٌ ، « والمعروف في لسان العرب : إذا اختلفت الجمل أعادت المظهر لا المضمر ؛ لأن في ذكره دلالة على تفخيم الأمر وتعظيمه ، وليس ذلك نظير : * لا أرى الموتَ يسبق الموتَ شئٌ * ؛ لاتحاد الجملة ، لكنه قد يُؤتي في الجملة الواحدة بالمظهر ، قصداً للتفخيم[٨] » .

وكلا الفريقين : المجوّز مطلقاً ، والمجوّز بشرط ، لا يصل إلى فحوي نص الزجاج الذي يجعل ذلك قاعدة ، ويتمثل ذلك في قوله : (والعرب إذا جرى ذكر شئ مفخّم أعادوا لفظه مظهراً غير مضمر) ، وهذا يعني إطلاق القاعدة وتعميم الاستخدام ، وهو ما لم يقل به نحويٌ ممن سبقوه أو لحقوا به – على حد علمي – .

---

(٤) معاني الأخفش / ٢١٢ .
(٥) سورة الحاقة : الآيتان الأوليان .
(٦) سورة القارعة : الآيتان الأوليان .
(٧) الخصائص / ٣ : ٥٣ ، وانظر المغني / ٢ : ١٠٧ .
(٨) البحر / ٣ : ٢٧ ، وانظر : الخزانة / ١ : ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٦ : ٩ ، والكتاب / ١ : ٦٢ حاشية (١) .

ضمير الفصل بين نكرتين

يرفض الزجاج وقوع ضمير الفصل بين نكرتين ، فعند تعرضه لقوله تعالى : ﴿ أَنْ تكون أمةٌ هى أَرْبَى من أمة ﴾[1] قال : « وموضع (أربي) رفعٌ ، المعنى : أن تكون أمةٌ هى أكثر من أمة . وزعم الفراء أن موضع (أربي) نصبٌ ، و (هى) عمادٌ ، وهذا خطأ ، (هى) لا تدخل عمادا ولا فصلا مع النكرات ، وشبهه بقوله ﴿ تجدوه عند الله هو خيراً وأعظمَ أجرا ﴾[2] ، و (تجدوه) الهاء فيه معرفة ، و (أمة) نكرة[3] » .

والزجاج في رأيه ذاك مسايرٌ لفريق البصريين الذين يمثلهم سيبويه في قوله : « واعلم أن (هو) لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال ولم تدخله الألف واللام ، فضارع زيدا وعمرا ، نحو : خير منك ، ومثلك ، وأفضل منك ، وشر منك ، كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة أو ما ضارعها ، كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفة أو ما ضارعها ، لو قلت : كان زيدٌ هو منطلقاً ، كان قبيحاً حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة أو ماضارعها من النكرة مما لا يدخله الألف واللام . وأما قوله عز وجل : ﴿ إن ترني أنا أقلَّ منك مالا وولداً ﴾[4] فقد تكون (أنا) فصلا وصفة ، وكذلك : ﴿ وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجراً ﴾[5] » .

وتعليل امتناع ذلك - عند سيبويه أيضاً - أنهم « لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة ، كما أنه لا يكون وصفاً ولا بدلا لنكرة ، وكما أن (كلهم) و (أجمعين) لا يكرران على نكرة ، فاستقبحوا أن يجعلوها فصلاً في

---

(١) سورة النحل : آية ٩٢ . (٢) سورة المزمل : آية ٢٠ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه / ٣ : ٢١٨ . (٤) سورة الكهف : آية ٣٩ .

(٥) الكتاب / ٢ : ٣٩٢ ، وانظر : الأصول / ٢ : ١٢٥ ، وإملاء ما من به الرحمن / ٢ : ٤٧ .

النكرة كما جعلوها في المعرفة ، لأنها معرفة ، فلم تصر فصلاً إلا لمعرفة ، كما لم تكن وصفاً ولا بدلاً إلا لمعرفة[6] » .

أما الكوفيون - ويمثلهم الكسائي والفراء وهشام - فيجيزون وقوع ضمير الفصل بين النكرتين[7] ، يقول الفراء : « وموضع (أربي) نصبٌ . وإن شئت رفعت ، كما تقول : ما أظن رجلاً يكون هو أفضلَ منك ، وأفضلُ منك ، النصب على العماد ، والرفع على أن تجعل (هو) اسما . ومثله قوله عز وجل : ﴿ تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً ﴾ ، نصب ، ولو كان رفعاً كان صواباً[8] » .

ويلخص السيوطي رأي البصريين الذين يمثلهم سيبويه ، وهو الرأي الذي اعتنقه السيوطي ، بقوله : « ولا يقع بعده الاسم إلا معرفة أو شبيهاً بها في امتناع دخول (ال) عليه[9] » .

وإذا طبقنا هذا الفهم على آية سورة النحل أمكن قبولها من زاوية مّا ، فما بعد (هى) هو التركيب (أَرْبَى مِنْ) ، وهو شبيه بالمعرفة في امتناع دخول (ال) عليه ، كما في قوله تعالى : ﴿ إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا ﴾ ، أما ما قبل (هى) في الآية نفسها فهى كلمة (أمة) ، وهى كلمة فيها عموم لا يخصصه اقترانها بـ (ال) ، ولعل هذا ما سوّغ وقوع ضمير الفصل بينهما .

---

(٦) السابق / ٢ : ٣٩٦ .

(٧) انظر : إعراب القرآن للنحاس / ٢ : ٤٠٧ ، والبحر / ٥ : ٥٣١ ، والمغني / ٢ : ١٠٤ .

(٨) معاني الفراء / ٢ : ١١٣ .

(٩) همع الهوامع / ١ : ٦٨ .

الضمير : نِي

في قوله تعالى : ﴿ إن ترن أنا أقَلَّ منك مالا وولدا ﴾[1] قال الزجاج : « أقلَّ : منصوبٌ ، وهو مفعولٌ ثانٍ بـ (ترني) ، و (أنا) يصلح لشيئين ، إن شئت كانت توكيداً للنون والياء ، وإن شئت كانت فصلاً ، كما تقول كنت أنت[2] » .

والزجاج في تعبيره هذا – بوسم ضمير النصب بأنه النون والياء – تابعٌ لأستاذ الأساتذة سيبويه في قوله : « اعلم أن علامة إضمار المنصوب المتكلم : نِي ، وعلامة إضمار المجرور المتكلم : الياء . ألا ترى أنك تقول – إذا أضمرت نفسك وأنت منصوب – : ضربني ، وقتلني ، وإنني ، ولعلني . وتقول – إذا أضمرت نفسك مجروراً – : غلامي ، وعندي ، ومعي[3] » .

ومعنى النص السابق أن الضمير للمتكلم في حالة النصب هو (نِي) ، أي : النون والياء ، وهو ما ردده الزجاج في كتابه بلفظ آخر .

لكن سيبويه تناول الفكرة باعتراضات وردود . وأبرز ما يمكن أن يوجه إلى رأيه هذا من اعتراضات :

أ – أن العرب تقول : إني ، وكأني ، ولعلي ، ولكنّي ، وليس في ذلك سوى الياء وحدها مع أنها في محل نصب .

ب – أن العرب تقول : عنّي ، وقدْني ، وقَطْني ، ومِنّي ، ولَدُنّي ، فجعلوا علامة إضمار المجرور كعلامة إضمار المنصوب .

وقد ردَّ على الاعتراض الأول بأن « هذه الحروف اجتمع فيها : أنها كثيرة في كلامهم ، وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف ، فلما كثر

---

(١) سورة الكهف : آية ٣٩ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه / ٣ : ٢٨٨ .
(٣) الكتاب / ٢ : ٣٦٨ ، ٣٦٩ .

استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف حذفوا التي تلي الياء . فإن قلت : لعلّي: ليس فيها نون ، فإنه زعم أن اللام قريبٌ من النون ، وهو أقرب الحروف من النون . ألا ترى أن النون قد تدغم مع اللام حتى تُبدل مكانها لامٌ ، وذلك لقربها منها ؟ فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكثر استعمالهم إياه[٤] » .

أما في رده على الاعتراض الثاني « فقال : إنه ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركاً مكسوراً ، ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التي في (قطْ) ، ولا النون التي في (مِنْ) ، فلم يكن لهم بدٌّ من أن يجيئوا بحرفٍ لياء الإضافة متحرك ، إذ لم يريدوا أن يحركوا الطاء ولا النونات ، لأنها لا تذكر أبداً إلا وقبلها حرفٌ متحرك مكسور ، وكانت النون أَوْلَى ، لأن من كلامهم أن تكون النون والياء علامة المتكلم ، فجاءوا بالنون ، لأنها إذا كانت مع الياء لم تخرج هذه العلامة من علامات الإضمار ، وكرهوا أن يجيئوا بحرف غير النون فيخرجوا من علامات الإضمار[٥] » .

أما المبرد - الأستاذ المباشر للزجاج - فيري أن الضمير هو الياء وحدها ، « وهذه النون زائدة ، زادوها عماداً للفعل ، لأن الأفعال لا يدخلها كسرٌ ولا جر ، وهذه الياء تكسر ما قبلها .... وإنما زيدت النون ، لأنها تزاد في الأواخر ، كالتنوين الذي يلحق الأسماء ، والنون الخفيفة والثقيلة التي تلحق الأفعال ، والنون التي تزاد مع الألف في (فَعلان) ، والنون حرفٌ أغنّ مضارعٌ حروف المد واللين[٦] » .

ويُشعر لفظ ابن السراج بأنه تابع للمبرد ، فقد قال : « فأما علامة المخفوض والمنصوب المتصل فهى واحدة ، فعلامة المتكلم ياءٌ قبلها نون نحو : ضربني ، وجيئ بالنون لتسلم الفتحة ، ولئلا يدخل الفعلَ جرٌّ ، والمجرور علامته ياءٌ بغير نون ، نحو : مررت بي ، وغلامي[٧] » .

---

(٤) السابق / ٣٦٩ . (٥) السابق / ٣٧٠ ، ٣٧١ .

(٦) المقتضب / ١ : ٢٦٣ وانظر أيضاً : ٢٤٨ - ٢٥٠ . (٧) الأصول / ٢ : ١١٦ .

وقد تأرجح النحاس بين الرأيين ، وإن مال إلى رأي المبرد ، فقال – في تعليقه على آية سورة الكهف السابقة – : « أنا : فاصلة لا موضع لها من الإعراب ، ويجوز أن يكون في موضع نصب توكيداً **للنون والياء** . وقرأ عيسى بن عمر : ﴿ إن ترني أنا أقلُّ منك مالاً ﴾ بالرفع ، يجعل (أنا) مبتدأ ، و (أقل) خبره ، والجملة في موضع المفعول الثاني ، والمفعول الأول : **النون والياء** ، إلا أن الياء حذفت لأن الكسرة تدل عليها ، وإثباتها جيدٌ بالغٌ وهو الأصل ، **ولأنها الاسم على الحقيقة ، وإنما النونُ جيء بها لعلة**[8] » .

فقوله في مرتين : إن (أنا) يجوز أن يكون توكيداً للنون والياء ، والمفعول الأول : النون والياء ، إنما هو بقايا تأثير من رأي سيبويه ومن سار على دربه كالزجاج : أستاذ النحاس ، وقوله في نهاية النص عن ياء المتكلم : (ولأنها الاسم في الحقيقة ، وإنما النون جيء بها لعلة) ، تأثيرٌ سري إليه – لا شك – من رؤية المبرد لحقيقة هذا الضمير .

ولم يكتب لرأي سيبويه الذي تبعه فيه الزجاج البقاءُ في مصنفات النحو من بعده ، وسادت وجهة نظر المبرد في أن الضمير هو الياء وحدها ، وأن النون إنما جيء بها لغرض هو أن تكون عماداً للفعل – على حد تعبير المبرد – ، أو للوقاية ، وهو المصطلح الذي عرفت به هذه النون في مصنفات المتأخرين[9] .

---

(٨) إعراب القرآن للنحاس / ٢ : ٤٥٧ .

(٩) راجع : رصف المباني / ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، وشرح ابن عقيل / ٤٠ – ٤٢ ، والمغني / ٢ : ٢٥ ، وأوضح المسالك / ١ : ١٠٦ – ١٢٠ ، وهمع الهوامع / ١ : ٦٤ ، والأشموني / ١ : ١٢٢ – ١٢٥ ، وشرح التصريح / ١ : ١٠٩ – ١١٣ .

إيًّا : اسمٌ للمضمر المنصوب

عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿ إياك نعبدُ وإياك نستعين ﴾[1] قال الزجاج : « وموضع (إياك) نصبٌ بوقوع الفعل عليه ، وموضع الكاف في (إياك) خفضٌ بإضافة (إيا) إليها . و (إيا) **اسمٌ للمضمر المنصوب** ، إلا أنه يضاف إلى سائر المضمرات ، نحو : إياك ضربتُ ، وإياه ضربتُ ، وإياي حدثت . ولو قلت : إيَّا زيدٍ ، كان قبيحاً ، لأنه خُصَّ به المضمر ، وقد روى عن بعض العرب ، رواه الخليل : إذا بلغ الرجلُ الستين فإيَّاه وإيَّا الشوابّ . ومن قال إن (إياك) بكماله الاسمُ قيل له : لم نر اسماً للمضمر ولا للمظهر يضاف ، وإنما يتغير آخره ، ويبقى ما قبل آخره على لفظ واحد ، والدليل على إضافته قول العرب : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشوابّ ، يا هذا ، وإجراؤهم الهاء في (إياه) مجراها في : عصاه[2] » .

وهذه القضية مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين ، أوردها ابن الأنباري في المسألة الثامنة والتسعين من (الإنصاف) ، ونسب فيها آراء إلى نحاة تنطق نصوصهم بغير ما نسب إليهم ، وتتلخص الآراء التي أوردها ابن الأنباري في :

أ - رأي الكوفين : ويتمثل في اتجاهين :

١ - أن (إيا) عمادٌ ، وأن الضمائر هى الكاف والهاء والياء من : إياك ، إياه ، إياي ... إلخ ، وإليه ذهب ابن كيسان .

٢ - أن (إياك) بكما له هو الضمير .

ب - رأى البصريين بعامة : أن (إيا) هى الضمير ، والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب .

---

(١) سورة الفاتحة : آية ٥ . (٢) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ٤٨ ، ٤٩ .

جـ - رأي الخليل : أن (إيا) اسم مضمر أضيف إلى الكاف والهاء والياء .

د - رأى المبرد : أنه اسم مبهم أضيف للتخصيص ، ، ولا يُعلم اسمٌ مبهم أضيف غيره .

هـ - رأى الزجاج : أنه اسم مظهر خص بالإضافة إلى سائر المضمرات ، وأنه في موضع جر بالإضافة ، وحكى عن الخليل أنه مظهر ناب مناب المضمر[٣] .

ويحكي أبو جعفر النحاس في هذه القضية أن الاسم من (إياك) هو (إيا) عند الخليل وسيبويه ، وأن الكاف في موضع خفض . وعند الكوفيين (إياك) اسم بكمالها . وزعم الخليل - رحمه الله - أن (إياك) اسمٌ مضمر . قال أبو العباس : هذا خطأ ، لا يضاف المضمر ، ولكنه مبهم مثل (كل) ، أضيف إلى ما بعده[٤] .

كما روى ابن جني عن أبي علي عن ابن السراج رأي الخليل منسوباً إلى المازني أيضاً ، ونسب إلى الأخفش أنه اسم مفرد مضمر يتغير آخره كما تتغير أواخر المضمرات لاختلاف أعداد المضمرين ، ونسب إلى الزجاج أن الكاف في (إياك) في موضع جر بإضافة (إيا) إليها ، إلا أنه ظاهرٌ يضاف إلى سائر المضمرات ، ويقبح إضافته للمظهر ، وارتضى ابنُ جني قولَ الأخفش[٥] .

على حين يحكي العكبري أن (إيا) عند الخليل وسيبويه اسم مضمر ، فأما الكاف فحرف خطاب عند سيبويه لا موضع لها . وعند الخليل هى اسمٌ مضمر أضيفت (إيا) إليه ، لأن (إيا) تشبه المظهر ، وهى عند الكوفيين اسمٌ بكمالها[٦] .

---

(٣) الإنصاف / ٦٩٥ .
(٤) إعراب القرآن للنحاس / ١ : ١٧٣ .
(٥) سر صناعة الإعراب / ٣١٢ - ٣١٤ .
(٦) إملاء ما منّ به الرحمن / ١ : ٤ .

وقد حكى ابن الحاجب في شرحه على المفصل هذه المذاهب جميعاً ، ناسباً أيضاً إلى الزجاج أن (إيا) ظاهر أضيف إلى الكاف[7] .

أما ابن مالك فقال إن رأى الخليل والأخفش والمازني أن الضمير هو (إيا) ، وأن ما بعده مضاف إليه ، ورفض كون (إيا) اسماً ظاهراً كما يرى الزجاج ، وكون ما بعده حرفاً كما ذهب سيبويه ومن وافقه ، واختار لنفسه الرأى الأول مما أورد[8] .

ويرى أبو حيان في (ارتشاف الضرب) أن « مذهب سيبويه أن الضمير هو (إيا) وحده ، وما اتصل به : حروفٌ تبين أحوال الضمير من تكلم وخطاب وغيبة ، وعُزِى إلى الأخفش ، واختاره الفارسي . وذهب الفراء إلى أن هذه اللواحق هى الضمائر ، و (إيا) دعامة زائدة تعتمد عليها الضمائر . وذهب الكوفيون غير الفراء إلى أنه بجملته هو الضمير ، يعني (إيا) ولواحقه ..... وذهب الخليل والأخفش والمازني - فيما نقل ابن مالك واختاره - إلى أن (إيا) اسمٌ ظاهر ، واللواحق ضمائر أضيف إليها (إيا) ، فهن في موضع خفض بالإضافة[9] » .

وفي نص أبي حيان خلطٌ فيما نقله عن ابن مالك منسوباً إلى الخليل والأخفش والمازني ، مَرْضياً منه ، فابن مالك يري (إيا) ضميراً مضافاً إلى ما بعده ، ويرفض كونها اسماً ظاهراً مضافاً إلى ما بعده ، لأن الأخير منسوب عنده للزجاج ، فلزم التنويه .

ولوجود بعض التفاوت في نسبة الآراء إلى أصحابها نحاول فيما يلي تعرف آراء النحاة الذين لهم مؤلفات من واقع نصوصهم ، لنرى ما إذا كانت نصوصهم متفقه مع ما روى عنهم أم لا ؟ .

---

(٧) الإيضاح في شرح المفصل / ١ : ٤٦٢ .

(٨) التسهيل / ٢٦ .

(٩) الارتشاف / ١ : ٤٧٤ .

أما ما نُسب إلى الخليل فيتفق في ظاهره مع ما رواه عنه سيبويه في كتابه حيث قال : « وقال الخليل : لو أن رجلاً قال : (إياك نفسِك) لم أعنّفه ؛ لأن هذه الكاف مجرورة . وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب[10] » .

وقد اعتنق ابن مالك رأي الخليل هذا - وإن جعله رأى المازني والأخفش أيضاً - ورآه المذهب الصحيح ؛ لأن فيه سلامة من ستة أوجه مخالفة للأصل :

أحدها : أن الكاف في (إياك) لو كانت حرفاً كما هى في (ذلك) لاستعملت على وجهين : مجردة من لام ، وتالية لها ، كما استعملت مع (ذا) و (هنا) ، ولحاقها (إيا) أوْلى ، لأنها ترفع توهم الإضافة ، فإن ذهاب الوهم إليها مع (إيا) أمكن منه مع (ذا) ، لأن (إيا) قد يليها غير الكاف ، ولذا لم يُختلف في حرفية كاف (ذلك) ، بخلاف كاف (إياك) .

الثاني : أنها لو كانت حرفاً لجاز تجريدها من الميم في الجمع كما جاز تجريدها مع (ذا) ، كقوله تعالى : ﴿ فما جزاءُ مَنْ يفعلُ ذلك منكم ﴾[11] ، و ﴿ ذلك خيرٌ لكم وأطهر ﴾[12] .

الثالث : أنه لو كانت اللواحق بـ (إيا) حروفاً ، لم يُحتج إلى الياء في (إياي) ، كما لم يحتج إلى التاء المضمومة في (أنا) .

الرابع : أن غير الكاف من لواحق (إيا) مُجْمَعٌ على اسميته مع غير (إيا) ، مختَلَفٌ في اسميته معها ، فلا يُترك ما أُجمع عليه لما اختُلف فيه ، ثم تلحق الكاف بأخواتها ، ليجري الجميع على سَنَن واحد .

الخامس : أن الأصل عدم اشتراك اسم وحرف في لفظ واحد ، وفي القول باسمية اللواحق سلامة من ذلك ، فوجب المصير إليه .

---

(١٠) الكتاب / ١ : ٢٧٩ . (١١) سورة البقرة : آية ٨٥ .

(١٢) سورة المجادلة : آية ١٢ .

السادس : أن هذه اللواحق لو لم تكن أسماء مجرورة المحل لم يلحقها اسمٌ مجرورٌ بالإضافة فيما رواه الخليل من قول العرب : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشوابّ ، وروى : فإياه وإيا السوآت ، وهذا مستندٌ قوي ؛ لأنه منقولٌ بنقل العدل بعبارتين صحيحتي المعنى . فإن قيل : إن هذه الوجوه مؤدية إلى إضافة (إيا) ، وإضافتها لا تفيد تخفيفاً ولا تخصيصاً ، لأن التخفيف مخصوصٌ بالأسماء العاملة عمل الأفعال ، والتخصيص مختص بالنكرات ، و (إيا) ضمير لا يحتاج إلى تخصيص ، كما أنها لو كانت مضافة لكانت من إضافة الشئ إلى نفسه ، وهى ممتنعة .

فقد أجاب ابن مالك مُسلِّما بامتناع إضافة التخفيف ، مرتضياً إضافة التخصيص التي تُصيِّر المضاف معرفة إن كان قبلها نكرة ، وإلا ازداد بها وضوحاً كما يزداد بالصفة ، كما في إضافة العلَم ، فالإضافة لـ (إيا) - إذن - صالحةٌ ، وحقيقته بها واضحة ، وانفرد بها من بين الضمائر كانفراد (أي) بالإضافة من بين الموصولات[١٣] .

وأما ما نسبه النحاس وابن مالك وأبو حيان إلى سيبويه من أنه يوافق الخليل فأمرٌ ترفضه نصوص سيبويه وفهم العلماء لها[١٤] ، يقول سيبويه : « اعلم أنَّ علامة المضمرين المنصوبين (إيا) ما لم تقدر على الكاف التي في (رأيتك) ، و (كما) التي في (رأيتكما) ، و (كم) التي في (رأيتكم) ، و (كُنَّ) التي في (رأيتكن) ، والهاء التي في (رأيته) ، والهاء التي في (رأيتها) ، و (هما) التي في (رأيتهما) ، و (هم) التي في (رأيتهم) ، و (هن) التي في (رأيتهن) ، و (نِي) التي في (رأيتني) ، و (نا) التي في (رأيتنا)[١٥] » .

---

(١٣) شرح التسهيل / ١ : ١٤٤ - ١٤٧ بتصرف .

(١٤) راجع : إملاء مامن به الرحمن / ١ : ٤ ، والأشموني / ١ : ١١٥ ، وشرح التصريح / ١ : ١٠٣ .

(١٥) الكتاب / ٢ : ٣٥٥ .

وإذا كان سيبويه لم يتعرض لما بعد (إيا) في نصه السابق فإنه قد تعرض لـ (إياك) كلها على أنها ضمير نصب ، مما يعني أن الأحرفَ اللاحقةَ علاماتٌ وليست مضافاتٍ ، حيث روى عن الخليل : « وإن شئت قلت : قد وَليتَ عملا فكنت أنت إياك ، وقد جرّبتُك فوجدتك أنت إياك ، جعلت (أنت) صفة ، وجعلت (إياك) بمنزلة (الظريف) - إذا قلت : فوجدتك أنت الظريف - ، والمعنى أنك أردت أن تقول : وجدتك كما كنت أعرف . وهذا كله قول الخليل رحمه الله ، سمعناه منه[١٦] » .

فَجَعْلُ (إياك) بمنزلة (الظريف) يعني - فيما يعنيه - أنها لفظ واحدٌ ، وليس مركباً إضافياً ، وهذا النص نفسه - مادام مروياً عن الخليل - يُلقي بظلال كثيرة من الشك على الرأي المنسوب للخليل فيما سبق ، ويعضد ما سنورده فيما بعد عن ابن جني وابن الأنباري من أن حكاية الخليل (إياك نفسِك) ليس بتصريح قول ولا محض إجازة ، وإنما هو قياسٌ على ما سمع ، ولو كان ذلك قوياً في نفسه ما قال (لم أعنّفْه) ، ولصرّح بأنه صحيح كلام العرب ، وهذا يعني أن قول الخليل بإضافة (إيا) رأيٌ ثانوي ، وليس رأيَهُ الأول في توجيه (إياك) .

وكذلك الشأن فيما نسبه النحاس وابن الحاجب وابن الأنباري إلى المبرد من أن (إيا) اسمٌ مبهم أضيف للتخصيص مثل (كل) ، فلا يستقيم ذلك مع نصه الذي يقول فيه : « اعلم أن (إياك) اسم المكنىّ عنه في النصب ، كما أن (أنت) اسمه في الرفع ، وهما منفصلان . لا تقول : (إياك) إذا قدرت على الكاف في (رأيتك) وأخواتها[١٧] » ، ولا مع قوله : « والمنفصل في قولهم : هو ، وهما ، وإياك ، وإياكما ، وإياكم ، وإياه ، وإياهما ، وإياها ، وإياهم ، وإياهن[١٨] » .

---

(١٦) السابق / ٢ : ٣٥٩ ، ٣٦٠ . (١٧) المقتضب / ٣ : ٢١٢ .

(١٨) السابق / ٤ : ٢٧٩ ، وكان مقتضى الترتيب أن يكون (إياها) قبل (إياهما) .

فالمبرد يقابل (إياك) في النصب بـ (أنت) في الرفع ، ثم يعدّد بعد ذلك الضمائر المنفصلة للرفع وللنصب في سياق واحد ، دون أن يشير – ولو عن بُعدٍ – إلى تلك الإضافة التي رويت عنه .

وما نسبه ابن جني في (سر صناعة الإعراب) إلى الأخفش ، وارتضاه ، لا يصرح به نص الأخفش في (معاني القرآن) ، فضلاً عن تعارضه تماماً مع ما نسبه إليه ابن مالك في (التسهيل) ، حيث قال الأخفش : « ولم يقل : أنت نعبد ، لأن هذا موضع نصب ، وإذا لم يُقْدر في موضع النصب على الكاف أو الهاء ، وما أشبه ذلك من الإضمار الذي يكون للنصب ، جُعل (إياك) أو (إياه) أو نحو ذلك مما يكون في موضع نصب . قال : ﴿ وإنّا أو إياكم لعلى هدى ﴾[19] ، لأن هذا موضع نصب ، تقول : إني أو زيداً منطلقٌ ، وقال : ﴿ ضَلَّ مَنْ تدعون إلا إياه ﴾[20] ، هذا في موضع نصب ، كقولك : ذهب القوم إلا زيداً . وإنما صارت ﴿ إياك نعبدُ ﴾ في موضع نصب من أجل (نعبد) ، وكذلك ﴿ إياك نستعين ﴾ أيضاً[21] » .

وأول من رأيته يعبر عن رأى البصريين تعبيراً صريحاً هو ابن السراج في قوله : « وقد قالوا إن (إيا) مضاف إلى الهاء والكاف ، والقياس أن يكون (إيا) مثل الألف والنون التي في (أنت) ، فيكون (إيا) الاسم ، وما بعدها للخطاب ، ويقوي ذلك أن الأسماء المبهمة وسائر المكنيات لا تضاف ، و (إيا) مع ما يتصل بها كالشئ الواحد ، نحو : أنت[22] » .

يبقى ما نُسب إلى الزجاج من قوله إن (إيا) اسمٌ مظهر خُصَّ بالإضافة إلى سائر المضمرات ، وهو ما نسبه إليه ابن جني ، وابن الحاجب ، وابن مالك ، وابن الأنباري . والتأمل الدقيق في نص الزجاج الذي بدأنا به يدل على غير ما نُسب إليه ، فهو – على ما يبدو – متفق مع ما روى عن

(19) سورة سبأ : آية 24 . (20) سورة الإسراء : آية 67 .
(21) معاني الأخفش / 16 . (22) الأصول / 2 : 117 .

الخليل من أن (إيا) مضمر أضيف إلى ما بعده ، يدل على ذلك قوله : « وموضع الكاف في (إياك) خفضٌ بإضافة (إيا) إليها ، و (إيا) اسمٌ للمضمر المنصوب ، إلا أنه يضاف إلى سائر المضمرات » ، فقوله : (اسم للمضمر المنصوب) لا يُعطي ذلك الذي نُسب إليه من أنه اسم مظهر ، فهو ضمير خُصّ بالإضافة إلى سائر المضمرات .

كما أن نص الزجاج صريح أيضاً في رفض ما نسبه إليه ابن جني من أن (إياك) مشتق من (الآية) ، قال ابن جني : « وحكى لي حاكٍ عن أبي إسحاق أُراه قال لي : سمعته يقول ، وقد سُئل عن معنى قوله عز وجل : ﴿ إياك نعبد ﴾ ما تأويله ؟ فقال : حقيقتَك نعبدُ ، قال : واشتقاقه من الآية ، وهي العلامة . وهذا القول من أبي إسحاق - عندي - غير مَرْضِيّ ، وذلك أن جميع الأسماء المضمرة مبنيٌّ غير مشتق ، نحو : أنا ، وأنت ، وهو ، وهي ، وقد قامت الدلالة على كون (إيا) اسماً مضمراً ، فيجب ألا يكون مشتقاً[٢٣] » .

وواضح من نص ابن جني عدم التثبت من الرأي ، بدليل (حكى لي حاكٍ) بالتنكير ، ولغة الشك في قوله : (أُراه قال لي) ، مما يعني شك ابن جني نفسه فيما نسبه إلى الزجاج ، فضلاً عن أن القول باشتقاق (إيا) رواه أبو حيان منسوباً إلى أبي عبيدة ، حيث قال : « وذهاب أبي عبيدة إلى أن (إيا) مشتقٌ ، ضعيفٌ ، وكان أبو عبيدة لا يحسن النحو ، وإن كان إماماً في اللغات وأيام العرب[٢٤] » ، « و (إيّا) - على اختلاف المذاهب - ليست مشتقة من شيء[٢٥] » .

وقد عقد كل من ابن جني وابن الأنباري نقاشاً حول رفض ما عدا رأى البصريين من كل الآراء السابقة نلخصه فيما يلي :

---

(٢٣) سر صناعة الإعراب / ٦٥٦ . (٢٤) البحر / ١ : ٢٣ .

(٢٥) ارتشاف الضرب / ١ : ٤٧٤ .

قول الخليل بأنه اسم مضمر مضاف : ظاهرُ الفساد ، لأن المضمر على نهاية الاختصاص ، فلا حاجة به إلى الإضافة . فإن اعترض على ذلك بقولهم : رُبَّهُ رجلاً ، ورُبَّها امرأةً ، بإدخال (رُبَّ) على ضميرٍ هو - كما سبق - على نهاية الاختصاص . أجيب بأن المعرفة في هذا الموضع مضارعة للنكرة ، لأنها أضمرت دون أن يتقدم لها ذكر ، ومن أجل ذلك احتاجت إلى التفسير بالنكرة المنصوبة بعدها ، ولو كان المضمر بعد (رب) كسائر المضمرات ما احتاج إلى تفسير ، بخلاف (إياك) . وأما ما روى عن الخليل من (فإياه وإيا الشوابّ) فليس بكافٍ في الاعتراض على السماع والقياس جميعاً ، فلم يسمع منهم : إياك وإيا الباطل ، ولا حكى عنهم تأكيد الكاف والهاء بعد (إيّا) . وقول الخليل نفسه : (لو أن قائلاً قال : إياك نفسك لم أعنّفْه) ليس بتصريح قول ولا محض إجازة ، وإنما هو قياسٌ على ما سمع من قولهم : (إياه وإيا الشوابّ) ، ولو كان ذلك قوياً في نفسه ، وسائغاً في رأيه ، ما قال : (لم أعنّفه) ، ولقال له : أصبْتَ ووافقت صحيح كلام العرب الذي لا معدل عنه ، أو نحو هذا ، فضلاً عن أن هذه الرواية نفسها تنقض ما قيل من أنه اسم مظهر خُصَّ بالإضافة إلى سائر المضمرات ، لأنه أضاف (إيا) إلى (الشوابّ) وهو مظهر . ويدل أيضاً على أنه ليس باسم مظهر أنه لو كان كذلك ما اقتصر على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب ، فلا نعلم أسماء مظهرة اقتصرت على النصب ، إلا بعض الظروف نحو : ذاتَ مرة ، وبُعيدات بَيْنٍ ، وذا صباح ، وما جرى مجراهن ، وشيئاً من المصادر نحو : سبحانَ الله ، ومَعاذَ الله ، ولبيك ... إلخ ، وليس (إيا) ظرفاً ولا مصدراً فيلحق بهذه الأسماء ، ولو كان اسماً مظهراً لجاز أن يقال : ضربت إياك - في اختيار الكلام - ، كما يقال : ضربت زيداً ، فلما لم يجز ذلك إلا في ضرورة الشعر دلّ على أنه ليس بمظهر .

وأما ما قيل من أن (إياك) اسمٌ بكماله ، فليس بقوى ، ففتحة الكاف تفيد الخطاب للمذكر ، وكسرتها تفيد الخطاب للمؤنث ، بمنزلة (أنت) في أن

الاسم هو الهمزة والنون ، والتاء المفتوحة تفيد خطاب المذكر ، والتاء المكسورة تفيد خطاب المؤنث . فكما أن ما قبل التاء في (أنت) هو الاسم ، والتاء حرف خطاب ، فكذلك (إيا) هو الاسم ، والكاف بعدها حرف خطاب .

وأما من قال إن الكاف والهاء والياء في : إياك ، وإياه ، وإياي ، هى الضمائر ، وإن (إيا) عمادٌ لها ، فليس بمرضيّ ، لأن (إياك) ضمير منفصل بمنزلة : أنا وأنت ونحن وهو وهى ، في أنها ضمائر منفصلة ؛ فكما خالفت هذه الضمائر لفظ المرفوع المتصل نحو : التاء في (قمت) ، والنون والألف في (قمنا) ، والألف في (قاما) ، والواو في (قاموا) ، بل هى ألفاظ أخرى غير ألفاظ الضمير المتصل ، وليس شئٌ منها معموداً به شئٌ من الضمير المتصل ، بل هو قائمٌ بنفسه ، فكذلك (إيا) اسمٌ مضمر منفصل ليس معموداً به غيره ، وكما أن التاء في (أنت) ليست مثل التاء في (قمت) وإن كانت بلفظها ، فكذلك الكاف في (إياك) ليست مثل الكاف في (ضربتك) ، فهي في الأولى حرف خطاب ، وفي الثانية ضمير مخاطب .

وأما من ذهب إلى أنه اسم مبهم مضاف ، فمردودٌ عليه ، لأن المبهم معرفة ، والمعرفة لا تضاف ، لأنه استغنى بتعريفه في نفسه عن تعريف غيره ، وهذه الحروف التي تلحقه هى التي تبين الإبهام ، فالتاء في (أنت) بينت إبهام الضمير (أن) وهو مبهم ، فإن كانت مفتوحة دلت على أنه ضمير المذكر ، وإن كانت مكسورة دلت على أنه ضمير المؤنث . فكذلك في (إيا) جعلت الأحرف بعده مبينة لذلك الإبهام مع كونه معرفة لا نكرة ، وكما لا يجوز أن يقال إن (أنْ) مضافة إلى التاء ، فكذلك لا يجوز أن يقال إن (إيا) مضافٌ إلى الكاف والهاء والياء . فلم يبق في النهاية سالماً من العيوب مما يجب اعتقاده إلا القول بأن (إيا) اسم مضمرٌ ، وأن الكاف بعده حرف خطاب ، تتغير بتغير ما يؤدي الضمير عنه من غيبة أو حضور ، باختلاف أعداد المضمرين وأحوالهم[٢٦] .

---

(٢٦) راجع : سر صناعة الإعراب / ٣١٢ – ٣١٧ ، والإنصاف / ٦٩٥ – ٧٠٢ (المسألة ٩٨) .

المبتدأ المستغنى بمرفوعه عن الخبر

تكرر الحديث عن هذه الظاهرة في كلام الزجاج أربع مرات حديثاً صريحاً لا يشوبه لبس ولا يداخله شك ، **أولاها** : في قوله تعالى : ﴿ إن الذين كفروا سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ﴾[1] حيث قال : « وترفع (سواء) بالابتداء ، وتقوم (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) مقام الخبر ، كأنه بمنزلة قولك : سواءٌ عليهم الإنذارُ وتركه ، و (سواء) موضوع موضع (مستوٍ) ، لأنك لا تقيم المصادر مقام أسماء الفاعلين إلا وتأويلها تأويل أسمائهم[2] » . هذا على الرغم من أنه أجاز أن تكون جملة (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) هي خبر (إنّ) ، ويجوز أن يكون خبرها : (لا يؤمنون) وكأنه قيل : إن الذين كفروا لا يؤمنون ، سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم .

وثانيتها : في قوله تعالى : ﴿ سواءٌ علينا أجزعنا أم صبرنا ﴾[3] حيث قال ما نصه : « سواء : رفع بالابتداء ، و (أجزعنا) في موضع الخبر[4] » .

وثالثتها : في قوله تعالى : ﴿ إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكفُ فيه والباد ﴾[5] حيث قال : « وقوله تعالى : ﴿ سواءً العاكفُ فيه والباد ﴾ ، القراءة الرفع في (سواء) ، ورفعه من جهتين ، إحداهما : أن يكون وقف التمام هو : ﴿ الذي جعلناه للناس ﴾ ، كما قال : ﴿ إن أول بيت وضع للناس ﴾[6] . ويكون ﴿ سواء العاكف فيه والباد ﴾ على الابتداء والخبر ، ويجوز أن يكون على : جعلناه سواء

---

(١) سورة البقرة : آية ٦ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ٧٧ ، ٧٨ .
(٣) سورة إبراهيم : آية ٢١ .
(٤) معاني القرآن وإعرابه / ٢ : ١٥٨ .
(٥) سورة الحج : آية ٢٥ .
(٦) سورة آل عمران : آية ٩٦ .

العاكف فيه ، فيرتفع (سواء) على الابتداء ، ويكون الخبر ههنا (العاكف فيه) ، أعني خبر (سواء العاكف) ، ويكون خبر (جعلناه) الجملة[٧] » .

ورابعتها : في قوله تعالى : ﴿ اصلَوْها فاصبروا أو لا تصبروا سواءٌ عليكم ﴾[٨] حيث قال ما نصه : « سواءٌ : مرفوعٌ بالابتداء ، والخبر محذوفٌ ، المعنى : سواءٌ عليكم الصبرُ والجزع[٩] » .

وإذا كان حديث الزجاج في المرات السابقة واضحاً في كون (سواء) مبتدأ ، لأنه بمعنى (مستوٍ) ، فإن حديثه عن الخبر جاء في المرتين الأوليين بلفظ (مقام الخبر) و (موضع الخبر) ، وفي المرتين التاليتين بلفظ الخبر صراحة ، والسرّ في اختلاف العبارة يكمن في كون (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) و (أجزعنا أم صبرنا) جملتين قائمتين مقام المفرد ، في حين جاء الخبر في (سواءٌ العاكف) و (سواءٌ عليكم) مفرداً ، وإن كان محذوفاً في الآية الرابعة .

فهل نأخذ كلام الزجاج هذا على أنه أول تصريح برفع الوصف لما يغني عن الخبر غير معتمد على شئ ، وهو ما نسب إلى الكوفيين والأخفش ، ولم نجد في نصوص الأخفش ما يمكن أن يكون حديثاً صريحاً فيه[١٠] ؟ .

أعتقد أن النصوص السابقة يمكن أن تساعدنا على ذلك ، لولا وجود نصين آخرين أثارا في النفس قدراً من الارتياب في أقوال الزجاج نفسه !! .

---

(٧) معاني القرآن وإعرابه / ٣ : ٤٢٠ .

والقراءة برفع (سواء) للسبعة كلهم ، غير عاصم في رواية حفص ، الذي قرأها بالنصب .

راجع : السبعة / ٤٣٥ .

(٨) سورة الطور : آية ١٦ . (٩) معاني القرآن وإعرابه / ٥ : ٦٢ .

(١٠) راجع بحثنا : الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط / ١٧ – ١٩ .

فعن قوله تعالى : ﴿ سواءٌ منكم مَنْ أسرَّ القولَ ومَنْ جهر به ﴾[11] قال : « موضع (مَنْ) رفعٌ بـ (سواء) ، وكذلك (مَنْ) الثانية يرتفعان جميعاً بـ (سواء) ؛ لأن (سواء) يطلب اثنين ، تقول : سواءٌ زيدٌ وعمرٌو ، في معنى : ذوا سواء زيدٌ وعمرٌو ، لأن (سواء) مصدر ، فلا يجوز أن يرتفع ما بعده إلا على الحذف ، تقول : عدلٌ زيدٌ وعمروٌ ، والمعنى : ذوا عدلٍ زيدٌ وعمرو ، لأن المصادر ليست بأسماء الفاعلين ، وإنما ترفع الأسماءَ أو صافُها [في النص : ترفع الأسماءُ أوصافَها] ، فإذا رفعتها المصادر فهى على الحذف ، و كما قالت الخنساء :

ترتعُ ما رتعتْ ، حتى إذا ادكَرتْ فإنمـا هــى إقبــالٌ وإدبــارُ

المعنى : فإنما هى ذات إقبال وذات إدبار ، وكذلك : زيدٌ إقبال وإدبار . وهذا مما كثر استعماله ، أعني : سواء ، فجرى مجرى أسماء الفاعلين . ويجوز أن يرتفع على أن يكون في موضع (مستوٍ) ، إلا أن سيبويه يستقبح ذلك ، لا يجيز : مستوٍ زيدٌ وعمرو ، لأن أسماء الفاعلين عنده إذا كانت نكرة لا يُبتدأ بها لضعفها عن الفعل فلا يبتدأ بها ويجريها مجرى الفعل[12] » .

فهو في النص السابق قد جوز في الآية – على ما يظهر – إعرابين : أن تكون (سواء) خبراً مقدماً على معني : ذوا سواءٍ ، بدليل القياس على بيت الخنساء ، وأن تكون (سواء) مبتدأ على أنها في معنى (مُسْتوٍ) ، وقوله (إن سيبويه يستقبح ذلك ، لأن أسماء الفاعلين إذا كانت نكرة لا يبتدأ بها لضعفها عن العمل) يزكي ما سبق أن استنتجناه من أن الزجاج يجيز كون الوصف مبتدأ مستغنياً بمرفوعه عن الخبر غير معتمد على شئ ، بدليل تركيزه على نص سيبويه الذي يمثل رأي جمهور البصريين .

وعن قوله تعالى : ﴿ أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم

---

(11) سورة الرعد : آية ١٠ . (12) معاني القرآن وإعرابه / ٣ : ١٤١ .

كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتُهم ﴾[١٣] قال : « ويُقرأ : ﴿ سواءٌ محياهم ومماتُهم ﴾ ، وقد قرئت : ﴿ سواءً محياهم ومماتَهم ﴾[١٤] بنصب الممات . وحكى بعض النحويين أن ذلك جائز في العربية ... والاختيار عند سيبويه والخليل وجميع البصريين (سواءٌ) برفع (سواء) ، وعليه أكثر القراء ، ويجيزون النصب . وتقول : ظننت زيدا سواءً أبوه وأمه ، وسواءٌ أبوه وأمُّه ، والرفع أجود ، لأن (سواء) في مذهب المصدر ، كما تقول : ظننت زيدا ذو استواء أبوه وأمه . ومن قرأ (سواءً) بالنصب جعله في موضع : (مستويا محياهم ومماتهم) . ومن نصب (محياهم ومماتَهم) فهو عند قوم من النحويين : سواء في محياهم وفي مماتهم ، ويذهب به مذهب الأوقات . وهو يجوز على غير ذلك ، على أن يجعله بدلاً من الهاء والميم ، ويكون المعنى : أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعل محياهم ومماتهم سواءً كالذين آمنوا وعملوا الصالحات ، أي : كمَحْيا الذين آمنوا وعملوا الصالحات[١٥] » .

وفي نص الزجاج السابق تقديران ، فسواءٌ - في حالة الرفع - على معنى : ذو استواء ، وفي حالة النصب على معنى : مستوياً ، وهو إيغالٌ في التكلف يشده إليه نظرٌ مّا إلى مذهب سيبويه . فإذا كان (سواء) يؤول بـ (مستوياً) في مذهب النصب فلم لا يكون كذلك في مذهب الرفع ؟ وقد سبق للزجاج نفسه أن قدر هذا التقدير في آيتي البقرة والرعد .

هل نعد ما قاله الزجاج البذرة الأولى لما قيل - فيما بعد - من وجود قسم ثانٍ للمبتدأ ، هو الوصف المستغني بمرفوعه عن الخبر ؟ أم نفهم

---

(١٣) سورة الجاثية : آية ٢١ ، وقراءة (سواء) بالنصب لحمزة والكسائي وحفص عن عاصم . والباقون بالرفع . راجع : السبعة / ٥٩٥ .

(١٤) في النص المحقق : سواءُ برفع (سواء) ، والقراءة : في المختصر / ١٣٨ ، والبحر / ٨ : ٤٧ بنصب (سواء) و (محياهم ومماتهم) ، ولذا أثبتّ النصب .

(١٥) معاني القرآن وإعرابه / ٤ : ٤٣٣ .

قوله على ما فهمه أبو جعفر النحاس من أنه مبتدأ على الحقيقة ، وما بعده خبر ، فيكون احتراز أبي إسحاق من مذهب سيبويه احترازاً من الابتداء بالنكرة[١٦] ؟ .

إن نص الزجاج صريح ، فلقد قال : « إلا أن سيبويه يستقبح ذلك ، لا يجيز : مستوٍ زيدٌ وعمرو ، لأن أسماء الفاعلين عنده إذا كانت نكرة لا يبتدأ بها لضعفها عن الفعل ، فلا يبتدأ بها ويجريها مجرى الفعل » ، فلماذا خَصّ أسماد الفاعلين بالذكر ؟ ولماذا قال : لا يبتدئ بها ويجريها مجرى الفعل ؟ .

لا أظنه يقصد شيئاً غير ما فهمناه من نصوصه ، وإلا لأعرب (سواء) خبراً مقدماً مبتدؤه ما بعده ، كما ذهب إلى ذلك النحاس أحياناً ، فقال إن (سواء) مرفوع يُنوي به التأخير[١٧] ، وكما ارتضى أبو حيان في آية سورة الجاثية[١٨] .

إن الزجاج في نصوصه أصرح بكثير - في هذه القضية - من الفراء : إمام الكوفيين الذين يُنْسب لهم هذا الرأي في مصادر النحو ، بل لا أعدو الحقيقة إذا قلت : إن بعض نصوص الفراء تكاد تميل ميل البصريين .

فمن آية (سورة الرعد) : ﴿ سواءٌ منكم منْ أسرَّ القولَ ومَنْ جهر به ﴾ قال : « مَنْ ومَنْ : في موضع رفع ، الذي رفعهما جميعاً : (سواءٌ) ، ومعناهما : أن من أسر القول أو جهر به فهو يعلمه ، وكذلك قوله ﴿ ومَنْ هو مُسْتَخْفٍ بالليل وساربٌ بالنهار ﴾ ، أي : ظاهرٌ بالنهار ، يقول : هو يعلم الظاهر والسرّ ، كلّ عنده سواء[١٩] » .

---

(١٦) راجع : إعراب النحاس / ١ : ١٨٤ ، ٢ : ٣٥٢ ، ٣ : ٩٣ ، ٤ : ٤٣٤ .

(١٧) السابق / ٢ : ٣٥٣ .

(١٨) البحر / ٨ : ٤٧ .

(١٩) معاني الفراء / ٢ : ٥٩ ، ٦٠ .

وعن آية (سورة الحج) قال : « وإنما اختاروا الرفع ، لأن (سواء) في مذهب (واحد) ، كأنك قلت : مررتُ على رجلٍ واحدٌ عنده الخيرُ والشر . ومن خفض أراد : معتدلٍ عنده الخيرُ والشرُّ . ولا يقولون : مررت على رجلٍ معتدلٌ عنده الخير والشر ، لأن (معتدل) فعلٌ مصرّح ، و (سواء) في مذهب مصدر ، فإخراجهم إياه إلى الفعل كإخراجهم (مررت برجل حسبك من رجل) إلى الفعل[20] » .

وفي مرة ثالثة ، وفي آية (سورة الجاثية) كان حديثه أكثر وضوحاً ، فقد قبل نصب (سواء) على أنه وصفٌ ، أو فعلٌ – بلغته – ، ثم قال : « وربما جعلت العرب (سواء) في مذهب اسم بمنزلة (حسبك) ، فيقولون : رأيت قوماً سواءٌ صغارهم وكبارهم ، فيكون كقولك : مررتُ برجلٍ حسبُك أخوه ، ولو جعلت مكان سواء : (مستوٍ) لم ترفع ، ولكن تجعله متبعاً لما قبله ، مخالفاً لـ (سواء) ، لأن مستوياً من صفة القوم ، ولأن (سواء) كالمصدر ، والمصدر اسم[21] » .

وما فهمناه من نصوص الفراء أنه يقبل تأويل (سواء) بمشتق إذا كانت تابعة لما قبلها ، ولا يقبل ذلك في حالة الرفع ، لأنها – حينئذ – اسمٌ بمنزلة (حسب) ، فيمكن أن يكون مبتدأ ، لكنه ليس من ذلك النوع الرافع لما يغني عن الخبر . ولا ينفي هذا الفهم ما قاله في آية (الرعد) من أن (مَنْ) و (مَنْ) في موضع رفع بسواء ، لأن المعروف من مذهب الكوفيين أن المبتدأ والخبر يترافعان .

وبما سبق كله يكون الزجاج أول النحاة الذين قالوا بارتفاع الوصف مبتدأ ، وما بعده الخبر ، تدل على ذلك أقواله ، وتُساعد عليه تخريجاته للنصوص القرآنية ، وإن لم يصرح بهذا المصطلح الذي شاع في مصنفات المتأخرين .

---

(٢٠) السابق / ٢ : ٢٢٢ .   (٢١) السابق / ٣ : ٤٧ .

اقتران خبر المبتدأ بالفاء

يجيز الزجاج اقتران خبر المبتدأ بالفاء إذا كان الكلام في تقدير الشرط والجزاء ، ولا يتحقق ذلك الشرط – في الغالب – إلا إذا كان المبتدأ موصولاً ، أو ما هو في حكمه . ونقدم فيما يلي نصوص الزجاج لنرى مدى تمسكه بهذا الشرط في توجيهه للنص القرآني ، وهل يتفق في رؤيته تلك مع رؤية من سبقه من النحاة ؟ .

١ – في قوله تعالى : ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ﴾[1] قال : « الذين : رفع بالابتداء ، وجاز أن يكون الخبر ما بعد الفاء ، ولا يجوز في الكلام : زيدٌ فمنطلقٌ ، لأن الفاء لا معنى لها ، وإنما صلح في (الذين) لأنها تأتي بمعنى الشرط والجزاء[2] » .

٢ – في قوله تعالى : ﴿ ما أصابك من حسنة فمن الله ﴾[3] قال إن الفاء دخلت في الخبر ، « لأن الكلام في تقدير الجزاء ، وهو بمنزلة قولك : إن تصبك حسنةٌ فمن الله[4] » .

٣ – في قوله تعالى : ﴿ والسارق والسارقةُ فاقطعوا أيديهما ﴾[5] ، وقوله عز من قائل : ﴿ الزانيةُ والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾[6] ، وقوله تعالى : ﴿ واللذان يأتيانها منكم فآذوهما ﴾[7] ، مما اقترن فيه الخبر الطلبى بالفاء ، أورد الزجاج رأي سيبويه وعيسى بن عمر في تفضيل النصب على الاشتغال ، وتفسير سيبويه للرفع على الابتداء المحذوف الخبر ، وارتضى الزجاج رأى أستاذه المبرد وقوله : أختار أن يكون (السارق

---

(١) سورة البقرة : آية ٢٧٤ . (٢) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ٣٥٨ .

(٣) سورة النساء : آية ٧٩ . (٤) معاني القرآن وإعرابه / ٢ : ٨٠ .

(٥) سورة المائدة : آية ٣٨ . (٦) سورة النور : آية ٢ .

(٧) سورة النساء : آية ١٦ .

والسارقة) رفعا بالابتداء ؛ لأن القصد ليس إلى واحد بعينه ، فليس هو مثل قولك : زيدا فاضربْه ، إنما هو كقولك : من سرق فاقطع يده ، ومن زنى فاجلده ، وهذا القول هو المختار ، وهو مذهب بعض البصريين والكوفيين[8] » .

٤ - في قوله تعالى : ﴿ الذين خسروا أنفسهم فهم لا يؤمنون ﴾[9] قال : « والذي عندي أن قوله : (الذين خسروا أنفسهم) في موضع رفع على الابتداء ، وخبره : (فهم لا يؤمنون)[10] » .

٥ - في قوله تعالى : ﴿ وما بكم من نعمةٍ فمن الله ﴾[11] قال : « دخلت الفاء ولا فعل ههنا ، لأن الباء متصلة بالفعل ، المعنى : ما حَلّ بكم من نعمة فمن الله ، أي : ما أعطاكم الله من صحة جسم ، أو سعة في رزق ، أو متاع بمال أو ولد ، فكل ذلك من الله[12] » .

٦ - في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إن الموت الذي تفرون منه فإنه مُلاقيكم ﴾[13] قال : « ودخلت الفاء في خبر (إن) ، ولا يجوز : إن زيداً

---

(٨) معاني القرآن وإعرابه / ٢ : ١٧٢ ، وانظر أيضاً ١٧١ من الجزء السابق ، ٤ : ٢٧ ، ٢٨ .

وما ورد في (المقتضب) خاصاً باقتران الخبر بالفاء ليس في الخبر الطلبي ، فقد قال المبرد : « ألا ترى أنك تقول : الذي يأتيك فله درهم ، فلولا أن الدرهم يجب بالإتيان لم يجز دخول الفاء كما لا يجوز : زيدٌ فله درهم ، وعبد الله فمنطلق ، وقال الله عز وجل : ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ﴾ ، فقد علمت أن الأجر إنما وجب بالإنفاق . فإذا قلت : الذي يأتيك له درهمٌ ، لم تجعل الدرهم له بالإتيان . فإذا كانت في معنى الجزاء جاز أن تُفرد لها وأنت تريد الجماعة ، كما يكون (مَنْ) و (ما) ، قال الله عز وجل : ﴿ والذي جاء بالصدق وصدق به ﴾ ، فهذا لكل من فَعَل ، ولذلك قال : ﴿ فأولئك هم المتقون ﴾ ، فهذه أصول » المقتضب / ٣ : ١٩٥ ، ١٩٦ ، ولا يخرج نص المبرد - في مضمونه - عما رواه الزجاج عنه .

(٩) سورة الأنعام : آية ١٢ .

(١٠) معاني القرآن وإعرابه / ٢ : ٢٣٢ ، وانظر ٢٣٥ من الجزء نفسه .

(١١) سورة النحل : آية ٥٣ .

(١٢) معاني القرآن وإعرابه / ٣ : ٢٠٤ .

(١٣) سورة الجمعة : آية ٨ .

فمنطلق ، لأن (الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم) فيه معنى الشرط والجزاء ، ويجوز أن يكون تمام الكلام : (قل إن الموت الذي تفرون منه) ، كأنه قيل : إن فررتم من أي موت كان مِنْ قَتْلٍ أو غيره فإنه ملاقيكم ، ويكون (فإنه) استئنافاً بعد الخبر الأول[١٤] » .

٧ - في قوله تعالى : ﴿ الرحمنُ فاسأل به خبيرا ﴾[١٥] قال : « فمن قال : (الرحمنُ) فهو رفعٌ من جهتين ، إحداهما : على البدل مما في قوله : (ثم استوى) ، ثم بيَّنَ بقوله : (الرحمنُ) . ويجوز أن يكون ابتداءً ، و (فاسألْ به) الخبر ، والمعنى : فاسأل عنه خبيراً[١٦] » .

وقد يُظن - لأول وهلة - أن الزجاج يجيز اقتران الخبر بالفاء إذا كان المبتدأ ، أو ما أصله المبتدأ ، موصولاً ، أو موصوفاً بموصول ، مسا يرا في ذلك لكثير من النحاة ، فالذي ، واللذان ، والذين ، وما ، كلها موصولات ، والسارق والسارقة والزاني والزانية مقترنة كلها بـ (ال) الموصولة ، وكذلك الأمر في (الرحمن) ، على خلاف في إجازة وقوع الصفة المشبهة صلة لـ (ال)[١٧] .

لكن هذا الظن يتبدد بمعالجة الزجاج لقوله تعالى : ﴿ هذا فليذوقوه حميمٌ وغسَّاقٌ ﴾[١٨] حيث قال : « وحميم رفع من جهتين ، إحداهما : على معنى : هذا حميم وغساق فليذوقوه ، ويجوز أن يكون (هذا) على معنى تفسير هذا فليذوقوه ، ثم قال بعد : حميمٌ وغسَّاق . ويجوز أن يكون (هذا) في موضع نصب على هذا التفسير ، ويجوز أن يكون في موضع رفع . فإذا كان في موضع نصب فعلى (فليذوقوا هذا) فليذوقوه ، كما قال : ﴿ وإيايَ

(١٤) معاني القرآن وإعرابه / ٥ : ١٧١ .
(١٥) سورة الفرقان : آية ٥٩ .
(١٦) معاني القرآن وإعرابه / ٤ : ٧٣ .
(١٧) راجع : الأشموني / ١ : ١٦٤ .
(١٨) سورة ص : آية ٥٧ .

فا تقون ﴾[١٩] . ومثل ذلك : زيدا فاضربْه . ومن رفع فبالابتداء ، ويجعل الأمر في موضع خبر الابتداء ، مثل : ﴿ والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما ﴾[٢٠] » .

وتوجيه (هذا فليذوقوه) على المبتدأ والخبر يعني أن الزجاج لا يعتد في كل ما يقدمه بالشرط المسوغ لاقتران الخبر بالفاء . لكنه نقض هذا من قبل عند تعرضه لقوله تعالى ﴿ ذلكم فذوقوه ﴾[٢١] حيث قال : « موضع (ذلكم) رفعٌ على إضمار (الأمر) ، المعنى : الأمر ذلكم فذوقوه ، فمن قال : إنه يرفع (ذلكم) بما عاد عليه من الهاء ، أو بالابتداء ، وجعل الخبر (فذوقوه) ، فقد أخطأ ، من قبل أن ما بعد الفاء لا يكون خبراً لمبتدأ ، لا يجوز : زيدٌ فمنطلقٌ ، ولا زيدٌ فاضربْه ، إلا أن تضمر (هذا) ، تريد : هذا زيدٌ فاضربه[٢٢] » .

فما الفرق بين ﴿ هذا فليذوقوه ﴾ و ﴿ ذلكم فذوقوه ﴾ حتى يفرق بينهما الزجاج هذه التفرقة ؟ .

إن تعريضه بمن يرفع (ذلكم) بما عاد عليه من الهاء ، يذكّرني بنص الفراء ، لكنه في الآية التي قبلها الزجاج على أنها مبتدأ و خبر ، فقد مر الفراء على قوله تعالى : ﴿ ذلكم فذوقوه ﴾ دون أن يوجهها إعرابياً[٢٣] ، لكنه في قوله تعالى : ﴿ هذا فليذوقوه ﴾ قال : « ويكون (هذا) في موضع رفع ، وموضع نصب . فمن نصب أضمر قبلها ناصباً ، كقول الشاعر :

زيادتَنا نعمان لا تحر منّــــها تَقِ اللهَ فينا والكتابَ الذي تتلو

---

(١٩) سورة البقرة : آية ٤١ .

(٢٠) معاني القرآن وإعرابه / ٤ : ٣٣٨ ، ٣٣٩ .

(٢١) سورة الأنفال : آية ١٤ .

(٢٢) معاني القرآن وإعرابه / ٢ : ٤٠٧ .

(٢٣) راجع : معاني الفراء / ١ : ٤٠٥ .

ومن رفع رفع بالهاء في قوله : (فذوقوه) ، كما تقول في الكلام : الليلَ فبادروه ،والليلُ[٢٤] » .

وقبل ذلك قال الفراء : « وقوله : ﴿ الزانيةُ والزاني فاجلدوا كل واحد منهما ﴾ ، رفعتها بما عاد من ذكرهما في قوله : كل واحد منهما ، ولا ينصب مثل هذا ؛ لأن تأويله الجزاء ، ومعناه - والله أعلم - : من زنى فافعلوا به ذلك[٢٥] » .

وفي قوله تعالى : ﴿ والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما ﴾ قال : « مرفوعان بما عاد من ذكرهما ، والنصب فيهما جائز ، كما يجوز : أزيدٌ ضربته ، و : أزيدا ضربته . وإنما تختار العرب الرفع في (السارق والسارقة) ، لأنهما غير موقّتين ، فوُجّها توجيه الجزاء ، كقولك : من سرق فاقطعوا يده ، فـ (مَنْ) لا يكون إلا رفعاً ، ولو أردت سارقاً بعينه أو سارقة بعينها كان النصب وجه الكلام ، ومثله : ﴿ واللذان يأتيانها منكم فآذوهما ﴾[٢٦] » .

وأقوال الفراء السابقة أقدم من وجود المبرد نفسه ، الذي مدح الزجاج مذهبه ، وجعله مذهب البصريين ، فالفراء توفى سنة ٢٠٧ هـ ، والمبرد ولد سنة ٢١٠ هـ ، مما يجعل الفراء إماماً في هذا الاتجاه للزجاج ، ولشيخه من قبله ، لأنه لم يقل غير ما ارتضياه ، فعلام التعريض بأسلوبه في معالجة الآية التي سبق التوقف أمامها ؟ .

وللأخفش الأوسط - معاصر الفراء - مذهب واضح في هذه القضية ، إذ يجيز اقتران الخبر بالفاء إذا كان المبتدأ موصولاً ، وصلته فعلٌ - سواء أكان الفعل مذكوراً ، أم محذوفاً تعلق به الجار والمجرور - ، تشبيهاً للخبر

---

(٢٤) السابق / ٢ : ٤١٠ . (٢٥) السابق / ٢ : ٢٤٤ .

(٢٦) السابق / ١ : ٣٠٦ .

حينئذ بجواب الشرط ، فكما أن جواب الشرط يقتضي - في بعض المواطن- الاقتران بالفاء ، كذلك خبر الموصول قد يقتضي - إذا تحقق له ما سبق - أن يقترن بالفاء ، ونصوص الأخفش في ذلك جد صريحة[27] .

أما سيبويه فله في اقتران الخبر بالفاء مذهبٌ لا يختلف كثيراً عما سبق ، بشرط ألا يكون الخبر طلبياً . قال في مجال نقله عن الخليل : « وسألته عن قوله : الذي يأتيني فله درهمان : لم جاز دخول الفاء ههنا ، و (الذي يأتيني) بمنزلة (عبد الله) ، وأنت لا يجوز لك أن تقول : عبد الله فله درهمان ؟ فقال : إنما يحسن في (الذي) ، لأنه جعل الآخر جواباً للأول ، وجعل الأول به يجب له الدرهمان ، فدخلت الفاء ههنا ، كما دخلت في الجزاء إذا قال : إن يأتني فله درهمان . وإن شاء قال : الذي يأتيني له درهمان ، كما تقول : عبد الله له درهمان ، غير أنه أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان . فإذا قال : له درهمان ، فقد يكون أن لا يوجب له ذلك بالإتيان ، فإذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيان سبب ذلك ، فهذا جزاءٌ ، وإن لم يجزم ، لأنه صلة . ومثل ذلك قولهم : كل رجل يأتينا فله درهمان ، ولو قال : كل رجل فله درهمان ، كان محالاً ، لأنه لم يجئ بفعل ولا بعمل يكون له جواب . ومثل ذلك : ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم أجرهم ﴾ ، وقال تعالى جده : ﴿ قلْ إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم ﴾ ، ومثل ذلك : ﴿ إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق ﴾[28] » .

إن نص سيبويه هذا يحمل في طياته أكثر مما حملته نصوص الأخفش والمبرد ، فهو لم يقتصر على خبر الموصول ، بل تجاوز ذلك إلى ما أشبه

(٢٧) راجع : معاني الأخفش / ٨٠ ، ٨١ ، ١٨٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٤٢ ، ٣٨٣ ، وبحثنا : الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط / ٣٢ - ٣٩ .

(٢٨) الكتاب / ٣ : ١٠٢ ، ١٠٣ ، والآية الأخيرة في النص هي رقم ١٠ من سورة البروج .

الموصول في العموم ، كلفظة (كل) المضافة إلى نكرة موصوفة بفعل صالح للشرطية ، كأن الخلاصة في صلاحية اقتران الخبر بالفاء : أن يكون في المبتدأ عمومٌ يجعله صالحاً للشرطية .

وموطن الخلاف بين سيبويه والنحاة الذين سبق ذكرهم جميعاً ، ومنهم الزجاج ، فيما إذا كان الخبر جملة طلبية ، فإنه يفرق في هذه الحال بين المبتدأ الموصول والمبتدأ غير الموصول ، فإذا كان المبتدأ موصولاً أجاز فيه أن يكون خبرُه المقترنَ بالفاء ، وأن يكون منصوبا بفعل يفسره المذكور ، على الاشتغال ، فتقول : اللذان يأتيانك فاضربهما ، واللذين يأتيانك فاضربهما ، وإن رجح النصب[29] . أما حين تعرض لقوله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ ، و ﴿ الزانيةُ والزاني فاجلدوا ﴾ فإنه جعل رفع (السارق – السارقة – الزانية – الزاني) مرجوحاً ، ومع ذلك خرّجه على أنه مبتدأ محذوف الخبر ، « كأنه لما قال جلّ ثناؤه : ﴿ سورةٌ أنزلناها وفرضناها ﴾[30] قال : في الفرائض الزانيةُ والزاني ، أو : الزانيةُ والزاني في الفرائض ، ثم قال : ﴿ فاجْلدوا ﴾ ، فجاء بالفعل بعد أن مضي فيهما الرفع ، كما قال :

* وقائلة : خولانُ فانكحْ فتاتهم *

فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر ، وكذلك : ﴿والسارقُ والسارقةُ﴾ ، كأنه قال : وفيما فرض عليكم السارقُ والسارقةُ ، أو : السارق والسارقةُ فيما فرض عليكم ، فإنما دخلت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث . ويُحمل على نحوٍ من هذا ومثلِ ذلك : ﴿ واللذان يأتيانها منكم فآذوهما ﴾ . وقد يجرى هذا في زيد وعمرو على هذا الحد ، إذا كنت تخبر بأشياء أو توصي ، ثم تقول : زيدٌ ، أي : زيدٌ فيمن أُوصى به فأحسنْ إليه وأكرمه . وقد قرأ ناسٌ :

---

(٢٩) السابق / ١ : ١٣٩ .

(٣٠) سورة النور : الآية الأولى .

﴿ والسارقَ والسارقةَ ﴾[٣١] ، و ﴿ الزانيةَ والزانىَ ﴾[٣٢] ، وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع[٣٣] » .

ومفهوم ما سبق أن سيبويه يعامل (السارق والسارقة - الزانية والزاني) معاملة (زيد) من قولك : زيدٌ فاكرمْهُ ، ومن ثم لم يجوّز فيها أن يكون المقترن بالفاء هو الخبر ، هذا على الرغم من كون (ال) موصولة بما بعدها من المشتقات ، لأنه لا يتحقق في هذا الموصول ما سبق أن قرره سيبويه - من خلال النماذج التي قدمها - من وجود فعل في جملة الصلة أو في جملة الصفة ، مضافاً إلى ذلك مجئ الخبر طلبياً ، وهو ما يعطيه الخليل وسيبويه نوعاً من الخصوصية .

لكن ما استقرت عليه الدراسة النحوية فيما بعد ، فيما يخص هذه القضية ، يلخصه الزمخشري في (المفصل) قائلاً : « إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره ، وذلك على نوعين : الاسم الموصول ، والنكرة الموصوفة ، إذا كانت الصلة أو الصفة فعلاً أو ظرفاً ، كقول الله تعالى : ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً و علانية فلهم أجرهم عند ربهم ﴾ ، وقوله : ﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ﴾ ، وكقولك : كل رجل يأتيني ، أو : في الدار ، فله درهم ، فإذا دخلت (ليتَ) و (لعلّ) لم تدخل الفاء بالإجماع[٣٤] » .

---

(٣١) هى قراءة عيسى بن عمر وابن أبي عبلة . راجع : المختصر / ٣٢ ، والبحر / ٣ : ٤٧٦ .

(٣٢) قرأ بها عيسى بن عمر ، ويحيى بن يعمر ، وعمرو بن فائد ، وأبو جعفر ، وشيبة ، وأبو السمال ، ورويس . راجع : المختصر / ١٠٠ ، والبحر / ٦ : ٤٢٧ .

(٣٣) الكتاب / ١ : ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٣٤) شرح المفصل / ١ : ٩٩ ، وانظر : شرح التسهيل / ١ : ٣٣٠ .

تذكير الخبر مراعاةً لمعنى المبتدأ

يذهب الزجاج إلى إجازة تذكير الخبر مراعاة لمعنى المبتدأ ، وبذا تفتقد الجملة - في الظاهر - المطابقةَ بين المبتدأ والخبر ، لكنها في عمقها المفهوم تكون متطابقة الركنين ، وقد تمثل ذلك في أقواله الآتية :

١ - في قوله تعالى : ﴿ إنّ رحمة الله قريبٌ من المحسنين ﴾[١] قال : « إنما قيل : (قريب) ، لأن الرحمة والغفران في معنى واحد ، وكذلك كل تأنيث ليس بحقيقي . وقال الأخفش : جائزٌ أن تكون الرحمة ههنا في معنى المطر . وقال بعضهم : هذا ذُكر ليفصل بين القريب : من القرابة ، والقريب : من القُرب ، وهذا غلط ، لأن كل ما قرب من مكان أو نسب فهو جارٍ على ما يصيبه من التذكير والتأنيث[٢] » .

٢ - في قوله تعالى : ﴿ وما يُدريك لعلّ الساعةَ قريبٌ ﴾[٣] قال : « إنما جاز (قريب) ، لأن تأنيث الساعة غير تأنيث حقيقي ، وهو بمعنى : لعل البعث قريبٌ ، ويجوز أن يكون على معنى : لعل مجيء الساعة قريب[٤] » .

٣ - في قوله تعالى : ﴿ السماءُ منفطرٌ به ﴾[٥] قال - بعد أن جوّز التأنيث في غير المصحف - : « والتذكير على ضربين ، أحدهما : على معنى السماء معناه السقف ، قال الله عز وجل : ﴿ وجعلنا السماء سقفاً محفوظاً ﴾[٦] . والوجه الثاني : على قوله : امرأة مُرْضِع ، أي : على جهة النسب ، المعنى السماء ذات انفطار ، كما تقول : امرأة مرضع ، أي : ذات رضاع[٧] ».

---

(١) سورة الأعراف : آية ٥٦ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ٣٤٤ ، ٣٤٥ .
(٣) سورة الشورى : آية ١٧ .
(٤) معاني القرآن وإعرابه / ٤ : ٣٩٦ ، ٣٩٧ .
(٥) سورة المزمل : آية ١٨ .
(٦) سورة الأنبياء : آية ٣٢ .
(٧) معاني القرآن وإعرابه / ٥ : ٢٤٣ .

وواضح من النصوص الثلاثة أن مراعاة معنى المبتدأ هى القاسم المشترك بينها ، بشرط أن يكون تأنيث المبتدأ ، أو ما كان أصله المبتدأ ، تأنيثاً غير حقيقي ، كما في : الرحمة ، والساعة ، والسماء ، يلي الرأيَ السابقَ القولُ بتقدير مذكر يضاف إليه المؤنث ، أو جعل الصيغة المذكرة في الخبر على جهة النسب .

وفي قول الزجاج في النص الأول : « وقال بعضهم : هذا ذكر ليفصل بين القريب من القرابة والقريب من القرب ، وهذا غلط » تعريضٌ بمذهب الفراء وتغليط له ، فقد قال في آية سورة الأعراف : « ذكرت قريباً ؛ لأنه ليس بقرابة في النسب . قال : ورأيت العرب تؤنث القريبة في النسب ، لا يختلفون فيها ، فإذا قالوا : دارك منا قريبٌ ، أو : فلانة منك قريب ، في القرب والبعد ،ذكّروا وأنثوا ، وذلك أن القرب في المعنى ، وإن كان مرفوعاً ، فكأنه في تأويل : هى منى مكان قريب ، فجعل القريب خلفاً من المكان ، كما قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وما هى من الظالمين ببعيد ﴾[8] ، وقال : ﴿ وما يُدريك لعل الساعة تكون قريباً ﴾[9] ، ولو أنث ذلك فبنى على : بعدت منك فهى بعيدة ، وقربت فهى قريبة ، كان صواباً حسناً ، وقال عروة :

عشيةَ لا عفراء منك قريــبةٌ فتدنو ، ولا عفراء منك بعيدُ

ومن قال بالرفع وذكّر لم يجمع قريباً ولم يُثَنّه . ومن قال : إن عفراء منك قريبة أو بعيدة ثنّى وجمع[10] » .

أما في آية سورة المزمل فقال : « والسماء تذكر وتؤنث ، فهى هـهنا في وجه التذكير . قال الشاعر :

فلو رفع السماء إليه قومـــاً لحقنا بالنجوم مع السحاب[11] »

---

(8) سورة هود : آية ٨٣ .
(9) سورة الأحزاب : آية ٦٣ .
(10) معاني الفراء / ١ : ٣٨٠ ، ٣٨١ .
(11) السابق / ٣ : ١٩٩ .

أما الأخفش فعلق على آية سورة الأعراف بأن تذكير (قريب) ، وهو صفة الرحمة ، إما أن يكون على حد قول العرب ، ريحٌ خريق ، وملحفة جديد ، وشاة سديس ، وإما أن يكون على تأدية الرحمة معنى المطر ، ونحوه ، فلذلك ذكّر ، كما قال تعالى : ﴿ وإن كان طائفةٌ منكم آمنوا ﴾[١٢] ، فذكّر ، لأنه أراد : الناس ، أو أنه ذُكّر كبعض ما يذكر من المؤنث كقول الشاعر :

* ولا أرض أبقل إبقالها[١٣] *

وواضح من تخريجات الأخفش أن مراعاة معنى الرحمة أحد التخريجات المعتد بها ، لأن التخريج الأخير بالقياس على الشعر غير وارد ، لما يباح في لغته من أمور لا تُباح في النثر ، والتخريج الأول على التشبيه بفعيل بمعنى مفعول .

أما في آية سورة المزمل فكان توجيهه غير واضح المعالم ، فروى زَعْم بعضهم أن السماء جمع مذكر كاللبن ، ورَفَضَه لعدم سماعه عن العرب ، وروى عن يونس أن السماء ذُكّر كما يُذكّر بعض المؤنث ، كما في :

* ولا أرض أبقل إبقالها * - * فإن الحوادث أودى بها *

ثم قال : « وقد تكون السماء يريد به الجماعة ، كما تقول : هلك الشاة والبعير ، يعني : كل بعير وكل شاة ، وكما قال : ﴿ خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن ﴾[١٤] ، أي : من الأرضين[١٥] » .

وقد نسب سيبويه إلى الخليل تخريج (منفطر) على جهة النسب ، كقولك : مرضع ، للتي بها الرضاع[١٦] ، وهو ما اعتنقه المبرد أستاذ الزجاج

---

(١٢) سورة الأعراف : آية ٨٧ .

(١٣) معاني الأخفش / ٣٠٠ .

(١٤) سورة الطلاق : آية ١٢ .

(١٥) معاني الأخفش / ٥٤ ، ٥٥ .

(١٦) راجع : الكتاب / ٢ : ٤٧ .

حين قال : « وكذلك كل مؤنث نُعت بغير هاء ، نحو : طامث ، وحائض ، ومُتْئِم ، وطالق . فما كان من هذا مبنيا على فعل فهو كقولك : ضربت فهي ضاربة ، وجلست فهي جالسة ، قال الله عز وجل : ﴿ يومَ ترونها تذهلُ كلُّ مرضعةٍ عما أرضعتْ ﴾[17] ، لأنه جاء مبنياً على (أرضعتْ) . وما كان على غير فعل فعلى معنى النسب الذي ذكرت لك ، وذلك أنك تريد : لها حيض ، ومعها طلاق ، وتأويله : هي ذات كذا[18] » .

فإذا أردنا أن نرجع اتجاهات الزجاج الثلاثة في تفسير التذكير في الخبر وجدناها كالتالي :

– التذكير مراعاة لمعنى المبتدأ ، وواضح أن قائده في هذا الاتجاه إما الأخفش الأوسط في تفسيره الرحمة بمعنى المطر ، وإما النضر بن شميل ، على ما روى أبو حيان[19] .

– التذكير على جهة النسب ، وهو – كما روى سيبويه – رأى الخليل ، وتبعه فيه المبرد : أستاذ الزجاج .

– تقدير مذكر قبل المؤنث مضاف إليه ، وهو اتجاه باهتٌ في اتجاهاته التي سادها استعمال المؤنث بمعنى المذكر .

ومع كون الزجاج مسبوقاً ، يُذكر له – بلا شك – أنه عمّم التخريج فيما قابله من نصوص ، حتى ليمكن القول بأن تذكير الخبر مراعاة لمعنى المبتدأ اتخذ صورة القاعدة المطردة عنده .

---

(١٧) سورة الحج : آية ٢ .

(١٨) المقتضب / ٣ : ١٦٣ ، ١٦٤ .

(١٩) راجع : البحر / ٤ : ٣١٣ .

رافع المبتدأ المتأخر عن شبه الجملة

قدم الزجاج في كتابه تعليقات متعددة على نصوص قرآنية مختلفة يفهم منها اعتناقه إمكان رفع المبتدأ بما في خبره المتقدم إن كان الخبر شبه جملة ، ومن هذه النصوص :

١ - في قوله تعالى : ﴿ ولهم فيها أزواجٌ مطهَّرةٌ ﴾[1] قال : « وإعراب (أزواج) الرفع بـ (ولهم) . وإن شئت بالابتداء[2] » .

٢ - في قوله تعالى : ﴿ ومنهم أميون ﴾[3] قال : « وارتفع (أميون) بالابتداء ، و (منهم) الخبر ، ومن قول الأخفش : يرتفع (أميون) بفعلهم ، كأن المعنى : واستقر منهم أميون[4] » .

٣ - في قوله تعالى : ﴿ لهم في الدنيا خزىٌ ولهم في الآخرة عذابٌ عظيم ﴾[5] قال : « يرتفع (خزى) من وجهتين ، إحداهما : الابتداء ، والأخرى : الفعل الذي ينوب عنه (لهم) ، المعنى : وجب لهم خزى في الدنيا وفي الآخرة عذاب عظيم[6] » .

٤ - في قوله تعالى : ﴿ ولله المشرق والمغرب ﴾[7] قال : « يرتفعان - كما وصفنا - من جهتين[8] » .

٥ - في قوله تعالى : ﴿ ولكم في القصاص حياةٌ ﴾[9] قال : « حياةٌ : رفعٌ على ضربين ، على الابتداء ، وعلى (لكم) ، كأنه قال : وثبت لكم في القصاص حياة[10] » .

---

(١) سورة البقرة : آية ٢٥ . (٢) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ١٠٢ .
(٣) سورة البقرة : آية ٧٨ . (٤) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ١٥٩ .
(٥) سورة البقرة : آية ١١٤ . (٦) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ١٩٦ ، ١٩٧ .
(٧) سورة البقرة : آية ١١٥ . (٨) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ١٩٧ .
(٩) سورة البقرة : آية ١٧٩ . (١٠) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ٢٤٩ .

٦ - في قوله تعالى : ﴿ ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ﴾[١١] قال : « موضع (مَنْ) رفعٌ على ضربين : على الابتداء ، وبالعامل في (مِنْ)[١٢] » .

٧ - في قوله تعالى : ﴿ ومن الذين هادوا سماعون للكذب سمّاعون لقوم آخرين لم يأتوك ﴾[١٣] قال : « أي هم مستمعون منك لقوم آخرين لم يأتوك ، أي : هم عيونٌ لأولئك الغَيَب . ويجوز أن يكون رفع (سماعون) على معنى : ومن الذين هادوا سماعون ، فيكون الإخبار أن السماعين منهم ، ويرتفع بـ (منهم)[١٤] ، كما تقول : في قومك عقلاءُ ، هذا مذهب الأخفش . وزعم سيبويه أن هذا يرتفع بالابتداء[١٥] » .

٨ - في قوله تعالى : ﴿ ومن وراء إسحاق يعقوب ﴾[١٦] قال : « من قرأ (يعقوبُ)[١٧] فرفعه على ضربين ، أحدهما : الابتداء مؤخراً ، معناه التقدم ، والمعنى : ويعقوب محدَثٌ لها من وراء إسحاق ، ويجوز أن يكون مرفوعاً بالفعل الذي يعمل في (من وراء) ، كأنه قال : وثبت لها من وراء إسحاق يعقوب[١٨] » .

هذه ثمانية نصوص من (معاني القرآن وإعرابه) يتضح منها ما يلي :

أولاً : أن الزجاج لا يمنع إعراب الاسم المتأخر عن الجار والمجرور مرفوعاً بما في الجار والمجرور ، إلى جوار المذهب البصري المعروف من إعراب المتأخر مبتدأ مؤخراً وإعراب شبه الجملة خبراً مقدماً .

---

(١١) سورة البقرة : آية ٢٠٤ .   (١٢) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ٢٧٦ .

(١٣) سورة المائدة : آية ٤١ .

(١٤) في النص المحقق : ويرتفع (منهم) ، وقد أثبتنا ما رأيناه صواباً .

(١٥) معاني القرآن وإعرابه / ٢ : ١٧٥ .   (١٦) سورة هود : آية ٧١ .

(١٧) هي قراءة ابن كثير ، ونافع ، وأبي عمرو ، والكسائي . راجع : السبعة / ٣٣٨ .

(١٨) معاني القرآن وإعرابه / ٣ : ٦٢ .

ثانياً : أن الزجاج يعتنق مذهب كون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف هو فعل ، ولا يرى ما يراه آخرون من كون المتعلق وصفاً .

ثالثاً : أن الزجاج ينسب ارتفاع المبتدأ المتأخر بما في الجار والمجرور من الفعل ، إلى أبي الحسن الأخفش على حين ينسب الارتفاع بالابتداء إلى سيبويه .

أما ما نسبه إلى سيبويه فيمكن أن يفهم من قوله : « هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده ، لأنه مستقرٌ لما بعده وموضعٌ ، والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله ، ولكن كل واحد منهما لا يُستغنى به عن صاحبه ، فلما جُمعا استغنى عليهما السكوتُ ، حتى صارا في الاستغناء كقولك : هذا عبد الله . وذلك قولك : فيها عبدُ الله ، ومثله : ثَمَّ زيدٌ ، و : ههنا عمرو ، و : أين زيدٌ ؟ ، و : كيف عبد الله ؟ ، وما أشبه ذلك . فمعنى (أين) : في أي مكان ؟ ، و (كيف) : على أية حالة ؟ ، وهذا لا يكون إلا مبدوءاً به قبل الاسم ، لأنها من حروف الاستفهام ، فشبهت بـ (هل) وألف الاستفهام ، لأنهن يستغنين عن الألف ، ولا يكنّ كذا إلا استفهاماً[19] » .

فقوله : (والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله) ، والتشبيه بقولك : هذا عبد الله ، يعني أن الجملة من مبتدأ وخبر ، لأن المتقدم - على حد تعبيره - (مستقر لما بعده وموضع) ، والمبتدأ هو الذي رفع الخبر كما في قوله في موضع آخر : (كما أنك إذا قلت : عبد الله أخوك ، فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه ، وبه استغنى الكلام ، وهو منفصل عنه[20] » .

لكن الملاحظ أن الجمل في حديث سيبويه كان المبتدأ فيها جميعاً معرفة ، وبذا تفتقد المماثلة التامة مع ما قدمه الزجاج في نصوصه ، فقد كان المرفوع في أغلب الآيات نكرة .

(١٩) الكتاب / ٢ : ١٢٨ . (٢٠) السابق / ١ : ٤٠٦ .

وأما ما نسبه الزجاج إلى الأخفش الأوسط من قوله إن (أميون) في قوله تعالى : ﴿ ومنهم أميون ﴾ يرتفع بفعلهم ، كأن المعنى : واستقر منهم أميون ، وإن (سماعون) في قوله تعالى : ﴿ومن الذين هادوا سماعون للكذب سماعون لقوم آخرين لم يأتوك ﴾ يرتفع بـ (منهم) ، فليس في أقوال الأخفش في (معاني القرآن) ما يمكن أن يكون نصاً قاطعاً في ذلك ، ففي آية البقرة : ﴿ ومنهم أميّون ﴾ ركز على الاستثناء فيما بعدها في قوله تعالى : ﴿ لا يعلمون الكتاب إلا أمانىّ ﴾ ، وعلى تثقيل (أمانىّ) وتخفيفها ، ولم يتعرض لتوجيه رفع (أميون)[21] ، أما في قوله تعالى : ﴿ سماعون لقوم ﴾ فقال ما نصه : « أي : هم سماعون . وإن شئت جعلته على : ﴿ومن الذين هادوا سماعون لقوم آخرين ﴾ ، ثم تقطعه من الأول[22] » ، وهو نص لا يمكن أن يفهم منه كون (سماعون) مرفوعاً بما استقر في الجار والمجرور قبله ، يؤيدنا في هذا الاستنتاج رأىٌ معاكسٌ تماماً لما سبق في آية أخرى – نسبَ أبو حيان إلى الأخفش فيها مثلَ ما نسبه الزجاج إليه – ، وهى الآية الواردة في النص الثامن مما نقلناه عن الزجاج فيما سبق ، فقد قال أبو حيان : « وأجاز أبو علي أن يرتفع بالجار والمجرور كما أجازه الأخفش ، أي : واستقر لها من وراء إسحاق يعقوب[23] » . وقد وجه الأخفش رفع (يعقوب) على الابتداء ليس غير[24] ، وهى مماثلة في التركيب لقوله : ﴿ومن الذين هادوا للكذب سماعون لقوم آخرين ﴾ ، وإن اختلفت عنها في تعريف المبتدأ . ويبدو أن للأخفش في هذه المسألة قولين هذا أحدهما كما روى ابن الأنباري في الإنصاف[25] ، فلعل رأيه الآخر في أحد آثاره التي لم تصل إلينا .

---

(٢١) معاني الأخفش / ١١٥ – ١١٨ .
(٢٢) السابق / ٢٥٨ .
(٢٣) البحر / ٥ : ٢٤٤ .
(٢٤) معاني الأخفش / ٣٥٥ .
(٢٥) راجع : الإنصاف / ٥١ .

وأول نص يمكن أن تفهم منه هذه الظاهرة عند من سبقوا الزجاج هو قول الفراء في قوله تعالى : ﴿ ومن الذين هادوا ..... ﴾ : « إن شئت رفعت قوله : (سماعون للكذب) بـ (مِنْ) ، ولم تجعل (مِنْ) في المعنى متصلة بما قبلها ، كما قال الله : ﴿ فمنهم ظالمٌ لنفسه ومنهم مقتصدٌ ﴾[٢٦] ، وإن شئت كان المعنى : لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من هؤلاء ولا من الذين هادوا ، فترفع حينئذ (سماعون) على الاستئناف ، فيكون مثل قوله : ﴿ لِيَسْتَأْذِنْكُمُ الذين ملكتْ أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلُم منكم ﴾[٢٧] ، ثم قال تبارك وتعالى : ﴿ طوّافون عليكم ﴾ . ولو قيل : سماعين وطوّافين لكان صواباً[٢٨] » .

ومع هذا فنص الفراء ليس صريحاً صراحة نصوص الزجاج ، فكل ما قاله : إن شئت رفعت قوله : (سماعون للكذب) بـ (مِنْ) ، فهل المقصود رفع (سماعون) فاعلاً بالجار والمجرور ، لنيابتهما عن الفعل ؟ ، أو بما استقر فيهما من الفعل ؟ ، أو بهما باعتبارهما خبراً مقدماً والمتأخر المبتدأ ، على مذهب الكوفيين في أن المبتدأ والخبر يترافعان ؟ .

أسئلةٌ لا يمكن القطع فيها بإجابة واحدة ، لأن النص يحتملها كلها .

أما أول نص صرح بكون المرفوع المتأخر عن شبه الجملة مرتفعاً بها فقول المبرد : « فأما ما قيل في الآية التي ذكرنا قبلُ سوى القول الذي اخترناه ، وهى : ﴿ أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون ﴾[٢٩] ، فأن يكونَ (أنكم مخرجون) مرتفعاً بالظرف ، كأنه في التقدير : أيعدكم أنكم إذا متّم إخراجكم ، فهذا قول حسن جميل[٣٠] » .

---

(٢٦) سورة فاطر : آية ٣٢ .

(٢٧) سورة النور : آية ٥٨ .

(٢٨) معاني الفراء / ١ : ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

(٢٩) سورة المؤمنون : آية ٣٥ .

(٣٠) المقتضب / ٢ : ٣٥٥ .

وقد علق الشيخ عضيمة في حاشية (١) من صفحة ٣٥٧ بأن المبرد يجيز في نحو : في الدار عبدُ الله ، أن يكون (عبد الله) مرتفعاً بالظرف ، وأن ابن ولاد ردّ عليه في (الانتصار) .

فإذا وضعنا في الحسبان أن المبرد أستاذ الزجاج صح لنا أن رأى المبرد كان ذا أثر في تفكير الزجاج وتوجيهه للنصوص القرآنية التي تناولها ، وإن لم يرد للمبرد ذكرٌ في معالجات الزجاج .

والنحاة من بعد الزجاج في تناولهم للنصوص القرآنية السابقة يميلون بصورة واضحة إلى كون المتأخر مرفوعاً على الابتداء ، فأبو جعفر النحاس تلميذ الزجاج وجَّهَ ما تناوله من النصوص القرآنية على كون الرفع على الابتداء[٣١] ، وحين أجاز في (يعقوب) الرفع على الفاعلية كان تقديره : ومن وراء إسحاق يحدث يعقوب[٣٢] ، وعلى مذهب النحاس سار الزمخشري وأبو حيان[٣٣] ، وكان العكبري أيضاً في صف الابتداء ، إلا في (يعقوب) فأجاز فيه الرأيين[٣٤] .

لا أحسبني - في النهاية - مغالياً إذا قلت : إن رفع الاسم المتأخر بما استقر في الظرف المتقدم من فعل يتعلق به - رأيٌ يسلم للزجاج ، فهو أول من قدمه واضحاً - على حد علمي - وطبقه على النص القرآني بجلاء ، وهو الرأي الذي جعله ابن الأنباري فيما بعد رأي الكوفيين[٣٥] .

---

(٣١) إعراب النحاس / ١ : ٢٠٢ ، ٢٤٠ ، ٢٨٢ .

(٣٢) السابق / ٢ : ١٩٣ .

(٣٣) راجع : الكشاف / ٢ : ٢٨١ ، والبحر / ١ : ١١٦ ، ٢ : ١٦ .

(٣٤) راجـــع : إملاء ما من به الرحن / ١ : ١٥ ، ٢٧ ، ١٢٥ ، ٢ : ٣٢ ، وشرح الكافية / ١ : ٩٤ ، والمغني / ١ : ٧٩ ، ٨٠ .

(٣٥) الإنصاف / ٥١ مسألة (٦) .

الرتبة بين اسم الناسخ وخبره

عند خفاء الإعراب

إذا خفى إعراب الاسم والخبر ، بأن كانا مبنيين ، أو كان إعرابهما تقديرياً ، وجب تأخير الخبر عن الاسم ، كما في قولك : كان أخي رفيقي ، « فلا يجوز تقديم (رفيقي) على أنه خبر ، لأنه لا يُعلم ذلك ، لعدم ظهور الإعراب[1] » ، والسر في وجوب تأخير الخبر هنا هو خوف اللبس[2] ، قال أبو حيان : « يجب وصل الفعل بمرفوعه إن خيف التباسه بالمنصوب ، وسواء أكان المرفوع فاعلاً أو مفعولاً لم يُسمَّ فاعله ، أو اسم كان وأخواتها ، والفصل بينهما بالمنصوب جائزٌ ، ما لم يعرض موجب البقاء على الأصل ، أو الخروج عنه . وخوف الالتباس بكونهما مقصورين ، أو مضافين إلى ياء المتكلم ، أو مشارين ، أو نحوهما مما لا يظهر فيه إعراب من غير دليل على تغيير الفاعل موجبٍ لتقديم الفاعل على المفعول[3] » .

أما الزجاج فله في ذلك رأى خاص يوضحه تعليقه على قوله تعالى : ﴿ فمازالتْ تلك دعواهم ﴾[4] ، حيث قال : « يجوز أن يكون (تلك) في موضع رفع اسم (زالت) ، و (دعواهم) في موضع نصب خبر (زالت) ، وجائز أن يكون (دعواهم) الاسم في موضع رفع ، و (تلك) في موضع نصب على الخبر ، لا اختلاف بين النحويين في الوجهين[5] » .

وليس غريباً أن يتفرد الزجاج في قضية من القضايا برأيٍ ، فيجيز توسط خبر الناسخ إذا كان إعراب كل من الاسم والخبر خفيا ، لكن الغريب أن يقرر الزجاج أنه « لا اختلاف بين النحويين في الوجهين » .

---

(١) شرح ابن عقيل / ١٠١ ، وراجع : المقرب / ١٠٥ ، وشرح التسهيل / ١ : ٣٤٩ ، وارتشاف الضرب / ٢ : ٨٩ ، وشرح التصريح / ١ : ١٨٨ .

(٢) راجع : الأشموني / ١ : ٢٣٢ .

(٣) الارتشاف / ٢ : ١٩٩ .

(٤) سورة الأنبياء : آية ١٥ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه / ٣ : ٣٨٦ ، وراجع الارتشاف / ٢ : ٨٦ ، ٨٩ .

صحيح أن أبا جعفر النحاس ، وأبا البقاء العكبري ، والزمخشري ، رددوا رأيه في هذه الآية بنصه دون أن ينسبوه إليه[٦] . لكن النحاة – وبخاصة من جاءوا بعد الزجاج – على الاحتفاظ بالرتبة بين الاسم والخبر إذا خفى الإعراب ، كما أشرنا من قبل ، إلا ما رواه أبو حيان من أن أبا العباس بن الحاج الأشبيلي ، من أصحاب الشلوبين ، نازع في هذا ، « وقال : هذا الذي ذكروه لا يوجد في كتاب سيبويه شئٌ من هذه الأغراض ، والإلباس لا يُعتبر على الإطلاق ، ومن معاني الكلام ومقصد المتكلم أن يراد الإجمال[٧] » .

ولا أحسب الزجاج ومن سار على دربه من معربي القرآن في وادٍ غير وادي جمهور النحاة ، وبخاصة المتأخرون ، فالزجاج قدم رأيه في تخريج آية لم يكن الاسم فيها شيئاً جوهرياً غير الخبر ، ومن ثم انتفى اللبس الذي يمكن أن يُوقع فيه تغيير الرتبة في مثل : كان أخي رفيقي ، لأننا لو قلنا : كان رفيقي أخي ، لكنا في مجال تشبيه الرفيق بالأخ في عطفه وحنوّه وصلته بالمتكلم ، في حين كان المقصود أن الأخ – على الحقيقة – كان رفيقاً في شد أزرٍ ، أو مصاحباً في رحلة ، وبالتالي فالرتبة لازمة ، ليتماز عن طريقها اسمُ الناسخ من خبره . أما في قوله تعالى : ﴿ فمازالت تلك دعواهم ﴾ فالاسم (تلك) والخبر (دعوى) شئٌ واحدٌ ، ومن ثم يستوي أن يكون الأصل على ما ورد به اللفظ ، أو أن يكون : فمازالت دعواهم تلك ، لأن اللبس الذي بسببه يُحتفظ بالرتبة غير وارد هنا . ومن هنا فإن رأى هؤلاء المعربين خاص بالآية موضع الإعراب ، وليس مبدأ – على ما أرى – يطرده الزجاج على كل ما خفى إعرابه .

---

(٦) راجـع : إعراب القرآن للنحاس / ٣ : ٦٦ ، وإملاء ما من به الرحمن / ٢ : ٧٢ ، والكشاف / ٢ : ٥٦٥ .

(٧) الارتشاف / ٢ : ١٩٩ ، والبحر / ٦ : ٣٠١ .

اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة

أجاز الزجاج مجيئ اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة ، وذلك في مناقشته لقوله تعالى : ﴿ أو لم يكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل ﴾[1] ، حيث قال : « ومن قرأ : ﴿ أو لم تكن لهم آيةٌ ﴾ - بالتاء[2] - جعل (آية) هى الاسم ، و (أن يعلمه) خبر (تكنْ)[3] » .

والأصل الذي عليه جمهور النحاة أنه إذا كان أحد الركنين معرفة والآخر نكرة فإن المعرفة تكون هى الاسم والنكرة هى الخبر ، ولا يجيز الجمهور عكس ذلك إلا في الشعر ، أو في ضعيف الكلام . قال سيبويه : « واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرةٌ ومعرفةٌ فالذي تشغل به (كان) المعرفةُ ، لأنه حد الكلام ، لأنهما شئٌ واحد ، وليس بمنزلة قولك : ضرب رجلٌ زيداً ، لأنهما شيئان مختلفان ، وهما في (كان) بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت : عبد الله منطلقٌ ، تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر ، وذلك قولك : كان زيدٌ حليماً ، وكان حليماً زيدٌ ، لا عليك أقَدَّمتَ أم أخرت ، إلا أنه على ما وصفت لك في قولك : ضرب زيداً عبدُ الله . فإذا قلت : كان زيدٌ ، فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثلَه عندك ، فإنما ينتظر الخبر . فإذا قلت : حليماً ، فقد أعلمته مثل ما علمت . فإذا قلت : كان حليماً ، فإنما ينتظر أن تعرِّفه صاحب الصفة ، فهو مبدوءٌ به في الفعل وإن كان مؤخراً في اللفظ . فإن قلت : كان حليمٌ أو رجلٌ ، فقد بدأت بنكرة ، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور ، وليس هذا بالذي يَنْزِلُ به المخاطبُ منزلتك في المعرفة ، فكرهوا أن يقربوا باب لبس[4] » .

---

(١) سورة الشعراء : آية ١٩٧ .　　(٢) هى قراءة ابن عامر ، كما في : السبعة / ٤٧٣ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه / ٤ : ١٠١ .

(٤) الكتاب / ١ : ٤٧ ، ٤٨ وانظر : المقتضب / ٤ : ٨٨ ، ٨٩ ، والمقرب / ١٠٦ ، وارتشاف الضرب / ٢ : ٩٢ ، والمغني / ٢ : ٨٤ ، وهمع الهوامع / ١ : ١١٩ .

ولم يخرج عن إجماع جمهور النحاة بعد الزجاج - على ما أعلم - سوى ابن مالك الذي جوّز ذلك في الاختيار ، لأنه « لما كان المرفوع هنا مشبهاً بالفاعل ، والمنصوب مشبهاً بالمفعول ، جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع ، كما جاز ذلك في باب الفاعل ، لكن بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة . فمن ذلك قول حسان بن ثابت .

كأن سلافةً من بيت رأس   يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ

فجعل (مزاجها) ، وهو معرفة ، خبر (كان) ، و (عسلٌ) اسمها ، وهي نكرة ، وليس القائل مضطراً ، لتمكنه من أن يقول : يكون مزاجُها عسلٌ وماءُ ، فيجعل اسم (كان) ضمير (سلافه) ، و (مزاجها عسلٌ) مبتدأ وخبر في موضع نصب بـ (كان) ، ومثله قول القطامي :

قفي قبل التفرق يا ضباعا   ولا يك موقفٌ منك الوداعا

فأخبر بالمعرفة عن النكرة مختاراً ، لا مضطراً ، لتمكنه من أن يقول : ولايك موقفي منك الوادعا ... والمحسن لهذا - مع حصول الفائدة - شبه المرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول ، وقد حمل هذا الشبه في باب (إن) على أن جُعل فيه الاسم نكرة والخبر معرفة ، كقول الشاعر :

وإن حراما أن أسبَّ مجاشعـــا   بآبائي الشُّم الكرام الغطارف[5] »

وإذا كان الزجاج قد وجه الآية دون أن يقدم مسوغ مجئ الاسم نكرة والخبر معرفة فإن ابن مالك ، بما شرطه من وجود الفائدة ، وكون النكرة غير صفة محضة ، قد قدّم المسوّغ لمجئ ذلك في اتساع الكلام . وهناك قراءة في قوله تعالى : ﴿ وما كان صلاتَهم عند البيت إلا مكاءٌ وتصديةٌ ﴾[6] بنصب (صلاتهم) ، ورفع (مكاءٌ وتصديةٌ) في رواية عن عاصم[7] . وقد قدم لها

---

(٥) شرح التسهيل / ١ : ٣٥٦ ، ٣٥٧ .   (٦) سورة الأنفال : آية ٣٥ .

(٧) راجع : الحجة لابن خالويه / ١٤٧ ، والمختصر / ٤٩ .

ابن جني أحد تخريجين : أن تكون نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته ، تقول : خرجتُ فإذا أسدٌ بالباب ، فتجد معناه معنى : خرجت فإذا الأسد بالباب ، بلا فرق بينهما ، فأنت في الموضعين تريد واحداً من أفراد هذا الجنس ، فكذلك في الآية ، كأن المراد : وما كان صلاتَهم عند البيت إلا المكاءُ والتصديةُ . والتخريج الثاني : أنه يجوز مع النفي مِن جَعْل اسم (كان) وأخواتها نكرة ما لا يجوز مع الإيجاب ، فلما دخل النفي هذه القراءة قَوَّى جَعْل اسم (كان) نكرة وحسَّنه . وإن كان ابن جني – على الرغم من تخريجه القراءة السابقة – يقف في صف الجمهور على أن الظاهرة خاصة بالشعر[8] .

وإذا أخذنا المبدأ الذي طرحه ابن مالك والتخريجين اللذين خرّج بهما ابن جني القراءة السابقة ، وكونًا من المجموع قاعدة تُطرح لمجئ اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة ، وجدنا أن المسوّغ هو كون النكرة متخصصة ، بوقوعها في سياق النفي أو شبهه ، أو كونها اسم جنس ، أو تخصيصها بالإضافة ، وبذا يكون تخريج الزجاج للآية القرآنية مقبولاً ، لأن الفائدة حاصلة ، واللبس مأمون ، والنكرة واقعة في سياق النفي .

(٨) راجع : المحتسب / ١ : ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(إنَّ) تعمل النصب والرفع

روى ابن الأنباري في (الإنصاف) أن الكوفيين يذهبون إلى أن (إن) وأخواتها لا ترفع الخبر ، نحو : إن زيداً قائمٌ ، وما أشبه ذلك ، في حين يذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر إلى جوار نصبها الاسم[1] .

والزجاج - في هذه القضية - موافقٌ للبصريين ، ومندّدٌ برأى الكوفيين ، وقد قدم ذلك في موضعين من كتابه ، فقال في الموضع الأول : « وقوله عز وجل : ﴿ إن الذين كفروا سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾[2] ، (إن) تنصب (الذين) ، وهى تنصب الأسماء وترفع الأخبار ، ومعناها في الكلام التوكيد ، وهى آلة من آلات القسم . وإنما نصبت ورفعت لأنها تشبّه بالفعل ، وشبهها به أنها لا تلي الأفعال ولا تعمل فيها ، وإنما يذكر بعدها الاسمُ والخبرُ كما يُذكر بعد الفعل الفاعلُ والمفعولُ ، إلا أنه قُدم المفعول به فيها ليفصل بين ما يشبه بالفعل ولفظه لفظ الفعل ، وبين ما يشبه به وليس لفظه لفظ الفعل ، وخبرها ههنا جملة الكلام ، أعني قوله : سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم[3] » .

والموضع الثاني : في سياق توجيه رفع (الصابئون) من قوله تعالى ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوفٌ عليهم ولاهم يحزنون ﴾[4] ، إذ روى أن الكسائي وجهه عطفاً على (الذين) ، لأن الأصل فيه الرفع ، ولضعف نصب (إن) . وروى عن الفراء إمكان العطف بالرفع على ما لم يظهر فيه النصب ، ثم علق

---

(١) الإنصاف / ١٧٦ ، مسألة (٢٢) .

(٢) سورة البقرة : آية ٦ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ٧٦ ، ٧٧ .

(٤) سورة المائدة : آية ٦٩ .

الزجاج قائلاً : « وهذا إقدام عظيم على كتاب الله ، وذلك أنهم زعموا أن نصب (إن) ضعيف ، لأنها إنما تغير الاسم ولا تغير الخبر ، وهذا غلط ؛ لأن (إنّ) عملت عملين : النصب والرفع ، وليس في العربية ناصبٌ ليس معه مرفوع ، لأن كل منصوب مشبّه بالمفعول ، والمفعول لا يكون بغير فاعل إلا فيما لم يُسَمَّ فاعله ، وكيف يكون نصب (إنّ) ضعيفاً وهي تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها نحو قوله : ﴿ إن فيها قوماً جبارين ﴾[5] ؟ ونصب (إنّ) من أقوى المنصوبات[6] » .

وأول ما يمثل قول البصريين في هذه القضية ما نقله سيبويه عن الخليل من « أنها عملت عملين : الرفعَ والنصبَ ، كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت : كان أخاك زيدٌ[7] » ، واعتنق سيبويه الرأي نفسه في قوله : « فلعلّ وأخواتها قد عملن فيما بعدهن عملين : الرفع والنصب[8] » . وهو مذهب المبرد : الأستاذ المباشر للزجاج في قوله : « وهي تنصب الأسماء وترفع الأخبار ، فتشبه من الفعل ما قدم مفعوله ، نحو : ضرب زيداً عمروٌ[9] » .

ومعنى ما سبق كله أن الزجاج سائرٌ في طريق مهدها قبله أساتذته ، ولم يقدم في هذه القضية جديداً سوى تنديده بمذهب المخالفين وتعليل ضعف هذا المذهب .

---

(٥) سورة المائدة : آية ٢٢ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه / ٢ : ١٩٢ ، ١٩٣ ، وراجع : معاني الفراء / ١ : ٣١٠ - ٣١٢ .

(٧) الكتاب / ٢ : ١٣١ .

(٨) السابق / ٢ : ١٤٨ .

(٩) المقتضب / ٤ : ١٠٩ .

اسم (لا) المفرد

بين الإعراب والبناء

مما نسب إلى الزجاج في أكثر من مصدر من مصادر النحو أن اسم (لا) المفرد معربٌ منصوبٌ بالفتحة ، وهذا يعني أنه يسير في ذلك على مذهب الكوفيين . أما مذهب البصريين ، وهو المشهور في مصادر النحو ، فبناءُه على الفتح[1] .

ففي (شرح التسهيل) . « وزعم أبو إسحاق الزجاج والسيرافي أن فتحة (لا رجل) وشبهه فتحةُ إعراب ، وأن التنوين حُذِفَ منه تخفيفاً ، ولشبههبالمركب[2] » .

وفي (ارتشاف الضرب) : واختلفوا في هذه الحركة ، فذهب أكثر البصريين إلى أنها حركة بناء : الأخفش والمازني والمبرد والفارسي . وذهب الكوفيون والجرمي والزجاج والسيرافي والرماني إلى أنها فتحة إعراب ، ونسب ذلك إلى سيبويه[3] » .

وفي (شرح اللمحة البدرية) : « وأما بالنظر إلى االلفظ فقال أبو إسحاق : إن هذا النوع معربٌ كالنوعين اللذين قبله ، قيل له : فأين التنوين الذي في نحو : لا رجلَ ، ولا رجالَ ؟ ، فقال : حذف لكثرة الاستعمال[4] » .

وفي (شرح الكافية) : « والفتحة في (لا رجل) عند الزجاج والسيرافي إعرابية ، خلافاً للمبرد والأخفش وغيرهما[5] » .

فما الذي تقدمه نصوص الزجاج في هذه القضية ؟

---

(١) الإنصاف / ٣٦٦ مسألة (٥٣) .

(٢) شرح التسهيل / ٢ : ٥٨ ، وانظر : التسهيل / ٦٧ .

(٣) ارتشاف الضرب / ٢ : ١٦٤ .

(٤) شرح اللمحة / ٢ : ٦٧ .

(٥) شرح الكافية / ١ : ٢٥٥ .

سنقدم للإجابة على هذا التساؤل ثلاثة نصوص من أقوال الزجاج تتآزر فيما بينها لتقديم وجهة نظره في ذلك ، وهي :

١ – في قوله تعالى : ﴿ ذلك الكتاب لا ريبَ فيه ﴾[٦] قال : « وموضع (لا ريب) نصب ، قال سيبويه : (لا) : تعمل فيما بعدها فتنصبه ، ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها ، إلا أنها تنصبه بغير تنوين ، وزعم أنها مع ما بعدها بمنزلة شيء واحد[٧] » .

٢ – في قوله تعالى : ﴿ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ﴾[٨] قال : « وقد شرط أن (لا) تنصب النكرات بغير تنوين ، وبينّا حقيقة نصبها . وزعم سيبويه والخليل أنه يجوز أن ترفع النكرات بتنوين ، وأن قول العجاج :

تالله لولا أن يحشّ الطّـــبّخُ

بيَ الجحيمُ حينَ لا مستصرخُ

يجب أن يكون رفع (مستصرخ) بـ (لا) . وأن قوله :

من فرّ عن نيرانـــــها فأنا ابن قيس لا براحُ

و[٩] حقيقة ما ارتفع بعدها عند بعض أصحابه : على الابتداء ، لأنه إذا لم تنصب فإنما يُجرى ما بعدها كما يُجرى ما بعد (هل) ، أي لا تعمل فيه شيئاً ، فيجوز أن يكون (لا رفثٌ)[١٠] على ما قال سيبويه ، ويجوز أن يكون

---

(٦) سورة البقرة : آية ٢ . (٧) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ٦٩ . (٨) سورة البقرة : آية ١٩٧ .

(٩) كذا في النص ، وفيه – على ما أرى – سقط ، فكان يجب أن يكون ما بعد البيت : رفع (براح) أيضاً بـ (لا) .

(١٠) قرأ ابن كثير وأبو عمرو : فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالَ ، برفع الأولين وتنوينهما ، وبناء الثالث على الفتح ، وقرأ باقي السبعة ببناء الثلاثة على الفتح ، وقرأ أبو جعفر المدني ويزيد بن القعقاع برفع الثلاثة ، وقرأ أبو رجاء العطاردي بنصب الثلاثة مع التنوين . راجع : السبعة / ١٨٠ ، والمختصر / ١٢ ، وإعراب النحاس / ١ : ٢٩٤ ، والبحر / ٢ : ٨٨ .

على الابتداء كما وصفنا ، ويكون (في الحج) هو خبر لهذه المرفوعات ، ويجوز إذا نصبت ما قبل المرفوع بغير تنوين ، وأتيت بما بعده مرفوعاً ، أن يكون عطفاً على الموضع . ويجوز أن يكون رفعه على ما وصفنا . فأما العطف على الموضع إذا قلت : (لا رجلَ وغلامٌ في الدار) فكأنك قلت : ما رجلٌ وغلامٌ في الدار[11] » .

٣ - في قوله تعالى : ﴿ قال اذهبْ فإن لك في الحياة أن تقول : لا مساس ﴾[12] قال : « فمن قرأ : (لا مِساسَ) - بفتح السين الأخيرة - فهو منصوبٌ على البدء به ، ومن قال (لا مَساسِ) فهو مبني على الكسر[13] » .

وليس في نصوص الزجاج الثلاثة ما يفهم منه أن الفتحة في اسم (لا) فتحة إعراب ، إلا لمن ينظر فيها نظراً سطحياً ، ويمر عليها مرور الكرام دون تبصر أو تدقيق ، فهو في النص الأول يقول إن موضع (لا ريب) نصبٌ ، إلا أنها تنصبه بغير تنوين ، وهو في ذلك التعبير مقلد لسيبويه الذي قصد بالنصب مجرداً من التنوين : ما يطلق عليه البناء على الفتح ، قال سيبويه : « لا : تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازمٌ ، لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد ، نحو : خمسة عشر[14] » .

وليس قول سيبويه بأن (لا) جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو : خمسة عشر ، إلا تعبيراً عن البناء وعلته ، فالمعروف أن خمسة عشر مبني على فتح الجزأين .

---

(١١) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ٢٧٠ ، ٢٧١ .

(١٢) سورة طه : آية ٩٧ ، وقد قرأ الجمهور (لا مِسَاسَ) بفتح السين والميم المكسورة ، وقرأ الحسن ، وأبو حيوة ، وابن أبي عبلة ، وقعنب ، بفتح الميم وكسر السين . البحر / ٦ : ٢٧٥ .

(١٣) معاني القرآن وإعرابه / ٣ : ٣٧٤ ، ٣٧٥ .

(١٤) الكتاب / ٢ : ٢٧٤ .

ويقول الزجاج في النص الثاني : ويجوز إذا نصبت ما قبل المرفوع بغير تنوين ، وأتيت بما بعده مرفوعاً ، أن يكون عطفاً على الموضع ، ويجوز أن يكون رفعه على ما وصفنا . ويقصد بذلك مثل قولنا : لا حولاً ولا قوةٌ ، ولو كان يقصد بالنصب الإعرابَ ما صح له القول بأن المرفوع عطف على الموضع ، لأنه - بهذا - يعتنق القول بأن (لا) وما دخلت عليه في حكم المرفوع بالابتداء ، أي أنها مركبة مع ما بعدها ، وهذا التركيب هو سبب البناء ، يؤيد ذلك قوله : فأما العطف على الموضع إذا قلت : لا رجلَ وغلامٌ في الدار فكأنك قلت : ما رجلٌ وغلامٌ في الدار .

وهذا الفهم لنص سيبويه بهذا الاستنتاج هو نفسه ما كرره المبرد أستاذ الزجاج في قوله : « اعلم أن (لا) إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين ... فأما ترك التنوين فإنما هو لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر[15] » .

ولست أدري من أين أتى الرضي بقوله : « وقال الزجاج : بل مراده أنه معرب ، لكنه - مع كونه معرباً - مركب مع عامله ، لا ينفصل عنه كما لا ينفصل (عشر) من (خمسة) ، فحذف التنوين مع كونه معرباً لتثاقله بتركيبه مع عامله[16] » .

لقد كان أبو جعفر النحاس - تلميذ الزجاج - أَوْلى الناس بأن ينقل لنا هذا الفهم عن أستاذه ، ولكنه ردّد في مواطنَ كثيرةٍ ألفاظَهُ في هذه القضية ، مع أن السياق لا يدل على غير البناء ، مما يعني أنه يفهم من نص سيبويه ما فهم الزجاج ، ويتعامل مع اسم (لا) كما يتعامل أستاذه معه ، ففي قوله تعالى : ﴿ لا ريبَ فيه ﴾ قال النحاس : « نصب (ريب) ، لأن (لا) - عند البصريين - مضارعةٌ لـ (إنّ) ، فنصبوا بها ، وإن (لا) لم تعمل إلا في

---

(١٥) المقتضب / ٤ : ٣٥٧ . (١٦) شرح الكافية / ١ : ٢٥٥ .

نكرة ، لأنها جواب نكرة فيها معنى (مِنْ) ، بُنيت مع النكرة فصُيِّرا شيئاً واحداً[17] » .

وفي النص السابق تعبير نصب (ريب) في بدايته ، و (بُنيت مع النكرة فصُيرا شيئاً واحداً) في نهايته .

إن ترديد الزجاج للفظ سيبويه لا يعني غير فهمه نصَّه على وجهه الصحيح ، وهو أن تركيب اللفظين يجعلهما اسماً واحداً مبنياً ، ودليلي على ذلك ما قاله الزجاج نفسه في العدد المركب الذي قاس عليه سيبويه بناءَ اسم (لا) ، ففي قوله تعالى : ﴿ عليها تسعةَ عشرَ ﴾[18] قال : « الذي حكاه البصريون (تسعةَ عشرَ) بفتح العين في (عشر) ، وقد قرئت بتسكين العين ، والقراءة بفتحها . وإنما أسكنها من أسكنها لكثرة الحركات ، وذلك أنهما اسمان جُعلا اسماً واحداً ، ولذلك بنيا على الفتح . وقرأ بعضهم : (تسعةُ عشر) ، فأعربت على الأصل ، وذلك قليل في النحو ، والأجود (تسعةَ عشرَ) على البناء على الفتح[19] » .

أليس قول الزجاج : (وذلك أنهما اسمان جُعلا اسماً واحداً ، ولذلك بنيا على الفتح) بصالح أن يكون مدخلاً مناسباً للاعتراض على كل ما روى عن الزجاج مما ليس من أقواله ؟ .

تسعة عشر ، وخمسة عشر ، وما ماثلهما ، كلمات مبنية على فتح الجزأين ، بسبب التركيب عند سيبويه ، وكذلك هي عند الزجاج ، وما بعد (لا) النافية للجنس منصوب بغير تنوين ، لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم

(١٧) إعراب النحاس / ١ : ١٧٨ ، ١٧٩ .

(١٨) سورة المدثر : آية ٣٠ . وقد قرأ الجمهور (تسعةَ عشرَ) بفتح الجزأين بناءً ، وقرأ أبو جعفر ، وطلحة بن سليمان ، بإسكان العين كراهة توالي الحركات . وقرأ أنس بن مالك ، وابن عباس ، وابن قطيب ، وإبراهيم بن قنة : بضم التاء . البحر / ٨ : ٣٧٥ .

(١٩) معاني القرآن وإعرابه / ٥ : ٢٤٨ .

واحد نحو : خمسة عشر ، وكذلك هو عند الزجاج ، فالفرق - إذن - في المصطلح ، لا في دلالة المصطلح .

إن مصطلح (النصب بغير تنوين) كان سائداً بين هؤلاء النحاة الأوائل ، ولم يُفهم على غير البناء ، فقد استعمله الأخفش الأوسط مقابلاً لقوله : (مفتوح بغير تنوين) ، وقوله : (بُنى وجُعل اسماً غير متمكن) ، قال الأخفش : « وقال : ﴿ لا ريبَ فيه هدى للمتقين ﴾ ، وقال : ﴿ فلا إثمَ عليه ﴾ ، فنصبهما بغير تنوين ، وذلك أن كل اسم منكور نفيته بـ (لا) ، وجعلت (لا) إلى جنب الاسم ، فهو مفتوح بغير تنوين ، لأن (لا) مشبهة بالفعل .... وإنما حذفت التنوين منه ، لأنك جعلته و (لا) اسماً واحداً . وكل شيئين جُعلا اسماً لم يصرفا ، والفتحة التي فيه لجميع الاسم ، بُنى عليها وجُعل غير متمكن ، والاسم الذي بعد (لا) في موضع نصب عملت فيه : لا[20] » .

فالاسم الذي بعد (لا) في موضع نصب ، وهذا يعني أنه مبني ، لكن التعبير عن هذا البناء أخذ صورة : الفتح بغير تنوين - النصب بغير تنوين ، وهو عين ما قاله سيبويه ، وهو نفسه ما عبر به الزجاج عن رأيه في هذه القضية .

---

(٢٠) معاني الأخفش / ٢٣ .

لا جَرَمَ ، والمصدر المؤول بعدها

مذهب الخليل وسيبويه والمبرد أن (لا) في (لا جَرَمَ أنّ) : نافية ، و (جرم) : فعلٌ مبني بمعنى : حقٌ ، والمصدر المؤول بعدها مرفوعٌ على الفاعلية . قال سيبويه : « وأما قوله عز وجل : ﴿ لا جرم أن لهم النار ﴾[1] فـ (أن) : جَرَمَ عملتْ فيها لأنها فعل ، ومعناها : : لقد حقَّ أن لهم النارَ ، ولقد استحقَّ أن لهم النار . وقول المفسرين : (معناها : حقاً أن لهم النار) يدلك أنها بمنزلة هذا الفعل إذا مُثّلت ، فـ (جرم) بعدُ عملت في (أنَّ) عملها في قول الفزاريّ :

ولقد طعنت أبا عيينة طعـــــنةً   جرمتْ فزارةَ بعدها أن يغضبوا

أي : أحقت فزارةَ . وزعم الخليل أن (لا جرم) إنما تكون جواباً لما قبلها من الكلام . يقول الرجل : كان كذا وكذا ، وفعلوا كذا وكذا ، فنقول : لا جرم أنهم سيندمون ، أو أنه سيكون كذا وكذا[2] » .

وقال المبرد : « فأما قوله : ﴿ لا جرم أن لهم النار ﴾ فـ (أن) مرتفعة بـــ (جرم) ، ومعناها – والله أعلم – حقَّ أن لهم النارَ ، كما قال عز وجل : ﴿ ولا يجر منكم شنآن قوم ﴾[3] ، أي : لا يُحقنَّكم . قال الشاعر :

ولقد طعنت أبا عيينة طعـــــنةً   جرمتْ فزارةَ بعدها أن يغضبوا[4] »

ومذهب الفراء أنها « كلمة كانت في الأصل بمنزلة : لابد أنك قائمٌ ، ولا محالةَ أنك ذاهبٌ ، فجرتْ على ذلك ، وكثر استعمالهم إياها حتى صارتْ بمنزلة : حقاً ، ألا ترى أن العرب تقول : لا جرمَ لآتينّك ، لا جرم قد أحسنت . وكذلك فسرّها المفسرون بمعنى الحق[5] » .

---

(١) سورة النحل : آية ٦٢ .   (٢) الكتاب / ٣ : ١٣٨ .   (٣) سورة المائدة : آية ٢ .

(٤) المقتضب / ٢ : ٣٥٠ ، ٣٥١ .   (٥) معاني الفراء / ٢ : ٨ .

وهو نحوٌ مما ذهب إليه الخليل وسيبويه والمبرد في المصدر المؤول ، بيد أنه يفترق عنهم في احتساب (لا جرم) اسماً بمعنى حقاً .

وقال الحوفي : جرم منفي بـ (لا) ، بمعنى : حق ، وهو مبنى مع (لا) ، في موضع رفع بالابتداء ، و (أنهم) في موضع رفع على خبر (جرم) ... وقال الكسائي : معناها : لا ضدَّ ولا منع ، فتكون اسم (لا) وهى مبنية على الفتح ، وتكون (جرم) هنا من معنى القطع ، تقول : جرمتُ أي : قطعتُ[٦] .

أما الزجاج فاستقل - من بين النحاة - برأيٍ في هذه الجملة ، فرفض التركيب بين الكلمتين ، وجعل (لا) رداً لما تقدم من كل ما قبلها ، و (جرم) فعلاً ماضياً بمعنى : كسب ، فاعله مضمر ، أي : كسب هو ، أي فعلُهم ، و (أنّ) وما بعدها في موضع نصب على المفعولية ، وإن لم يُغفل إمكان كون (أنّ) وما بعدها في موقع الرفع على أنها فاعل للفعل (جرم) .

وقد تعرض الزجاج لهذا التركيب في (معاني القرآن وإعرابه) بعدد مرات وروده في القرآن الكريم . ففي قوله تعالى : ﴿ لا جَرَمَ أنهم في الآخرة هم الأخسرون ﴾[٧] قال : « قال المفسرون : المعنى : جزاء حقاً أنهم في الآخرة هم الأخسرون . وزعم سيبويه أن (جرم) بمعنى : حقّ ، قال الشاعر :

ولقد طعنت أبا عيينة طعـــــنةً جرمتْ فزارةَ بعدها أن يغضبوا

معناه : أحقتْ فزارةَ الطعنةُ بالغضب ، ومعنى (لا) : نفيٌ لما ظنوا أنه ينفعهم ، كأن المعنى : لا ينفعهم ذلك ، جرم أنهم في الآخرة هم الأخسرون ، أي : كسب ذلك الفعلُ لهم الخسرانَ[٨] » .

(٦) البحر / ٥ : ٢١٣ . (٧) سورة هود : آية ٢٢ .

(٨) معاني القرآن وإعرابه / ٣ : ٤٥ ، ٤٦ .

وفي قوله تعالى : ﴿ لا جرم أن الله يعلم ما يُسِرّون وما يُعْلنون ﴾[9] قال : « معنى (لا جرم) : حق[10] أن الله يعلم ووجَبَ ، وقوله (لا) ردٌّ لفعلهم . قال الشاعر [وذكر البيت] ، المعنى : أحقت فزارة بالغضب[11] » .

وكان تعبيره أوضح عند تناوله قوله تعالى : ﴿ لا جرم أن لهم النار ﴾ حيث قال : « لا : ردٌّ لقولهم . المعنى – والله أعلم – ليس ذلك كما وصفوا ، جَرَمَ أن لهم النار ، المعنى : جَرَم فعلُهم هذا أن لهم النار ، أي : كسب فعلُهم أن لهم النار . وقيل إن (أنّ) في موضع رفع ، ذكر ذلك قطرب ، وقال : المعنى أن لهم النار[12] » [كذا] .

أما في قوله تعالى : ﴿ لا جرم أنهم في الآخرة هم الخاسرون ﴾[13] فشعَّب رأيه في اتجاهين ، حيث قال : « أنَّ : يصلح أن تكون في موضع رفع على أن (لا) ردٌّ للكلام ، والمعنى : وجب أنهم . ويجوز أن تكون (أن) في موضع نصب على أن المعنى : جرمَ فعلُهم هذا أنهم في الآخرة هم الخاسرون ، ومعنى جرم : كسبَ ، والمجرم : الكاسب ، وأكثر ما يستعمل في الذنوب[14] » .

وفي قوله تعالى : لا جرمَ أن ما تدعونني إليه ليس دعوةٌ في الدنيا ولا

---

(٩) سورة النحل : آية ٢٣ .

(١٠) في النص : حَقٌّ ، ولا يستقيم ذلك مع مذهب الزجاج ، ولا مع قوله بعدُ : ووجَبَ ، وقد أثبتنا ما رأيناه الصواب .

(١١) معاني القرآن وإعرابه / ٣ : ١٩٤ .

(١٢) معاني القرآن وإعرابه / ٣ : ٢٠٧ . وأحسب في آخر النص سقطا تصحيحه : وقال : المعنى وجبَ أو حقَّ أن لهم النار .

(١٣) سورة النحل : آية ١٠٩ .

(١٤) معاني القرآن وإعرابه / ٣ : ٢٢٠ ، وكان القياس أن يقول : والجارم : الكاسب ، لأنه اسم الفاعل من (جرم) .

في الآخرة ﴾[١٥] قال : « قال سيبويه : سألت الخليل عن قوله (لا جرم) ، فقال (لا جرم) : ردٌّ للكلام ، والمعنى : وجب أن لهم النار ، وحقٌّ أن لهم النار ، وأنشد [ذكر البيت] . المعنى : كسبتهم الغضبَ ، وأحقتهم بالغضب ، فمعنى ﴿ لاجرم أن ما تدعونني إليه ﴾ : لقد وجب أن ما تدعونني إليه ليس له دعوةٌ ، أي : وجب بطلان دعوته[١٦] » .

وعلى الرغم من سيطرة الرأى الأول على توجيهات الزجاج ، وكونه قاسماً مشتركاً بين المرات الخمس التي تعرض فيها لهذا التركيب ، يبدو الرأي الثاني أقرب إلى منطق العقل ومنطق اللغة معاً ، وهو كون المصدر المؤول فاعلاً لـ (جرم) ، يؤيدنا في ذلك ما يلي :

١ - أن تفسير الزجاج لكلام سيبويه في روايته عن الخليل فيه تجاوز ، فهو يفهم أن تخريج البيت الشعري (على أنه : أحقتْ فزارةَ الطعنةُ بالغضب ، وفيه : فاعل (جرم) ضميرٌ مستتر يعود على طعنة ، وفزارة مفعول ، وبذا يكون المصدر المؤول بعدها منصوباً على نزع الخافض ، وهو الباء ، أو بدل من فزارة) ينبغي أن يُطبق على النص القرآني : ﴿ لا جرم أن لهم النار ﴾ ، لكن تفسير سيبويه للآية بأن معناها : لقد حق أن لهم النار ، ولقد استحق أن لهم النار ، ينفي أن يكون القياس كاملاً ، لأن (جرم) في البيت غير مسبوقة بـ (لا) ، فهى فعلٌ متعدٍّ ، وهذا هو ما قاله الرضى ، ونصه : « وأما جرم بدون (لا) ، المتصرفةُ كالتي في البيت ، فهى فعلٌ متعدٍّ عند سيبويه ، كما يظهر من قوله : أي أحقتْ فزارة ، بالألف[١٧] » . ومن ثم فسيبويه قد أورد البيت ، « ليفرق به بين ما في الآية وبين ما في البيت ، فأفاد أنها في البيت متعدية ، ولذا قال : أحقت ، بالألف[١٨] » .

---

(١٥) سورة غافر : آية ٤٣ . (١٦) معاني القرآن وإعرابه / ٤ : ٣٧٦ .
(١٧) خزانة الأدب / ١٠ : ٢٨٩ . (١٨) السابق / ١٠ : ٢٨٤ .

٢ – أن المعاني التي قدمها الزجاج للآيات التي تناولها تميل إلى جانب الرفع أكثر مما تميل إلى جانب كون المصدر المؤول منصوباً ، ففي قوله : وجب أنهم ، وجب أن لهم النار ، وحق أن لهم النار ، لقد وجب أن ما تدعونني إليه ليس له دعوة ، أي وجب بطلانُ دعوته – نجد أنها معانٍ تتجه إلى كون المصدر المؤول فاعلاً لا مفعولاً ، وهو المعنى الذي قدمه أغلب النحاة لمثل هذه التراكيب . قال النحاس عند تعرضه لآية سورة هود : « قد تكلم العلماء فيه ، فقال الخليل وسيبويه : جرمَ بمعنى حَقَّ ، و (أنّ) عندهما في موضع رفع ، وهذا قول الفراء ومحمد بن يزيد . وزعم الخليل أن (لا) ههنا جئ بها ليعلم أن المخاطب لم يبتدئ كلامه ، وإنما خاطب من خاطبه ، والكلام يُجاء به ليدل على المعاني[19] » .

---

(١٩) إعراب القرآن للنحاس / ٢ : ٢٧٧ ، وانظر : الكشاف / ٣ : ٤٢٩ .

خلوّ فعل المؤنث الحقيقي من التاء

يسير الزجاج مع جمهور النحاة في أن فعل المؤنث المجازي يجوز فيه التذكير والتأنيث ، بيد أنه يخالفهم في إجازة التذكير والتأنيث في فعل المؤنث الحقيقي إذا لم يحدث لبس ، قال : « والاسمُ إذا لم يُسمَّ من فَعَلَ به رُفع ، لأن الفعل يصير حديثاً عنه كما يصير حديثاً عن الفاعل . وتقول " « لا يُقْبلُ منها شفاعةٌ ، ولا تُقْبل ، لأن معنى تأنيث ما لا ينتج غيرُ حقيقة ، فلك في لفظه في الفعل التذكير والتأنيث ، تقول : قُبل منك الشفاعة ، وقد قُبلت منك الشفاعة ، وكذلك : ﴿ فمن جاءه موعظة ﴾[1] ، لأن معنى موعظة ووَعْظ ، وشفاعة وشفع ، واحدٌ ، فلذلك جاء التذكير والتأنيث على اللفظ والمعنى . وأما ما يعقل ويكون منه النسل والولادة نحو : امرأة ، ورجل ، وناقة ، وجمل ، فيصح في مؤنثه لفظ التذكير ، ولو قلت : قام جارتُك ونُحرناقتُك ، كان قبيحاً ، وهو جائزٌ على قبحه ؛ لأن الناقة والجارة تدلان على معنى التأنيث ، فاجتزئ بلفظهما عن تأنيث الفعل . فأما الأسماء التي تقع للمذكرين وأصحاب المؤنث فلابد فيها من علَم التأنيث ؛ لأن الكلام للفائدة ، والقصد به الإبانة . فلو سميت امرأة بـ (قاسم) لم يجز أن يقال : جاءني قاسم ؛ فلا يُعلم أمذكراً عنيت أم مؤنثاً ؟ ، وليس إلى حذف هذه التاء - إذا كانت فارقة بين معنيين - سبيلٌ ، كما أنه إذا جرى ذكر رجلين لم يجز أن تقول : قد قام ، ولا يجوز إلا أن تقول : قاما ؛ فعلامة التأنيث فيما فيه اللبس كعلامة التثنيةهنا[2] » .

فهو في نصه السابق يجعل التأنيث جائزاً في مثل (قام جارتُك) و (نُحرناقتك) ، وإن وصمه بالقبح ؛ لأن لفظ المرفوع وهو (جارة) و (ناقة) مؤنث ، فاجتزئ بلفظهما عن تأنيث الفعل . أما حين يحدث لبسٌ ، وذلك إذا

(١) سورة البقرة : آية ٢٧٥

(٢) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ١٢٩ ، ١٣٠ .

ما كان المرفوع غير دال على التأنيث ، فإن ذكر التاء واجبٌ ؛ لأنها - على حد تعبيره - فارقةٌ بين معنيين .

وجمهور النحاة على جواز التأنيث مع المؤنث المجازي ، ووجوبه مع المؤنث الحقيقي إذا لم يُفصل بين الفعل ومرفوعه بفاصل . ويمثل رأيَ الجمهور قولُ المبرد : « فأما : ضربَ جاريتَك زيدا ، وجاء أمَتُك ، وقام هندُ ، فغير جائز ؛ لأن تأنيث هذا تأنيثٌ حقيقي . ولو كان من غير الحيوان لصلح وكان جيدا ؛ نحو : هُدم دارُك ، وعُمِرَ بلدتُك ؛ لأنه تأنيث لفظ لا حقيقة تحته ، كما قال عز وجل : ﴿ وأخذ الذين ظلموا الصيحةُ ﴾[3] ، وقال : ﴿ فمن جاءه موعظةٌ من ربه ﴾ ، وقال الشاعر :

لئيمٌ يحكّ قفـــا مُقْرفٍ　　　لئيم مآثره قُعْــــــدُدِ

وقال الآخر :

بعيدُ الغَزاةِ فما إن يـــزا　　　لُ مضطمرا طُرّتاه طليحا

وأما :

* لقد لدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءِ *

فإنما جاز للضرورة في الشعر جوازاً حسناً . ولو كان مثلُه في الكلام لكان عند النحويين جائزاً على بُعد . وجوازه للتفرقة بين الاسم والفعل بكلام ؛ فتقديرهم أن ذلك الكلام صار عوضا من علامة التأنيث ؛ نحو : حضرَ القاضيَ اليومَ امرأةٌ ، ونزلَ دارَك ودارَ زيد جاريةٌ ، والوجه ما ذكرت لك[4] » .

لكن الزجاج - فيما ذهب إليه - متكئٌ - دونما شك - على رواية إمام النحاة أن بعض العرب يقول : قال فلانة ، وذهب فلانة[5] ، كما أن تعليله لخلو الفعل من علامة التأنيث عند عدم اللبس يكاد يكون نقلا لكلام سيبويه حيث

(٣) سورة هود : آية ٦٧ .　　(٤) المقتضب / ٢ : ١٤٤ - ١٤٦ ، وانظر أيضاً : ٢ : ٣٣٧ .

(٥) راجع : الكتاب / ٢ : ٣٨ ، ٤٥ .

قال : « وإذا قلت : ذهبت جاريتاك ، أو جاءت نساؤك ، فليس في الفعل إضمارٌ ، ففصلوا بينهما في التأنيث والتذكير ، ولم يفصلوا بينهما في التثنية والجمع . وإنما جاءوا بالتاء للتأنيث ؛ لأنها ليست علامة إضمار كالواو والألف ، وإنما هي كهاء التأنيث في طلحة ، وليست باسم . وقال بعض العرب : قال فلانة . وكلما طال الكلام فهو أحسن ، نحو قولك : حضر القاضيَ امرأةٌ ؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل ، وكأنه شيءٌ يصير بدلاً من شيء ... وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء ، كما كفاهم الجميعُ والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف[6] » .

ورأي سيبويه هذا وروايته هو الذي ترجمه ابن مالك في قوله : « والحذف قد يأتي بلا فصل » ، كما شرحه ابن عقيل بقلة ورود الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل مجردا من علامة التأنيث[7] ، على حين شذّذه الأشموني[8] ، وقال ابن هشام - بعد أن شذذه - : « وهو رديء لا ينقاس[9] » .

وعلى أية حال فإن الزجاج - مع إجازته خلو الفعل من التأنيث - حكَمَ على الأسلوب بالقبح ، وهذا يعني أنه لا يحبّذ القياس عليه ، ولا يسوّغ للناطقين أن يحذوا حذوه .

---

(٦) السابق / ٢ : ٣٨ .

(٧) شرح ابن عقيل / ١٧٥ ، وانظر : شرح التسهيل / ٢ : ١١١ ، ١١٢ .

(٨) الأشموني / ٢ : ٥٣ .

(٩) أوضح المسالك / ٢ : ١١٢ .

استغناء الفعل عن الفاعل

ظاهر لفظ الزجاج أنه يجيز استغناء الفعل عن الفاعل إذا كان في الكلام ما يدل عليه . ففي قوله تعالى : ﴿ ثم بدالهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجنُنّه حتى حين ﴾[1] قال : « بدا : فعلٌ استغنى عن فاعل . العرب تقول : قد بدا لي بداءً ، أي : تغير رأيي عما كان عليه . وأكثر العرب تقول : قد بدا لي ، ولم يذكر (بداء) ؛ لكثرته ؛ لأن في الكلام دليلاً على تغير رأيه ، فتُرك الفاعل وهو مراد ، ثم بيّن ما البداء ؟ ، فقال : ليسجننه حتى حين ، كأنهم قالوا : ليسجننه . والرأى الذي كان لهم قبل : قيل إن العزيز أمره بالإعراض فقط ، ثم تغير رأيه عن ذلك[2] » .

والنحاة أمام هذه الآية فرقٌ ، بيد أنها كلها لا تذهب مذهب ظاهر لفظ الزجاج في إيحائه بتجويز استغناء الفعل عن فاعله ، فسيبويه يجعل جملة (ليسجننه) هى الفاعل ، وهى جملة معلقة باللام كما يعلق مفعول الفعل القلبي ، قال : « وقال : أظنّ لتسبقنني ، وأظن ليقومن ، لأنه بمنزلة : علمت . وقال عز وجل : ﴿ ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه ﴾ ، لأنه موضع ابتداء . ألا ترى أنك لو قلت : بدا لهم أيُّهم أفضلُ ، لحسن كحسنه في (علمت) ، كأنك قلت : ظهر لهم أهذا أفضلُ أم هذا ؟[3] » .

وهذا ما يمكن أن يفهم من حديث الأخفش حول الآية السابقة حيث قال : « فأدخل النون في هذا الموضع ؛ لأن هذا موضع تقع فيه (أى) . فلما كان حرف الاستفهام يدخل فيه ، دخلته النون ؛ لأن النون تكون في الاستفهام ، يقول : بدا لهم أيُّهم يأخذون ، أي : استبان لهم[4] » .

---

(١) سورة يوسف : آية ٣٥ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه / ٣ : ١٠٤ .

(٣) الكتاب / ٣ : ١١٠ .

(٤) معاني الأخفش / ٣٦٦ .

فلا معنى لقول الأخفش الأوسط : (بدا لهم أيُّهم يأخذون ، أى : استبان لهم) إلا أن الجملة الواقعة بعد الفعل في محل رفع فاعلا للفعل (بدا) .

وكذلك الأمر في قول الفراء : « وقوله : ﴿ ثم بدالهم من بعد ما رأوا الآيات ﴾ : آيات البراءة : قَدّ القميص من دبر ، ﴿ ليسجننه حتى حين ﴾ فهذه اللام في اليمين وفي كل ما ضارع القول ، وقد ذكرناه . ألا ترى قوله : ﴿ وظنوا ما لهم من محيص ﴾[٥] ، ﴿ ولقد علموا لمن اشتراه ﴾[٦] ، دخلت هذه اللام و (ما) مع الظن والعلم ؛ لأنهما في معنى القول واليمين[٧] » .

والنصوص الثلاثة السابقة لا تصرح - كما هو واضح - بكون جملة (ليسجننه) فاعلا للفعل (بدا) ، لكونها معلقة عن العمل بوجود اللام في بدايتها .

لكن الفراء صرح بذلك في قوله تعالى : ﴿ أفلم يَهْدِ لهم كم أهلكنا ﴾[٨] حيث قال : « وقوله : ﴿ أفلم يهد لهم ﴾ : يبين لهم إذا نظروا (كم أهلكنا) ، و (كم) في موضع نصب لا يكون غيره . ومثله في الكلام : أو لم يبين لك مَنْ يعمل خيرا يُجزَ به ، فجملة الكلام فيها معنى رفع . ومثله أن تقول : قد تبين لي أقام عبد الله أم زيدٌ ؟ ، في الاستفهام معنى رفع . وكذلك قوله : ﴿ سواءٌ عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون ﴾[٩] فيه شيٌ يرفع (سواء عليكم) لا يظهر مع الاستفهام . ولو قلت : سواءٌ عليكم صمتكم ودعاؤكم ، تبين الرفع الذي في الجملة[١٠] » .

---

(٥) سورة فصلت : آية ٤٨ .
(٦) سورة البقرة : آية ١٠٢ .
(٧) معاني الفراء / ٢ : ٤٤ .
(٨) سورة طه : آية ١٢٨ .
(٩) سورة الأعراف : آية ١٩٣ .
(١٠) معاني الفراء / ٢ : ١٩٥ .

وقد فهم أبو جعفر النحاس من نص سيبويه ما فهمناه منه ، فقال : إن مذهب سيبويه أن (لنسجننه) في موضع الفاعل ، أي : ظهر لهم أن يسجنوه ، ونسب إلى المبرد أن هذا غلط ؛ لا يكون الفاعل جملة ، ولكن الفاعل ما دل عليه (بدا) ، أي : بدالهم بداء ، فحذف الفاعل ، لأن الفعل يدل عليه . وأتى النحاس بمذهب ثالث لم ينسبه إلى نحوي بعينه ، وهو أن معنى (بداله) في اللغة : ظهر له ما لم يكن يعرفه ، فالمعنى : ثم بدالهم ، أي : ما لم يكونوا يعرفونه ، وحذف هذا لأن في الكلام عليه دليلاً ، وحذف أيضاً القول ، أي : قالوا : لنسجننه[11] .

وليس مذهب المبرد الذي حكاه النحاس مساويا لظاهر قول الزجاج ؛ لأن المبرد يؤكد في أكثر من موضع من (المقتضب) أنه لا يستغنى الفعل عن فاعل[12] ، وهذا معناه أن الفاعل ضمير مستتر مفهوم من السياق دلّ عليه الفعل ، كما في الحديث الشريف : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » ، ففاعل (يشرب) هو الضمير العائد على (الشارب) المفهوم من صيغة الفعل (يشرب) ، وكما في قوله تعالى : ﴿ كلا إذا بلغت التراقي ﴾[13] ، أي : إذا بلغت الروح التراقي[14] .

ولا يمنع الزمخشري مجئ الفاعل جملة ، أو مضمرا لدلالة السياق عليه[15] ، وهذا هو ما عبر عنه السيوطي بأن الفاعل هو ضمير البداء المفهوم من (بدا) ، في سياق ذكره لاختلافات النحاة حول الإسناد إلى الجملة ، حيث ذكر أن « أصحها : المنع ، فلا يكون فاعلاً ولا نائباً عنه ، والثاني : الجواز ؛ لوروده في قوله تعالى : ﴿ ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات

---

(١١) إعراب القرآن / ٢ : ٣٢٩ بتصرف .

(١٢) راجع : المقتضب / ١ : ١٩ ، ٣ : ١١٥ ، ٤ : ٥٠ ، ٧٧ ، ٧٨ .

(١٣) سورة القيامة : آية ٢٦ .

(١٤) راجع : أوضح المسالك / ٢ : ٨٩ .

(١٥) راجع : الكشاف / ٢ : ٣١٩ ، ٥٥٨ .

ليسجننه ﴾ ، فأجازوا : يعجبني يقوم زيدٌ ، وظهر لي أقام زيدٌ أم عمرو ؟ . وأجيب بأن الفاعل في الآية ضمير البداء المفهوم من (بدا) ، أو ضمير السجن المفهوم من الفعل . **والثالث** : يجوز أن يقع فاعلاً أو نائباً عنه لفعل من أفعال القلوب إذا علّق ، نحو : ظهر لي أقام زيدٌ أم عمرو ؟ وعُلم أقام بكر أم خالد ؟ ، بخلاف نحو : يسرني خرج عبد الله ، فلا يجوز ، ونسب هذا لسيبويه[١٦] » .

ومن قبل السيوطي ذكر العكبري أن في « فاعل (بدا) ثلاثة أوجه : **أحدها** : هو محذوفٌ ، و (ليسجننه) قائمٌ مقامه ؛ أي : بدا لهم السجن ، فحذف وأقيمت الجملة مقامه ، وليست الجملة فاعلاً ؛ لأن الجمل لا تكون كذلك . **والثاني** : أن الفاعل مضمر ، وهو مصدر (بدا) ، أي : بدا لهم بَدَاءٌ ، فأضمر . **والثالث** : أن الفاعل ما دل عليه الكلام ، أي : بدالهم رأيٌ ، فأضمرأيضاً[١٧] » .

وقد عدّ ابن مالك أمثال هذه الجمل مما أسماه بالفاعل المؤول ، وأجاز الإسناد في هذا الباب باعتبار التأويل ، ففي قوله تعالى : ﴿ وتبيَّنَ لكم كيف فعلنا بهم ﴾[١٨] عدّ فاعل (تبين) مضمون (كيف فعلنا) ، كأنه قال : وتبين لكم كيفية فعلنا بهم ، وفي قوله تعالى ﴿ أفلم يهد لهم كم أهلكنا ﴾ فاعل (يهد) على تأويل : أو لم يهد لهم كثرة إهلاكنا ، وفي قول الفرزدق :

ما ضرَّ تغلبَ وائلٍ أهجوتها　　　أمْ بتّ حيث تلاطم البحرانِ

فاعل (ضرّ) على تأويل : ما ضرها هجوُك إياها[١٩] .

---

(١٦) همع الهوامع / ١ : ١٦٤ .

(١٧) إملاء ما منّ به الرحمن / ٢ : ١٢٩ ، وانظر : البحر / ٥ : ٣٠٧ .

(١٨) سورة إبراهيم : آية ٤٥ .

(١٩) شرح التسهيل / ٢ : ١٢٣ .

لكنا لو دققنا في نص الزجاج لوجدناه مع الفئة القائلة بأن فاعل الفعل ضميرٌ مفهومٌ من السياق ، أو من صيغة الفعل ، يدل على ذلك قوله : (العرب تقول : بدا لي بداءٌ ، أي : تغيرٌ رأيي عما كان عليه ، وأكثر العرب تقول : قد بدا لي ، ولم يذكر بداء ؛ لكثرته ؛ لأن في الكلام دليلاً على تغيير رأيه ، فتُرك الفاعل وهو مرادٌ) . فليس يعني قوله (فترك الفاعل وهو مراد) إلا ما قيل بعده من أن الفاعل ضمير البداء المفهوم من (بدا) . ويشد من أزر هذا الاستنتاج ما قاله هو نفسه حينما تعرض لقوله تعالى : ﴿ أفلم يهد لهم كم أهلكنا ﴾ حيث قال : « ومن قرأ : (أفلم يهد) - بالياء - فالمعنى : أفلم يبين لهم الأمرُ بإهلاك مَنْ قبلهم من القرون ، و (كم) في موضع نصب بأهلكنا[٢٠] » .

فلو كان ممن يجيز حذف الفاعل استغناء ما قَدَّرَ الفاعلَ في الآية السابقة بـ (الأمر) !! .

الزجاج - إذن - مثل أستاذه المبرد في كون الفاعل مقدراً ، وإن قدره المبرد - باطراد - مصدراً من لفظ الفعل ، وقدره الزجاج ضميراً يعود على مفهوم من السياق ، سواء أكان هذا المفهوم مصدر الفعل المحتاج للفاعل ، أم كان لفظاً آخر يتفق مع السياق الوارد .

---

(٢٠) معاني القرآن وإعرابه / ٣ : ٣٧٩ .

وقراءة (يهد) بالياء قراءة الجمهور . أما قراءة (نهد) - بالنون - فلا بن عباس والسلمى . راجع البحر / ٦ : ٢٨٨ .

ناصب المفعول لأجله

ينصب المفعول له عند الزجاج على أنه في تأويل المصدر ، فكأنه مفعول مطلق من غير لفظ الفعل المذكور . ففي قوله تعالى : ﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ﴾[1] قال : « وإنما نصب (حذر الموت) لأنه مفعول له ، والمعنى : يفعلون ذلك لحذر الموت ، وليس نصبه لسقوط اللام . وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر ، كأنه قال : يحذرون حذراً ؛ لأن جَعْلهم أصابعهم في آذانهم من الصواعق يدل على حذرهم الموت ، وقال الشاعر :

وأغفر عوراء الكريم ادّخــاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

والمعنى : لادخاره . وقوله : (وأغفر عوراء الكريم) معناه : وأدخر الكريم[2] » .

وأحسب قوله : (وليس نصبه لسقوط اللام) تعريضاً بمذهب الأخفش الأوسط في ذلك ، فقد قال في قوله تعالى : ﴿ ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله ﴾[3] : « وأما قوله : ﴿ ابتغاء مرضاة الله ﴾ فإن انتصابه على الفعل ، وهو على (يشري) ، كأنه قال : لابتغاء مرضاة الله ، فلما نزع اللام عمل الفعل ، ومثله (حذرَ الموت) ، وأشباه هذا كثير . قال الشاعر :

وأغفر عوراء الكريم ادخــاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

لما حذف اللام عمل فيه الفعل[4] » .

---

(١) سورة البقرة : آية ١٩ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ٩٧ .

(٣) سورة البقرة : آية ٢٠٧ .

(٤) معاني الأخفش / ١٦٦ ، ١٦٧ .

بيد أن الزجاج نفسه عاد إلى القول بأن (ابتغاء) منصوب على معنى المفعول له ، أي : يشريها لابتغاء مرضاة الله[٥] . وفي قوله تعالى : ﴿ ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا ﴾[٦] قال : « خوفا وطمعا : منصوبان على المفعول له ، المعنى : يريكم البرق للخوف والطمع[٧] » .

وهو بما سبق قد عاد إلى رأى سيبويه الذي قال : « هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر ، فانتصب لأنه موقوع له ، ولأنه تفسير لما قبله : لم كان ؟ ... وذلك : فعلت ذاك حذارَ الشر ، وفعلت ذاك مخافةَ فلان ، وادخارَ فلان ... فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له ؛ كأنه قيل له : لم فعلت كذا وكذا ؟ ، فقال : لكذا وكذا ، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله ...إلخ[٨] » .

بل إن الزجاج ردّد في نص ثالث له ما سبق أن عرّض به من رأى الأخفش ، فقال في قوله تعالى : ﴿ وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه ﴾[٩] : « فأما (أن يفقهوه) فمنصوب على أنه مفعول له ، والمعنى : وجعلنا على قلوبهم أكنة لكراهة أن يفقهوه ، فلما حذفت اللام نصب الكراهة ، ولما حذفت الكراهة انتقل نصبها إلى أنْ[١٠] » .

والنص الأخير لا يخرج في مضمونه عما قاله الأخفش الأوسط ، بل إنه مذهب سيبويه في قوله : « تقول : جئتك أنك تريد المعروف ، إنما أراد : جئتُك لأنك تريد المعروف ، ولكنك حذفت اللام هـهنا كما تحذفها من المصدر إذا قلت :

وأغفر عوراء الكريم ادخـــاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

---

(٥) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ٢٧٩ .
(٦) سورة الروم : آية ٢٤ .
(٧) معاني القرآن وإعرابه / ٤ : ١٨٢ .
(٨) الكتاب / ١ : ٣٦٧ - ٣٦٩ .
(٩) سورة الأنعام : آية ٢٥ .
(١٠) معاني القرآن وإعرابه / ٢ : ٢٣٦ .

أي : لادخاره[11] » .

ولعل المبرد كان أوضح لفظاً حين قال : « تقول : جئتك ابتغاء الخير ، فتنصب والمعنى معنى اللام .. فإذا قلت : جئتك أنك تحب المعروف فالمعنى معنى اللام[12] » .

ولا أرى فارقاً ذا بال بين القول بأن المفعول له منصوب لأنه مفعول له ، والقول بأنه منصوب على معنى اللام ، فكل من التعبيرين يؤدي ما يؤديه الآخر ؛ لأن المفعول له علةٌ لحدث سابق . لكن الغريب هو قوله : « إنما نصبه أنه في تأويل مصدر » !! .

ولقد كان هذا الخلاف في التخريج سبباً في اختلاف النقول عن الزجاج ؛ فابن مالك في (شرح التسهيل) ، وابن هشام في (شرح اللمحة البدرية) ينقلان عنه أن المفعول له منصوب نصب نوع المصدر ، وقال ابن هشام إنه ينحو في ذلك نحو الكوفيين ، وإن خالفهم في أن ناصبه عنده فعل مقدرٌ من لفظه ، فيكون التقدير في قولك (جئتك إكراما لك) : جئتك أكرمك إكراماً . أما عند الكوفيين فناصبه الفعلُ المقدم عليه ؛ لأنه مُلاقٍ له في المعنى وإن خالفه في الاشتقاق ، مثل : قعدتُ جلوساً[13] .

ويقول نور الدين عبد الرحمن الجامي : إن « القائل بكون المفعول له مفعولاً مستقلاً غير داخل في المفعول المطلق يخالف الزجاج خلافاً ظاهراً ، فإنه – أي المفعول له – عنده : مصدر من غير لفظ فعله ، فالمعنى عنده في المثالين المذكورين : أدبتُه بالضرب تأديباً ، وجبنت في القعود عن الحرب جبناً ، أو : ضربته ضرب تأديب ، وقعدت قعود جبن . وردّ قول الزجاج بأن

---

(11) الكتاب / ٣ : ١٢٦ ، وانظر أيضاً : ١٥٤ .

(12) المقتضب / ٢ : ٣٤٧ .

(13) راجع : شرح التسهيل / ٢ : ١٩٨ ، وشرح اللمحة / ٢ : ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

صحة تأويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته ، ألا ترى إلى صحة تأويل الحال بالظرف من حيث إن معنى (جاءني زيد راكباً) : جاءني زيدٌ وقت الركوب ، من غير أن تخرج عن حقيقتها[١٤] » .

أما أبو حيان في (ارتشاف الضرب) فيجسد هذا التردد في أقوال الزجاج قائلاً : « واختلف في النقل عن الزجاج ؛ فنقل ابن مالك عنه مرة أنه انتصب نصب نوع المصدر ، ومرة نقل عنه أن مذهبه مذهب سيبويه ، ونقل ابن عصفور أنه انتصب بفعل من لفظه واجب الإضمار ، وقال : نص على ذلك الزجاج في كتاب (المعاني) له[١٥] » .

وليس أمامنا تفسيرٌ لرأيَي الزجاج إلا تمثُّله لمذهبي الكوفيين والبصريين ، بيد أن مذهب الكوفيين أوضح تأثيراً في فكره ، على الأقل : في هذه القضية ، يدل على ذلك ما علق به على قوله تعالى : ﴿ بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله بغيا أن ينزل الله من فضله على من يشاء من عباده ﴾[١٦] حيث قال : « ونصب (بغيا) مصدراً مفعولاً له ، كما تقول : فعلت ذلك حذرَ الشر ، أي : لحذر الشر ، كأنك قلت : حذرت حذرا . ومثله من الشعر قول الشاعر ، وهو حاتم الطائي :

وأغفر عوراء الكريم ادخـــاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرما[١٧]

المعنى : أغفر عوراء الكريم لادخاره ، وأعرض عن شتم اللئيم للتكرم ، وكأنه

---

(١٤) الفوائد الضيائية / ٢ : ٣٧٤ ، ٣٧٥ بتصرف يسير .

(١٥) ارتشاف الضرب / ٢ : ٢٢٢ . (١٦) سورة البقرة : آية ٩٠ .

(١٧) ورد العجز في النص : وأغفر عوراء اللئيم تكرما ، وقد سبقت الرواية الصحيحة في نصوص الزجاج ، ولعلها سبق قلم من الناسخ ، وكان واجباً على المحقق أن ينبه إلى ذلك ؛ لأن الشرح بعد البيت – كما هو واضح – على الرواية الصحيحة .

قال : أدخر الكريم ادخاراً ، وأتكرم على اللئيم[١٨] تكرما ؛ لأن قوله : أغفر عوراء الكريم معناه : أدخر الكريم ، وقوله : وأعرض عن شتم اللئيم تكرماً معناه : أتكرم على اللئيم[١٩] » .

ومعنى ما سبق كله أن الزجاج ينحو نحواً خاصاً في ناصب المفعول له ، فهو - عنده - منصوبٌ على المصدرية بفعل مقدر من لفظه ، وهو في الجزء الأخير يخالف الكوفيين الذين تأثربهم ؛ لأن المصدر عندهم منصوبٌ بالفعل المقدم عليه ؛ لأنه ملاق له في المعنى ، كما حكى ابن هشام . بيد أن الزجاج لا يختلف مع النحاة في تسميته مفعولاً لأجله ، وفي إفادته التعليل ، وفي كونه على معنى اللام ، وإن اختلف معهم في تقدير عامله[٢٠] .

والذي يدل على أن الزجاج يفرق بين المفعول المطلق والمفعول لأجله ، مع ما قد يظهر في مذهبه من تسوية بينهما ، ما علق به على قوله تعالى : ﴿ ونزّلنا من السماء ماء مباركاً فأنبتنا به جناتٍ وحبَّ الحصيد . والنخلَ باسقاتٍ لها طلعٌ نضيدٌ . رزقاً للعباد ﴾[٢١] إذ قال : « ينتصب على وجهين ؛ أحدهما على معنى : رزقناهم رزقاً ؛ لأن إنباته هذه الأشياء رزقٌ . ويجوز أن يكون مفعولاً له ، المعنى : فأنبتنا هذه الأشياء للرزق[٢٢] » .

فالمقابلة بين نصب (رزقا) بعامل من معناه الذي يعني نصبه على المفعولية المطلقة ، ونصبه على المفعول له ، يعني أن المفعول له باب مستقل نحوياً يعطي من الدلالة ما لا يعطيه المفعول المطلق .

---

(١٨) في النص : أتكرم على الكريم تكرما ، وقد أثبتنا ما رأيناه صوابا ، ودليل ذلك ما ورد في النص نفسه بعدُ .

(١٩) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ١٧٣ .

(٢٠) راجع : شرح الكافية / ١ : ١٩١ .

(٢١) سورة ق : الآيات ٩ ، ١٠ ، ١١ .

(٢٢) معاني القرآن وإعرابه / ٥ : ٤٣ .

ناصب المستثنى

نسب ابن الأنباري في (الإنصاف) إلى الكوفيين رأيين في ناصب المستثنى ، أولهما : أن الناصب هو (إلا) ، وجعل ابن الأنباري ذلك مذهب المبرد والزجاج من البصريين . وثانيهما : مذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين – وهو المشهور من مذهبهم – أن (إلا) مركبة من (إنّ) و (لا) ، ثم خُففت (إنّ) وأدغمت في (لا) ، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بـ (إنّ) ، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ (لا) . وحكى عن الكسائي أنه قال : إنما نصب المستثنى لأن تأويله : قام القوم إلا أن زيداً لم يقم . وحكى عنه أيضاً أنه قال : ينتصب المستثنى لأنه مشبّه بالمفعول . أما البصريون فيذهبون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل ، أو معنى الفعل بتوسط (إلا)[1] .

أما ابن مالك في (شرح التسهيل) ففصل المذاهب في ناصب المستثنى في خمسة :

أولها : مذهب السيرافي ، وهو أن النصب بما قبل (إلا) من فعل أو غيره بتعدية (إلا) .

ثانيها : أن الناصب ما قبل (إلا) على سبيل الاستقلال ، وهو قول ابن خروف .

ثالثها : أن الناصب بعد (إلا) مضمر ، وهو قول الزجاج ، عزاه السيرافي إليه وإلى المبرد .

رابعها : قول الفراء ، وعزاه إليه السيرافي أيضاً ، وهو أن (إلا) مركبة من (لا) و (إن) المخففة من الثقيلة .

خامسها : وهو الذي عزاه السيرافي إلى الكسائي ، وهو نصب ما بعد (إلا) بأنّ مقدرة[2] .

---

(1) الإنصاف / ٢٦٠ ، ٢٦١ . مسألة (٣٤) .
(2) شرح التسهيل / ٢ : ٢٧٧ – ٢٧٩ .

ونسب أبوحيان إلى المبرد والزجاج أن نصب المستثنى باستثناء ضميرهُ بعد (إلا) ، ونسب النصب بـ (إلا) نفسها إلى سيبويه ، وذكر أيضاً مذهب كل من ابن خروف ، والكسائي ، والفراء[٣] .

فما حقيقة رأى الزجاج من واقع نصوصه ؟

لقد استقصيت المواضع التي تعرض فيها الزجاج لنصب المستثنى في كتابه فوجدتها ثمانية عشر ، ليس من بينها موضع واحدٌ صرّح فيه بأن ناصب المستثنى استثناءٌ ضميره بعد (إلا) ، كما قال أبو حيان ، أو أن الناصب بعد (إلا) مضمر ، كما قال ابن مالك ، ولكنه صرح في موضع واحد بما نسبه إليه ابن الأنباري من أن الناصب هو (إلا) ؛ ففي قوله تعالى : ﴿ أُحلتْ لكم بهيمة الأنعام إلا ما يُتلى عليكم ﴾[٤] قال : إن « موضع (ما) نصبًا بإلا[٥] » .

أما في بقية المواضع ، وعددها سبعة عشر ، فلم تخرج ألفاظه عن : نصبا على الاستثناء - منصوب على الاستثناء ، أو بالاستثناء - نُصب بالاستثناء - منصوبٌ استثناءً - ومن نصب فعلى الاستثناء - نصب على أن يكون بمعنى استثناء[٦] ، وهى جميعها ألفاظ تسمح لنا برفض ما نسبه كل من ابن مالك وأبي حيان إلى الزجاج .

وقد أثار هذا في النفس قدراً غير قليل من الشك فيما نسب إلى المبرد أيضاً الذي ارتبط اسم الزجاج به ، فوجدته يقول : « وذلك لأنك لما قلت : جاءني القوم ، وقع عند السامع أن زيداً فيهم ، فلما قلت : إلا زيداً ، كانت

---

(٣) ارتشاف الضرب / ٢ : ٣٠٠ .

(٤) سورة المائدة : الآية الأولي .

(٥) معاني القرآن وإعرابه / ٢ : ١٤١ .

(٦) السابــق / ١ : ١٦٤ ، ٢٣٥ ، ٢ ، ٣٢٧ : ٢ ، ٩٣ ، ١٢٨ ، ١٦١ ، ٣٤٨ ، ٣ : ١١٦ ، ١٧٩ ، ٣٣٦ ، ٣٤٦ ، ٤ : ٣٢ ، ١٢٧ ، ٢٥٥ ، ٢٦٢ ، ٣٤٠ ، ٣٩٨ .

(إلا) بدلاً من قولك : أعنى زيداً ، وأستثنى فيمن جاءني زيداً ، فكانت بدلاً من الفعل[٧] » .

ومعنى كلام المبرد – على ما أفهم – أن ناصب المستثنى – عنده – هو الفعل المقدر ، و (إلا) دليل عليه ، وهو رأىٌ مخالف لما نسب إليه أيضاً فيما سبق ، وقد نسبه إليه – صادقاً – ابن يعيش في شرحه على المفصل وإن قرن الزجاج بالمبرد فيه[٨] .

لكن نصوص الزجاج لا تصرح صراحة نص المبرد ، صحيح أنه قال : « والمعنى : أستثنى قليلاً منكم[٩] » ، « والمعنى : تولوا أستثنى قليلاً منهم[١٠] » ، « على معنى أستثنى[١١] » ، لكنه في المرة الوحيدة التي قال فيها إن النصب بإلا لم يقل إنها بدل من الفعل[١٢] .

---

(٧) المقتضب / ٤ : ٣٩٠ .

(٨) راجع : شرح المفصل / ٣ : ٧٦ ، ٨ : ٩ .

(٩) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ١٦٤ .

(١٠) السابق / ١ : ٣٢٧ .

(١١) السابق / ٤ : ١٢٧ .

(١٢) راجـــع : معاني الفراء / ١ : ٢٩٣ ، ٢٩٨ ، ٢ : ١٧٢ ، ٣٦٣ ، لترى أن عبارته أن النصب على الاستثناء .

نداء الحسرة والعجب ، ونحوهما

ودلالة هذا النداء

يقدم الزجاج - في أمثال هذه الأساليب التي ترد في العربية - تفسيراً يُعد قاعدة لها وجاهتها ، مما يجعلها جديرة بالقبول والتطبيق . فقد ورد في النص القرآني قوله تعالى : ﴿ ياويلتا أألدُ وأنا عجوزٌ وهذا بعلي شيخاً ﴾[1] ، ﴿ يا حسرتنا على ما فرطنا فيها ﴾[2] ، ﴿ يا بشرى هذا غلام ﴾[3] ، (يا أسفا على يوسف ﴾[4] ، ﴿ يا حسرةً على العباد ﴾[5] ، ﴿ يا ويلنا مَنْ بعثَنا من مرقدنا ﴾[6] ، ﴿ يا حسرتا على ما فرطتُ في جنب الله ﴾[7] ، وعن مثل هذه النماذج يقول الزجاج : « إن قال قائلٌ : ما معنى دعاء الحسرة وهى لا تعقل ولا تجيب ؟ فالجواب عن ذلك أن العرب إذا اجتهدت في الإخبار عن عظيم تقع فيه جعلته نداء ، فلفظه لفظ ما يُنَبَّه والمنبَّه غيره ، مثل قوله عز وجل : ﴿ يا حسرتا على ما فرطتُ في جنب الله ﴾ ، وقوله : ﴿ يا ويلتا أألد وأنا عجوز ﴾ ، وقوله : ﴿ يا ويلنا مَنْ بعثنا من مرقدنا هذا ﴾ ، فهذا أبلغ من أن تقول : أنا حسرٌ على العباد ، وأبلغ من أن تقول : الحسرة علينا في تفريطنا[8] » .

وفي موضع آخر يقول : « ومعنى النداء في هذه الأشياء التي لا تجيب ولا تعقل إنما هو تنبيه المخاطبين وتوكيد القصة . إذا قلت : يا عجباه ، فكأنك قلت : اعجبوا ، ويا أيها العجب هذا من حينك . وكذلك إذا قال : يا

---

(١) سورة هود : آية ٧٢ . (٢) سورة الأنعام : آية ٣١ . (٣) سورة يوسف : آية ١٩ .
(٤) سورة يوسف : آية ٨٤ . (٥) سورة يس : آية ٣٠ . (٦) سورة يس : آية ٥٢ .
(٧) سورة الزمر : آية ٥٦ .

(٨) معاني القرآن وإعرابه / ٢ : ٢٤١ ، وانظر أيضاً : ٣ : ١٢٥ ، ٤ : ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٣٥٨ .

بُشْرَايَ ، فكأنه قال : أبشروا ، وكأنه قال : يا أيتها البشرى هذا من إبانك وأوانك[٩] » .

ولا أعلم سابقاً للزجاج في هذا المذهب ؛ فالأخفش الأوسط يتعامل مع الأسلوب على أنه منادى مضاف قُلبت فيه الياء ألفاً ، وأن هذه الألف تشبه ألف الندبة ؛ ففي قوله تعالى : ﴿ يا ويلتا أألد وأنا عجوز ﴾ قال : « فإذا وقفت قلت : (يا ويلتاه) ؛ لأن هذه الألف خفية ، وهي مثل ألف الندبة ، فلطفت من أن تكون في السكت ، وجعلت بعدها الهاء ليكون أبْين لها وأبعد للصوت ، وذلك أن الألف إذا كانت بين حرفين كان لها صدى ، كنحو الصوت يكون في جوف الشئ ، فيتردد فيه ، فيكون أكثر وأبْين . ولا تقف على ذا الحرف في القرآن ، كراهية خلاف الكتاب ، وقد ذكر أنه يُوقف على ألف الندبة ، فإن كان هذا صحيحاً وقفت على الألف[١٠] » .

والفراء يتعامل معه كما لو كان أسلوب استغاثة حيث قال : « وقوله : (يا حسرتا) : يا ويلتا ، مضاف إلي المتكلم ، يحوّل العرب الياء إلى الألف في كل كلام كان معناه الاستغاثة ، يخرج على لفظ الدعاء ، وربما قيل : يا حسرتِ ، كما قالوا : يا لهفِ على فلان ، ويا لهفا عليه ، قال : أنشدني أبو ثروان العكلي :

تزورونها أولا أزور نساءكـم   ألهف لأولاد الإماء الحواطب

فخفض كما يُخفض المنادي إذا أضافه المتكلم إلى نفسه . وربما أدخلت العرب الهاء بعد الألف التي في (حسرتا) فيخفضونها مرة ، ويرفعونها ، قال : أنشدني أبو فقعس بعضُ بني أسد :

ياربِّ يا رباه إياك أسَـــلْ   عفراء يا رباه من قبل الأجل

فخفض . قال : وأنشدني أبو فقعس :

---

(٩) السابق / ٣ : ٩٧ .   (١٠) معاني الأخفش / ٣٥٥ ، وانظر أيضاً : ٣٦٨ .

يا مرحباه بحمار ناهيه إذا أتى قرّبتُه للسانية

والخفض أكثر في كلام العرب ، إلا في قولهم : يا هناه ، ويا هنتاه ، فالرفع في هذا أكثر من الخفض ؛ لأنه كثر في الكلام ، فكأنه حرف واحد مدعو[11] » .

والزمخشري من بعد الزجاج متأثر برأيه حيث قال : « نداء للحسرة عليهم ، كأنما قيل لها : تعالى يا حسرة فهذا من أحوالك التي حقك أن تحضري فيها ، وهي حال استهزائهم بالرسل ، والمعنى : أنهم أحقاء بأن يتحسر عليهم المتحسرون ، ويتلهف على حالهم المتلهفون ، أو هم متحسرون عليهم من جهة الملائكة والمؤمنين من الثقلين . ويجوز أن يكون من الله تعالى ، على سبيل الاستعارة[12] » .

ويبقى للزجاج أنه جعل تفسيره للأسلوب قاعدة طبقها في كل المواضع التي تعرض لها في القرآن الكريم ، ، وطردها في كل المناديات المشابهة .

---

(١١) معاني الفراء / ٢ : ٤٢١ ، ٤٢٢ .

(١٢) الكشاف / ٣ : ٣٢٠ .

صفة (أي) في النداء

ذكر ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) أن المازني والزجاج يجيزان نصب صفة (أي) قياساً على صفة غيره من المناديات المضمومة[1] ، وهو ما ترفضه المصادر الأخرى التي قصرت هذا الرأى على المازني وحده[2] ، ويرفضه - ثانياً - نص ابن مالك نفسه في شرحه على التسهيل حيث نسب الرأى إلى المازني فقط ، ونقل قول الزجاج في مخالفة المازني في كتاب (المعاني)[3] . ونص الزجاج في معالجة قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا استعينوا بالصبر والصلاة ﴾[4] هو : « يا أيُّها : نداءٌ مفرد مبهم ، و (الذين) في موضع رفع صفة لـ (أيها) . هذا مذهب الخليل وسيبويه . وأما مذهب الأخفش فـ (الذين) صلة لـ (أي) ، وموضع (الذين) رفعٌ بإضمار الذكر العائد على (أى) ، كأنه - على مذهب الأخفش - بمنزلة قولك : يا مَن الذين ، أي : يا مَنْ هم الذين .... وأجاز المازني أن تكون صفة (أي) نصباً ، فأجاز : (يا أيُّها الرجلَ أقْبلْ) ، وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب ، ولم يجز أحدٌ من النحويين هذا المذهبَ ، ولا تابعه عليه أحدٌ بعده ، فهذا مطروحٌ مرذولٌ لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار[5] » .

ولا تفسير لما سبق من تناقض في مؤلَّفَى ابن مالك إلا أنه ألف (شرح الكافية الشافية) قبل أن يطلع على (معاني القرآن) ، وحين اطلع عليه ورأى فيه حقيقة رأى الزجاج سجله بنصه تقريباً في (شرح التسهيل) .

---

(١) شرح الكافية الشافية / ١٣١٨ .

(٢) راجع : شرح ابن عقيل / ٣٥٤ ، وارتشاف الضرب / ٣ : ١٢٧ ، والأشموني / ٣ : ١٥١ .

(٣) شرح التسهيل / ٣ : ٤٠٠ .

(٤) سورة البقرة : آية ١٥٣ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

ويبقى ما نسبه الزجاج إلى الأخفش من اعتبار (أى) موصولة رأياً يرفضه نص الأخفش في معانيه ، فقد تحدث عن (أى) في (معاني القرآن) ست مرات ، كانت في خمس منها (أى) الموصولة ، وفي مرة واحدة كانت في أسلوب نداء وكل ما قاله : إنها لا يُتكلم بها وحدها حتى تُوصف[٦] . فلم يرد لآية البقرة السابقة ذكرٌ في معاني الأخفش ، لكنه عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ إن الله نِعِمّا يَعِظُكم به ﴾[٧] قال : « فـ (ما) ههنا : اسمٌ ، وليست له صلة ؛ لأنك إن جعلت (يعظكم به) صلة لـ (ما) صار كقولك : إن الله نعم الشئ ، أو نعم شيئاً ، فهذا ليس بكلام ، ولكن تجعل (ما) اسما وحدَها ، كما تقول : غسلته غسلاً نعمّا ، تريد به : نعم غَسْلا ، فإن قيل : كيف تكون (ما) اسما وحدها وهى لا يُتكلم بها وحدها ؟ قلت : هى بمنزلة (يا أيُّها الرجلُ) ؛ لأن (أيا) ههنا اسمٌ ولا يُتكلم به وحده حتى يُوصف ، فصار (ما) مثل الموصوف ههنا[٨] » .

وهذا النص كافٍ جداً في ردّ ما نسبه الزجاج إلى الأخفش من كون (أى) في النداء موصولة صلتها المرفوع بعدها على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، فالأخفش لا يري في المرفوع بعدها إلا صفة لها واجبة الذكر ؛ لأن (أيا) – على حد تعبيره – لا يُتكلم به وحده حتى يُوصف .

---

(٦) راجع : معاني الأخفش / ٣٣٩ ، ٣٦٦ ، ٣٩٤ ، ٤٤٠ ، ٥٢٨ .

(٧) سورة النساء : آية ٥٨ .

(٨) معاني الأخفش / ٣٧ ، ٣٨ .

حكم توكيد الفعل

بعد الشرط المقترن بـ (ما)

تكاد مصادر النحو بعد الزجاج تُجمع على أن المبرد والزجاج يُوجبان توكيد الفعل بالنون إذا وقع شرطاً لأداة شرط مقترنة بـ (ما) الزائدة ، وأن حذف النون بعد أمثال ذلك خاصٌ بالضرورة الشعرية[1] .

ونص الزجاج حول قوله تعالى : ﴿ فإمّا يأتِيَنّكم مني هدى فمن تبع هداي فلا خوفٌ عليهم ﴾[2] هو : « وإعراب (ما) في هذا الموضع إعراب حروف الشرط والجزاء ، إلا أن الجزاء إذا جاء في الفعل معه النون الثقيلة أو الخفيفة لزمتها (ما) ، ومعنى لزومها إياها معنى التوكيد ، وكذلك معنى دخول النون في الشرط التوكيد[3] » .

ويبدو نص الزجاج كما لو كانت القضية فيه معكوسة ؛ فالفعل المؤكد بالنون – ثقيلة أو خفيفة – تلزم أداة شرطه (ما) ، وبذا لا يمثّل نصُّه هذا – وهو الوحيد في هذه القضية في كتابه – دليلاً يمكن أن يُؤخذ منه إيجابُهُ توكيدَ الفعل بالنون بعد (إمّا) .

لكن المبرد كان أصرح لفظاً وأوضح عبارة حين قال : « ومن مواضعها : الجزاءُ إذا لحقت (ما) زائدة في حرف الجزاء ؛ لأنها تكون كاللام التي تلحق في القسم في قولك : لأفعلنَّ ، وذلك قولك : إمّا تأتينِّي آتِك ، ومتى ما تقعدنَّ أقعد . فمن ذلك قول الله عز وجل : ﴿ فإما تَرَيِنَّ من البشر أحداً ﴾[4] ،

(١) راجـــع : التسهيل / ٢١٦ ، والارتشاف / ١ : ٣٠٤ ، والبحر / ٧ : ٤٧٧ ، وهمع الهوامع / ٢ : ٧٨ ، والخزانة / ١١ : ٤٣٠ ، والأشموني / ٣ : ٢١٦ ، وحاشية يس على التصريح / ٢ : ٢٠٤ ، والدرر اللوامع / ٥ : ١٥٥ .

(٢) سورة البقرة : آية ٣٨ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ١١٧ .

(٤) سورة مريم : آية ٢٦ .

وقال : ﴿ وإمّا تُعرِضَنَّ عنهم ﴾[5] . فإن كان الجزاء بغير (ما) قبح دخولها فيه ؛ لأنه خبرٌ يجب آخره بوجوب أوله . وإنما يجوز دخولها الجزاء بغير (ما) في الشعر للضرورة[6] » .

فالمبرد – أستاذ الزجاج – جعل من مواضع توكيد الفعل الفعلَ الواقعَ بعد أداة شرط زيدت بعدها (ما) ، ويجعل دخول النون في حالة عدم وجود (ما) من خواص لغة الشعر . أما في النثر فدخول النون بدون زيادة (ما) قبيح .

والسياق الذي ورد فيه نص المبرد لا يُنبئ عن إيجاب التوكيد ، فهو يتحدث عن مواضع التوكيد بالنون ، فيقول : « فمن مواضعها الأمر والنهي ؛ لأنهما غير واجبين » ، « ومن مواضعها الاستفهام ؛ لأنه غير واجب » ، « ومن مواضعها الجزاءُ إذا لحقت (ما) زائدة في حروف الجزاء[7] » ، وسياق نصه يعني التسوية بين هذه المواضع الثلاثة ، وهو ما يقف في جانب الإجازة ، لا جانب الإيجاب ، فضلاً عن أن صريح لفظه في موضع آخر أن التوكيد الواجب إنما يكون في جواب القسم ، وفيما عداه يكون التوكيد وعدمه سواء ، قال : « هذا باب ما يُقسم عليه من الأفعال ، وما بالُ النون في كل ما دخلت فيه يجوز حذفها واستعمالها ، إلا في هذا الموضع الذي أذكره لك فإنه لا يجوز حذفها ؟ . اعلم أنك إذا أقسمت على فعل لم يقع لزمته اللام ، ولزمَ اللامَ النونُ ، ولم يجز إلا ذلك ، وذلك قوله : والله لأقومنّ ، وبالله لأضربَنَّ ، ووالله لتنطلقنَّ[8] » .

كما أن أمثلته في موضع ثالث تسوّى بين الشرط المقترن بـ (ما) وغير المقترن بها في عدم التوكيد ، حيث يقول : « فأما في المجازاة إذا قلت : إن

---

(5) سورة الإسراء : آية 28 .
(6) المقتضب / 3 : 13 ، 14 .
(7) راجع : السابق / 3 : 12 ، 13 .
(8) السابق / 2 : 332 .

تأتني آتك ، وإن تقم أقم ، فإنك إن شئت زدت (ما) كما تزيدها في سائر حروف الجزاء ، نحو : أينما تكن أكن ، ومتى ما تأتني آتك ؛ لأنها : إن تأتني آتك ، ومتى تقم أقم . فتقول على هذا - إن شئت - إما تأتني آتك ، وإما تقم أقم معك[٩] » .

وبذا يكون المبرد بريئاً من نسبة إيجاب التوكيد إليه[١٠] ، ويبرأ منها الزجاج بالتالي ؛ لأن كلامه وصفٌ لفعل مؤكد لا تقعيدٌ لتوكيد الفعل بعد (إمّا) - كما روى عنه ؛ فضلاً عن أن أسلوبه غير صريح في إيجاب التوكيد ، فكل ما قاله : (إذا جاء الفعل معه النون الثقيلة أو الخفيفة لزمتها (ما) ، ومعنى لزومها إياها معنى التوكيد ، وكذلك معنى دخول النون في الشرط التوكيد) ، ولم يقل : إذا زيدت (ما) بعد الشرط وجب التوكيد ، وهو التعبير الوحيد الذي يصرح بمثل هذا المذهب .

ولست أدري سراً لقصر هذا الرأى على المبرد وتلميذه الزجاج في أغلب مصادر النحو والتفسير وإعراب القرآن ، مع أن النحاس - تلميذ الزجاج - قال في قوله تعالى : ﴿ فإما تَثْقَفَنَّهُمْ ﴾[١١] : « شرطٌ ، ودخلت النون توكيداً ، وصلح ذلك في الخبر لما دخلتْ (ما) ، وهذا قول البصريين . وقال الكوفيون : تدخل النون الثقيلة والخفيفة مع (إمّا) في المجازاة للفرق بين المجازاة والتوكيد[١٢] » ، وكان النحاس أولى الناس بإبراز رأى الزجاج .

وبالرجوع إلى مؤلفات الكوفيين وجدت نص الفراء ، وإن لم يكن واضح الصراحة ، في معالجته لقوله تعالى : ﴿ وإما تخافَنَّ من قوم خيانةً فانبذْ

---

(٩) السابق / ٣ : ٢٩ .

(١٠) سبقـــنا إلى هذه النتيجة - بذكاء - المرحوم الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ، رحمه الله رحمة واسعة .

(١١) سورة الأنفال : آية ٥٧ .

(١٢) إعراب القرآن / ٢ : ١٩ .

إليهم على سواء ﴾[13] يقول : « وقوله : (تخافنّ) في موضع جزم . ولا تكاد العرب تدخل النون الشديدة ولا الخفيفة في الجزاء حتى يصلوها بـ (ما) ، فإذا وصلوها آثروا التنوين . وذلك أنهم وجدوا (إمّا) ، وهي جزاء[14] ، شبيهاً بـ (إما) من التخيير ، فأحدثوا النون ليُعلم بها تفرقة بينهما ، ثم جعلوا أكثر جوابها بالفاء ، كذلك جاء التنزيل ؛ قال : ﴿ فإما تثقفَنّهم في الحرب فشرِّدْ ﴾[15] ، ﴿ فإما نُرينَّك بعضَ الذي نعدهم ﴾[16] ، ثم قال : ﴿ فإلينا يُرجعون ﴾[16] ، فاختيرت الفاء ؛ لأنهم إذا نوّنوا في (إمّا) جعلوها صدراً للكلام ولا يكادون يؤخرونها ، ليس من كلامهم : اضربه إمّا يقومَنّ ، إنما كلامهم أن يقدموها ، فلما لزمت التقديم صارت كالخارج من الشرط ، فاستحبوا الفاء فيها وآثروها ، كما استحبوها في قولهم : أما أخوك فقاعدٌ ، حين ضارعتْها[17] » .

أما ثعلب فكان نصه غائماً ، وعبارته أقل صراحة ، حيث قال : « إذا كانت (ما) صلة أدخلوا معها النون الخفيفة والثقيلة ، تقول : اذهب نَم عينا ما أرينّك ، أي : كأنك لم تغب ، وكثيراً ما أرينَّك ، أي : كثيراً أرينّك ، وإلى ساعة ما تندمَنّ . فإذا لم يدخلوا (ما) لم تدخل النون . قال : وإنما فرقوا بين دخول (ما) وخروجها بذلك . تقول : اذهب قليلاً أراك ، ونم كثيراً أراك ، إذا لم تدخل (ما) . والنون الخفيفة والثقيلة تدخل في ستة مواضع هذا أحدها ، وفي الأمر والنهي والاستفهام والتمنى ، وإمّا إذا كانت جزاء مثل : ﴿ فإما نذهبن ﴾[18] ، وهي قليلة في الأمر[19] » .

---

(13) سورة الأنفال : آية 58 .

(14) في النص (لإما) ، وفي حاشية المحقق : (في أ : إما) ، وهو ما رأيتُه صواباً ، فأثبته .

(15) سورة الأنفال : آية 57 .

(16) سورة غافر : آية 77 .

(17) معاني الفراء / 1 : 414 .

(18) سورة الزخرف : آية 41 .

(19) مجالس ثعلب / 619 ، 620 .

فمساواة ثعلب زيادة (ما) مطلقاً بزيادتها مع (إن) الشرطية ، ومساواة الأسلوب الواقع بعد (إمّا) بالأمر والنهي والاستفهام والتمنى ، يجعل لفظه حديثاً عن التوكيد القريب من الواجب ، لا الواجب ، فالتوكيد بعد الطلب ليس بواجب اتفاقاً[٢٠] ، وبذا يظل نص الفراء هو النص الوحيد الذي يمكن أن يمثل رأي الكوفيين ، لولا قوله : (ولا تكاد العرب تدخل النون الشديدة ولا الخفيفة في الجزاء حتى يصلوها بـ (ما) ، فإذا وصلوها آثروا التنوين) بما يحمله معنى الإيثار من التفضيل ، مما يمكن أن يفهم منه أن الفراء يفضل التوكيد بالنون في هذا الموضع ولا يُوجبه ، شأنه في ذلك شأن سيبويه الذي يقول : « ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد ، وذلك لأنهم شبهوا (ما) باللام التي في (لتفعلن) ، لمّا وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموا هذه اللام . وإن شئت لم تقحم النون ، كما أنك إن شئت لم تجئْ بها[٢١] » .

وإلى المذهب نفسه ذهب الأخفش حيث قال : « وذلك أن (إمّا) في موضع المجازاة ، وهى (إما) - لا تكون أمّا - وهى (إنْ) زيدت معها (ما) ، وصار الفعل الذي بعدها بالنون الخفيفة والثقيلة ، وقد يكون بغير نون[٢٢] » .

لكن يبقى نص سيبويه أصرح النصوص في التعبير عن الجواز ، مع ترجيح التوكيد . وينجلي الموقفان بهذه النصوص من أقوال أقطاب المدرستين عن موقف واحد موحّد ، هو كون توكيد الفعل بعد (إما) جائزاً ، وإن كان قريباً من الواجب ، لورود أغلب النصوص الفصيحة بالتوكيد ، لا تخرج عن هذا الضابط إلا لغة الشعر ، وهى - في كثير من المواطن - ذات اتجاه

---

(٢٠) راجع : الأشموني / ٣ : ٢١٦ .

(٢١) الكتاب / ٣ : ٥١٤ ، ٥١٥ .

(٢٢) معاني الأخفش / ٦٧ ، ٦٨ .

خاص في التعامل مع اللغة ، واستعمال ألفاظها[٢٣] . فكل ما ورد من هذا القبيل في القرآن الكريم ورد مؤكداً بالنون ، لم يخرج عن ذلك إلا قراءة طلحة بن سليمان : ﴿ فإمّا تَرَيْنَ من البشر أحداً فقولي ﴾ بياء ساكنة بعدها نون الرفع ، وفيها شذوذان : ترك نون التوكيد ، وإثبات نون الرفع مع الجازم[٢٤] ، وفيها قال ابن جني : « وأما قراءة طلحة : (فإما تَرَيْنَ) فشاذة . ولست أقول إنها لحن لثبات علَم الرفع ، وهو النون في حال الجزم ، لكن تلك لغة : أن تثبت النون في الجزم ، وأنشد أبو الحسن :

لولا فوارس من قيس وأسرتهم   يومَ الصُّليفاء لم يوفون بالجار

كذا أنشده (يوفون) بالنون ، وقد يجوز أن يكون على تشبيه (لم) بـ (لا)[٢٥] » .

ومع أن القراءة السابقة من الشواذ فإنها تمثل نموذجاً من نماذج عدم التوكيد في غير الشعر .

---

(٢٣) راجع : الأصول / ٢ : ١٩٩ ، ٢٠٠ .

(٢٤) راجع : الدرر اللوامع / ٥ : ١٥٦ .

(٢٥) المحتسب / ٢ : ٤٢ .

بناء المضارع المؤكد بالنون

نسب أبو حيان في (ارتشاف الضرب) إلى الأخفش ، والزجاج ، وأبي على في الإيضاح ، أن المضارع - الذي تدخله النون ، وكان متفقاً على إعرابه قبل دخولها - مبنيٌ مطلقاً ، فتُحذف نون الرفع للبناء ، كما تُحذف الضمة عند التجريد[1] .

أما الأخفش الأوسط فلم يتعرض في (معاني القرآن) لشئ من هذا سوى قوله - عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿ وليكونا من الصاغرين ﴾[2] - : « فالوقف عليها : (وليكونَا) ؛ لأن النون الخفيفة إذا انفتح ما قبلها فوقفت عليها جعلتَها ألفاً ساكنة ، بمنزلة قولك : رأيت زيدا ، ومثله : ﴿ لنسفعا بالناصية ﴾[3] ، الوقف عليها : لنسفعا[4] » .

وليس في قوله السابق أي تصريح أو تلميح بما نسب إليه ، وبذا يظل الرأي المنسوب إليه معلقاً على اكتشاف كتبه الأخرى التي لم يعثر عليها أحد حتى الآن .

وأما أبو علي الفارسي فهذا الرأي مفهوم قوله - بعد أن تحدث عن الفعل المسند إلى ألف الاثنين حين يؤكد بالنون - : « وتلحق فعلَ الجمع أيضاً في نحو : هل تفعلُنّ ؟ ، وفعل المؤنث نحو : هل تفعِلنَّ يا هذه ؟ ، فتحذف في هذه المواضع الثلاثة ؛ لأنها علامة الرفع ، كما تحذف الضمة في قولك : هل تفعلَنّ ذلك[5] » .

فقوله إن النون تُحذف لأنها علامة الرفع عند توكيد الفعل بالنون كما تحذف الضمة في فعل الواحد ، يعني أن الفعل مبني في جميع أحواله ، سواء أكانت النون مباشرة ، أم غير مباشرة .

(١) ارتشاف الضرب / ١ : ٣٠٧ . (٢) سورة يوسف : آية ٣٢ . (٣) سورة العلق : آية ١٥ .

(٤) معاني الأخفش / ٣٦٥ . (٥) الإيضاح العضدي / ٣٢٣ .

يبقى الزجاج – موضوع هذه الدراسة – ، وليس في نصوص (معاني القرآن وإعرابه) ما يشي بمثل هذا الرأى ، فله في ذلك نصان فقط ؛ **أحدهما** في قوله : ﴿ فإما يأتينّكم منى هدى فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ﴾[٦] حيث علّل الزجاج فتح ما قبل نون التوكيد في (يأتينكم) بقوله : « وفتح ما قبل النون في قوله (يأتينكم) لسكون الياء ، وسكون النون الأولى[٧] » .

وثانيهما في قوله تعالى : ﴿ فإما تَرَيِنَّ من البشر أحداً فقولي إني نذرتُ للرحمن صوماً ﴾[٨] حيث قال إن « الياء حُركت لالتقاء الساكنين : النون الأولى من النون الشديدة ، والياء[٩] » .

أما كون حركة الياء في (تَرَيِنَّ) تخلصاً من التقاء الساكنين فليس موضع خلاف بينه وبين غيره من النحاة ، لكن قوله إن (فتح ما قبل النون في قوله (يأتينكم) ؛ لسكون الياء وسكون النون الأولى) هو الذي ينبغي التوقف أمامه ، ويبدو أن المساواة بين حركة الياء في (يأتينكم) وحركة الياء في (تَرَيِنَّ) ، وكون كل منهما حركة تخلص من التقاء الساكنين ، هو الذي سوّغ لمن نقل عن الزجاج أن يقول إنه يذهب إلى أن المضارع المؤكد بالنون مبني ، بصرف النظر عن حركة البناء ، لكن نص الزجاج لا يُفصح عن هذا المذهب ، ولا يصرّح حتى بلفظ البناء .

إن معنى كلام الزجاج هو أن فتحة ما قبل النون حركة تخلص من التقاء الساكنين ، وقد يسوغ هذا القول – في الآية الأولى – أن الفعل في موضع الجزم ؛ لأنه فعل الشرط . لكن يبقى السؤال قائماً : ماذا لو كان الفعل في موقع رفع أو نصب ؟ وهل جزم (يأتي) يكون بسكون الياء ، أم بحذفها ثم أعيدت عند التوكيد ؟ .

---

(٦) سورة البقرة : آية ٣٨ .
(٧) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ١١٧ .
(٨) سورة مريم : آية ٢٦ .
(٩) معاني القرآن وإعرابه / ٣ : ٣٢٧ .

وإذا قُبل رأيه هذا في مثل (يأتي) و (يدعو) ؛ لوجود من يعامله - أحياناً - معاملة الصحيح الآخر في مثل قول الشاعر :

ألم يأتيك والأنباء تنـــــمى   بما لا قتْ لبون بني زيـــــاد

وقول الآخر :

هجوت زبان ثم جئت معـــتذراً   من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

بإثبات الياء والواو في حالة الجزم ، فكيف سيكون تفسيره لفتح (تضربَنّ) إذا ورد في حالة رفع ؟ .

وماذا عن الأفعال المؤكدة المسندة إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة أو ألف الاثنين في مثل : هل تضربُنَّ ؟ ، وهل تضربِنَّ ؟ ، وهل تضربانِّ ؟ .

أسئلةٌ حائرةٌ لا يقدم الزجاج عليها إجابة في نصيَّه ، وبذا يبقى ما نسب إليه قولاً لا يُستطاع الحكم بقبوله ولا رفضه .

لكنا - استئناسا بأقواله في كتاب آخر له - نقرر أنه يقصد البناء على الفتح في قوله (يأتينكم) مع تعبيره بكون الفتح تخلصاً من التقاء الساكنين ، فهذا تعليله لبناء مبنيات كثيرة ، فهو يقول عن اللام في (ذلك) : « تكسر اللام من (ذلك) يا هذا ؛ لأن تقديرها السكون ؛ لأنها آخر الاسم ، لأن الكاف للمخاطب ، فكسرت لالتقاء الساكنين ، ولا أعلم أحداً ذكر لم كُسرتْ اللام غيري[١٠] » .

ويقول : « فأما كسرهم الهمزة في (هؤلاء) يا هذا ، و (أولئِك) فإنما هو لسكونها وسكون الألف » وهو الذي قال في (معاني القرآن) إن أولاء مبنى على الكسرة[١١] ، كما قال عن (الذين) : « فبنى آخره على الفتح

(١٠) ما ينصرف وما لا ينصرف / ٧٩ .

(١١) السابق / ٨٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه / ٢ : ٣٧٠ .

تخلصاً من التقاء الساكنين ، ومنعته الإعراب في الجمع كما منعته في الواحد[١٢] » ، وعلل فتحة (أينَ) و (ثَمَّ) من الظروف بأنه لالتقاء الساكنين[١٣] ، ولا خلاف على بناء ما سبق ، فضلاً عن تصريحه هو بلفظ البناء مع أولاء ، والذين ، وبذا ففتحة ما قبل نون التوكيد - غير ما شك - فتحة بناءٍ عند الزجاج .

والذي يمكن القطع به هو أن الزجاج متأثر - فيما ذهب إليه - بقول سيبويه الذي لا يصرح فيه بإعراب ولا بناء ، حيث يقول : « اعلم أن فعل الواحد إذا كان مجزوماً فلحقته الخفيفة والثقيلة حرّكْتَ المجزوم ، وهو الحرف الذي أسكنت للجزم ؛ لأن الخفيفة ساكنة ، والثقيلة نونان : الأولى منهما ساكنة . والحركة فتحة ، ولم يكسروا فيلتبس المذكر بالمؤنث ، ولم يضموا فيلتبس الواحد بالجمع . وذلك قولك : اعلمَنْ ذلك ، وأكرمَنْ زيداً ، وإمّا تُكرمَنْه أُكرمْه . وإذا كان فعل الواحد مرفوعاً ثم لحقته النون صيَّرْتَ الحرفَ المرفوعَ مفتوحاً لئلا يلتبس الواحد بالجميع ، وذلك قولك : هل تفعلَنْ ذاك ، وهل تخرجَنْ يا زيد . وإذا كان فعل الاثنين مرفوعاً ، وأُدخلت النون الثقيلة ، حذفتَ نون الاثنين لاجتماع النونات ، ولم تحذف الألف لسكون النون ؛ لأن الألف تكون قبل الساكن المدغم ، ولو أذهبتَها لم يُعلم أنك تريد الاثنين ، ولم تكن الخفيفة ههنا لأنها ساكنة ليست مدغمة ، فلا تثبت مع الألف ، ولا يجوز حذف الألف فيلتبس بالواحد . وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفتَ نون الرفع ، وذلك قولك : لتفعلُنَّ ذاك ، ولتذهبُنَّ ؛ لأنه اجتمع فيه ثلاث نونات ، فحذفوها استثقالا . وتقول : هل تفعلُنَّ ذاك ؟ تحذف نون الرفع لأنك ضاعفت النون ، وهم يستثقلون التضعيف ، فحذفوها إذْ كانت تُحذف ، وهم في ذا الموضع أشد استثقالا

(١٢) السابق / ٨٥ .

(١٣) السابق / ٨٨ .

للنونات ، وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا[١٤] » .

فالفعل في حالة الجزم يُحرك بالفتحة تخلصاً من التقاء الساكنين ، ولم يُكسر لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث ، ولم يُضم لئلا يلتبس الواحد بالجمع . وهو في حالة الرفع كذلك حتى لا يلتبس الواحد بالجمع ، وهذا معناه - في الظاهر - أن فتحة آخر الفعل المؤكد بالنون فتحة موقعية ؛ وليست فتحة بناء ، فهي في مقابل الضمة في الفعل المسند إلى واو الجماعة ، والكسرة في الفعل المسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة .

لكن إذا كانت نون الرفع قد حذفت استثقالا لاجتماع النونات ، فهذا معناه أن حذف النون ليس علامة مقابلة للفتحة في غير المرفوع بثبوت النون ، فهل الفعل حينئذٍ معربٌ أو مبني ؟ وإذا كان مبنياً فعلام بُني ؟ أعلى الكسر في حال المؤنثة المخاطبة ، وعلى الضم في حالة الجمع ، وعلى الفتح في حالة التثنية ؟ أم على حذف النون كما ذهب إلى ذلك المبرد من بعده ؟ .

ليس في نص سيبويه أي تصريح بإجابة عن هذه الأسئلة ، ومن ثم لا يمكننا أن نقطع في نصه برأي .

إن العلماء أنفسهم من جيل أسبق منا بمئات السنين ، ومن أساطين النحو والإعراب ، لم يقطعوا في مذهب سيبويه برأي . فأبو حيان يتحدث في (الارتشاف) عن حركة ما قبل النون فيقول : « والحركة التي قبل النون ذهب قوم إلى أنها حركة بناء ، وقومٌ إلى أنها حركة عارضةٌ لالتقاء الساكنين ، وهو نص سيبويه . وفي (الغرة) : فتحة ما قبل النون في مثل : هل تضربَنَّ ؟ عند سيبويه ، والمبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، فتحةُ بناء ، وقيل : فتحة التقاء الساكنين ، وهو مقتضى قول السيرافي ، ونسبه الزجاج إلى سيبويه . والصحيح : القول الأول ، بدليل : هل تضربَنَّ ؟ ، ولم يلتق

(١٤) الكتاب / ٣ : ٥١٨ ، ٥١٩ وانظر أيضاً ٣ : ٥٢٨ .

ساكنان : انتهى[١٥] » .

وفي (الأشباه والنظائر) : « قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في (تعليقه على المقرب) : إذا اتصل بالفعل نون التوكيد ، ولم يكن معه ضمير بارز لفظا ولا تقديرا ، بُنى معها إجماعاً ، نحو : هل تضربَنَّ ، للواحد المخاطب ، وهل تضربَنَّ ، للواحدة الغائبة ، واختلف في علة البناء ، فمذهب سيبويه أن الفعل ركب مع الحرف فبنى كما بنى الاسم لما ركب مع الحرف في نحو : لا رجلَ . ومذهب غيره أن النون لما أكدت الفعل قوّتْ فيه معنى الفعلية ، فعاد إلى أصله ، وهو البناء[١٦] » .

فأبو حيان ينسب إلى سيبويه أن الفتحة عارضة لالتقاء الساكنين مركزاً على أن هذا نصه ، ثم ينقل عن ابن الدهان أن الفتحة عند سيبويه فتحة بناء ، وقيل فتحة التقاء الساكنين ، وابن النحاس يجعل مذهب سيبويه البناء ؛ لأن الفعل مركب مع النون ، مع أن نص سيبويه الذي أوردناه ليس فيه أي حديث في هذا الصدد ، وهذا كاف للتدليل على ما يثيره نص سيبويه من لبس عند سابقي العلماء فضلاً عن معاصريهم .

لكن ما يعنيني من نص (الارتشاف) هو قول ابن الدهان : « وقيل فتحة التقاء الساكنين ، وهو مقتضى قول السيرافي ، ونسبه الزجاج إلى سيبويه » ، وهذا النص يزكي ما قطعت به من قبل من تأثر الزجاج في رؤيته لحركة الفعل بسيبويه ؛ لأنه إن صدق أنه نقله عن سيبويه ، ثم ثبت بما لا يدع مجالاً للشك تطبيقه إياه على نص القرآن الكريم ، فإن ذلك يُعد تأثراً لا مهرب منه بنص إمام النحاة .

وإذا كان الآراء في المضارع المؤكد بالنون ثلاثة :

---

(١٥) الارتشاف / ١ : ٣٠٧ ، ٣٠٨ .

(١٦) الأشباه والنظائر / ٢ : ١٨٨ ، ١٨٩ .

١ - أنه معربٌ مطلقاً ، كحاله قبل دخول النون .

٢ - أنه مبني مطلقاً ، سواء أكانت النون مباشرة أم غير مباشرة .

٣ - أنه مبني إذا باشرته النون ، ومعرب إذا لم تباشره . وعدم المباشرة بأن يكون مسنداً إلى ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة .

فإني لا أعلم أحداً ناصر الإعراب ممن اطلعت على آثارهم غير المالقى في (رصف المباني) ، فبعد أن ذكر الآراء الثلاثة السابقة قال : « والصحيح أنه يعرب معها الفعل على اختلاف أنواعه ؛ لأن لفظ المضارعة باقٍ في الفعل ، وتركيب الفعل ليس بموجب بناء ، بخلاف تركيب الاسم[١٧] » .

أما القول ببناء المضارع المؤكد بالنون في كل حالاته فصريح رأى المبرد في قوله : « اعلم أن الأفعال - مرفوعة كانت أو منصوبة أو مجزومة - فإنها تُبنى مع دخول النون على الفتحة ، وذلك أنها والنون كشيءٍ واحد ، فبُنيت مع النون بناء خمسة عشر . ولم تسكن لعلتين : إحداهما أن النون الخفيفة ساكنة ، والثقيلة نونان : الأولى منهما ساكنة ، فلو أسكنت ما قبلها لجمعت بين ساكنين . والعلة الأخرى : أنك حركتها ؛ لتجعلها مع النون كالشيء الذي يُضم إليه غيره ، فيُجعلان شيئاً واحداً ، نحو : بيتَ بيتَ ، وخمسةَ عشرَ . وإنما اختاروا الفتحة ؛ لأنها أخف الحركات ، وذلك قولك للرجل : هل تضربَنَّ زيدا ؟ ، والله لتضربَنَّ زيدا ، فالفعلان مرفوعان . وتقول في الموقوف والمجزوم : اضربَنَّ زيدا ، ولا تضربَنَّ عمرا ، وإما تغزوَنَّ زيدا أغزُه ، كما قال عز وجل : ﴿ وإما تُعرضَنَّ عنهم ابتغاء رحمة من ربك ﴾[١٨] . فإذا ثنّيتَ ، أو جمعتَ ، أو خاطبتَ مؤنثاً ، **فإن نظير الفتح في الواحد حذفُ النون مما ذكرتُ لك** . تقول للمرأة : هل تضربِنَّ زيدا ؟ ، ولا تضربِنَّ عمرا ،

---

(١٧) رصف المباني / ٤٠٢ .　　(١٨) سورة الإسراء : آية ٢٨ .

فتكون النون محذوفة التي كانت في تضربين ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : لن تضربَ يا فتى ، قلت للمرأة – إذا خاطبتَها – : لن تضربي ، وكذلك : لن تضربا ، ولن تضربوا : للاثنين والجماعة . **فحذف النون نظير الفتحة في الواحد** ، وذهبت الياء في قولك : اضربِنْ زيدا ؛ لالتقاء الساكنين . وكذلك تذهب الواو في الجماعة إذا قلت . اضربُنّ زيدا ، وهل تخرجُنَّ إلى زيد ، فهذا نظير ما ذكرت لك[١٩] » .

فهو في نصه يصرح ببناء المضارع على الفتحة عند توكيده بالنون ، لتركبه مع النون تركيب خمسة عشر ، أما إذا ثنيت ، أو جمعت ، أو خاطبت مؤنثا ، فإن نظير الفتح في الواحد : حذف النون مما ذكرت لك ، فحذف النون إذن علامة بناء كالفتحة تماماً ، وهذا يعني أن الفعل المؤكد بالنون مبنيٌّ – عند المبرد – في كل أحواله .

والبناء المطلق مفهوم حديث ابن السراج الذي قال عن النون : « هى تفتح لام الفعل الذي كان معرباً وتُبنى معه[٢٠] » ، « فهذه النون تفتح ما قبلها مرفوعاً كان أو مجزوماً . فإذا أدخلت النون على (يفعلان) حذفت النون التي هى علامة الرفع ؛ لاجتماع النونات ، **ولأن حقه البناء** ، فينبغي أن تطرح الذي هو علامة الرفع ، وكذلك النون في : يفعلون ، تقول : ليفعلُنّ ذاك ، وقد حُذفت النون فيما هو أشد من هذا لاجتماع النونات[٢١] » .

وقلت : إن هذا مفهوم نصه ؛ لأنه علّل لحذف النون بعلتين : اجتماع النونات ، ولأن حقه البناء ، فقوله عن (يفعلون) وما أشبهه : إن حقه البناء يعني أنه لا يشترط المباشرة ، وأن الفعل المؤكد بالنون مبني مطلقاً .

وقد سبق أن قلنا إن ذلك مذهب أبي على الفارسي ومفهوم نصه ، وهو أيضاً ما اعتنقه الجزولي في قوله : « وعلامة الفتح في الفعل الذي تلحقه

(١٩) المقتضب / ٣ : ١٩ – ٢٢ . (٢٠) الأصول / ٢ : ١٩٩ .

(٢١) السابق / ٢ : ٢٠١ .

- إن خلا من الضمير ، أو كان الضمير الذي فيه للواحد المذكر مطلقاً ، وللواحدة الغائبة - فتح لامه ؛ [وكسرها في المؤنث] ، وفيما فيه النونُ التي ثباتُها علامة الرفع حذفُها[٢٢] » .

بيد أن في نص الجزولي ما يُلبس ، فما معنى أن علامة الفتح كسرها في المؤنث ؟ .

أليس الفعل المكسور الآخر في مثل : هل تفعلِنَّ ؟ مما يرفع بثبوت النون ، فتكون علامة بنائه حذفها على حد تعبيره ؟ .

أعتقد أن هذه التركيبة زائدة ، بدليل أن أبا علي الشلوبين في (التوطئة) شرح هذا النص بمزيد من الأمثلة ، ولم يتعرض لهذا التركيب بالمرة ، مما يؤيد الاستنتاج الذي وصلت إليه ، فقال : « وعلامة الفتح في الفعل الذي تلحقه : فتح لامه إن خلا من الضمير ، نحو : هل تضربَنّ زيداً ، أو كان الضمير الذي فيه للواحد المذكر مطلقاً ، أي غائباً كان نحو : زيد هل يقومَنَّ ، أو متكلما نحو : هل أقومَنَّ ؟ ، وهل نقومَنَّ ؟ أو مخاطباً نحو : هل تقومَنّ ؟ ، والغائبة الواحدة نحو : هل تقومَنَّ ، أو المتكلمة كقول المرأة : هل أقومَنَّ ؟ ، وإذا تكلمتْ عنها وعن غيرها : هل نقومَنَّ ؟ . وما فيه النون التي ثباتها علامة الرفع حذفُها ، نحو : هل يقومانِّ ؟ ، وهل يقومُنّ ؟ ، وهل تقومِنّ ؟[٢٣] » .

أما ابن الفرخان فعلى الرغم من اعتناقه كون المضارع مبنياً في جميع حالاته إذا أُكد بالنون يرى أن البناء يكون على الضم في المسند إلى واو الجماعة ، وعلى الكسر في المسند إلى ياء المخاطبة ، وعلى الفتح فيما عداهما[٢٤] .

---

(٢٢) المقدمة الجزولية / ٢٨٥ ، ٢٨٦ . (٢٣) التوطئة / ٣٨٨ .

(٢٤) المستوفي / ٢ : ٥٠ .

ويبقى - في النهاية - أن نسجل انزواء الرأي القائل بالإعراب في زوايا المصنفات ، وعدم سيطرة الرأى القائل بالبناء المطلق ، وبقاء الرأى القائل بالبناء إذا لم يُسند الفعل إلى ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، مسيطراً على كل مصنفات النحو حتى الآن[٢٥] .

---

(٢٥) راجـع : التسهيل / ٢١٦ ، ٢١٧ ، وشرح ابن عقيل / ١٣ ، ١٤ ، وشرح المفصل / ٩ : ٣٧ ، وأوضح المسالك / ١ : ٣٧ ، ٣٨ ، وشرح الكافية / ٢ : ٢٨٨ ، وهمع الهوامع / ١ : ١٨ ، ١٩ ، والأشموني / ١ : ٦١ ، ٦٢ ، ٣ : ٢٢١ - ٢٢٣ ، وشرح التصريح / ١ : ٥٦ .

تنوين (جَوارٍ) و (غَواشٍ) ، ونحوهما

يُجمع كثير من المصادر على وجود رأي بأن التنوين في مثل (جوارٍ) و (غواشٍ) عوضٌ عن الحركة الملغاة على الياء ، بيد أن بعضها ينسب هذا الرأي إلى المبرد وحده[1] ، وبعضها الآخر ينسبه إلى الزجاج وحده[2] ، وبعض ثالث ينسبه إلى الاثنين[3] .

فما حقيقة موقف الزجاج من هذا النوع من التنوين ؟

في قوله تعالى : ﴿ لهم من جهنم مهادٌ ومن فوقهم غواشٍ ﴾[4] قال : « وقوله (غواشٍ) : زعم سيبويه والخليل جميعاً أن النون ههنا عوضٌ من الياء ، لأن غواشي لا تنصرف ، والأصل فيها : غواشيْ ، بإسكان الياء . فإذا ذهبت الضمة أدخلت التنوين عوضاً منها ، كذلك فسّر أصحاب سيبويه . وكان سيبويه يذهب إلى أن التنوين عوض من ذهاب حركة الياء ، والياء سقطت لسكونها وسكون التنوين . فإذا وقفت فالاختيار أن تقف بغير ياء ، فتقول : غواش ؛ لتدل أن الياء كانت تحذف في الوصل . وبعض العرب إذا وقف قال : غواشي ، بإثبات الياء ، ولا أرى ذلك في القرآن ؛ لأن الياء محذوفة في المصحف ، والكتاب على الوقف[5] » .

وليس في نص الزجاج – كما هو واضح – غير حكاية عن سيبويه في

---

(١) المغنى / ٢ : ٢٣ .

(٢) المنصف / ٢ : ٧٠ – ٧٢ ، وسر الصناعة / ٥١٢ ، ورصف المباني / ٤١٥ ، والممتع / ٢ : ٥٥٤ ، وشرح التصريح / ٢ : ٢١٢ .

(٣) الارتشاف / ١ : ٣١١ ، والأشموني / ٣ : ٢٤٥ ، وفي الارتشاف : إلى المبرد والزجاجي ، وهو وهم واضح .

(٤) سورة الأعراف : آية ٤١ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه / ٢ : ٣٣٨ ، ٣٣٩ .

أن التنوين في أمثال هذه الكلمات عوض عن الحركة الملغاة . فماذا قال سيبويه نفسه ؟ .

لقد قال : « وسألت الخليل عن رجل يُسمى بجوارٍ ، فقال هو في حال الجر والرفع بمنزلته قبل أن يكون اسماً . ولو كان من شأنهم أن يدعوا صرفه في المعرفة لتركوا صرفه قبل أن يكون معرفة ؛ لأنه ليس شئ من الانصراف بأبعد من مَفَاعِل ، فلو امتنع من الانصراف في شئ لا متنع إذا كان مفاعل وفواعل ، ونحو ذلك . قلت : فإن جعلته اسم امرأة ؟ قال : أصرفها ؛ لأن هذا التنوين جُعل عوضاً ، فيثبت إذا كان عوضاً كما ثبتت التنوينة في أذرعاتٍ إذصارتكنونمسلمين[٦] » .

فقول سيبويه : إن التنوين جُعل عوضاً ، لم يصرح فيه بكونه عوضاً عن الحركة ، كما رأى الزجاج وحده من بين كل النحاة الذين يرونها - عند سيبويه - عوضاً عن الياء المحذوفة[٧] .

ولقد كان لفظ الزجاج صريحاً في أن هذا هو فهمه الخاص لنص سيبويه في قوله في (ما ينصرف وما لا ينصرف) : « قال سيبويه : (إن التنوين دخل هذا الباب عوضاً عن الياء) ، يريد : حركة الياء[٨] » .

وهذا الفهم الخاص لنص سيبويه - الذي لم يشاركه فيه غيره - هو الذي ألصق هذا الرأى بالزجاج ، وتعرض بسببه للرفض والتفنيد ممن لحقه من العلماء[٩] .

ويبدو أن بداية إسناد هذا الرأى إلى المبرد كانت من الزجاج أيضاً ،

---

(٦) الكتاب / ٢ : ٣١٠ .

(٧) راجع : إعراب النحاس / ٢ : ١٢٦ .

(٨) ما ينصرف وما لا ينصرف / ١١٢ .

(٩) راجع : المنصف / ٢ : ٧٠ - ٧٢ ، وسر صناعة الإعراب / ٥١٢ - ٥١٤ .

فقد قال في (ما ينصرف وما لا ينصرف) : « وقال محمد بن يزيد : التنوين عندي عوض من حركة الياء لا غير ، وذلك أن الياء كان يجب أن تكون في هذا الباب ساكنة غير محذوفة[١٠] » .

ولا يخرج رأى المبرد – في الحقيقة – عن رأى الخليل وسيبويه ، بل إن هذا صريح لفظه في قوله يتحدث عن الشاعر : « ويجوز له صرف ما لا ينصرف ؛ لأن الأصل في الأشياء أن تنصرف . فإذا اضطر إلى الياء المكسور ما قبلها أن يعربها في الرفع والخفض فعلَ ذلك ؛ لأنه الأصل ، كما قال ابن الرقيات :

لا بارك اللهُ في الغواني هـل   يُصْبِحـــــن إلالهن مُطَّلَبُ

لأن غواني : فواعل ، فجعل آخرها كآخر ضوارب . وقال الآخر :

قد عجبت مني ومن يُعَيْليـا   حتى رأتْني خلَقا مقلولـــيا

لأنه لما بلغ بتصغير (يَعْلَى) الأصلَ صار عنده بمنزلة (يَعْلم) لو سميت به رجلاً ؛ لأنه إذا تَمَّ لم ينصرف . فإنما انصرف باب جوارٍ في الرفع والخفض ؛ لأنه أنقص من باب ضوارب في هذين الموضعين . وكذلك قاضٍ فاعلم ؛ لو سميت به امرأة لانْصرف في الرفع والخفض ؛ لأن التنوين يدخل عوضاً مما حذف منه . فأما في النصب فلا يُجرى ؛ لأنه يتم فيصير بمنزلة غيره مما لا علة فيه[١١] » .

فقوله إن « جوارٍ إنما انصرف في الرفع والخفض ؛ لأنه أنقص من باب ضوارب » ، ونقصه إنما هو بحذف لامه ، يعني أن الصرف ، وهو التنوين ، مقابلٌ لحذف اللام ، وهى الياء . ويزداد ذلك وضوحاً بما قاله عن

---

(١٠) ما ينصرف وما لا ينصرف / ١١٢ .

(١١) المقتضب / ١ : ١٤٢ ، ١٤٣ .

(قاضٍ) إذا سميت به امرأة ، إذ قال إن التنوين يدخل عوضاً مما حذف منه ، أما في النصب فلا يُجرى لعدم وجود محذوف . وهذا يعني أن التنوين في حالتي الرفع والجر عوضٌ عن الحرف المحذوف ، وليس عوضاً عن ذهاب الحركة ، كما روى عن المبرد . كما أنه – بهذا النص – ينتفي ما روى عن المبرد من أن « فيما لا ينصرف تنويناً مقدراً بدليل الرجوع إليه في الشعر ، فحكموا له في جوارٍ ونحوه بحكم الموجود ، وحذفوا لأجله الياء في الرفع والجر ؛ لتوهم التقاء الساكنين ، ثم عوضوا عما حُذفَ التنوينُ الظاهر[١٢] » .

وبهذه النتيجة يبقى الرأى بأن تنوين مثل (جوار) و (غواشٍ) عوضٌ عن الحركة الملغاة رأياً خالصاً للزجاج وحده نابعاً من فهمه الخاص لرأى سيبويه .

---

(١٢) شرح التصريح / ٢ : ٢١٢ .

من آراء الزجاج التي كانت مثار خلاف بينه وبين أبي علي الفارسي ، ومن أجل مثلها ألف الأخير كتابه (الإغفال) ، قول الزجاج : « وكل حرف لزم الفعل فأحدث فيه معنى فله من الإعراب على قسط معناه ، فإن كان ذلك الحرف (أنْ) وأخواتها ، نحو : لن تفعلوا ، و ﴿ يريدون أن يطفئوا ﴾[1] فهو نصبٌ ؛ لأن (أن) وما بعده بمنزلة الاسم ، فقد ضارعت (أنْ) الخفيفة (أنَّ) المشددة وما بعدها ؛ لأنك إذا قلت : ظننت أنك قائم ، فمعناه : ظننت قيامك ، وإذا قلت : أرجو أن تقوم ، فمعناه : أرجو قيامك ، فمعنى (أنْ) وما عملتْ فيه كمعنى (أنّ) المشددة وما عملت فيه ، فلذلك نصبت (أنْ) . وجزمت (لم) ؛ لأن ما بعدها خرج من تأويل الاسم ، وكذلك هى وما بعدها يخرجان من تأويل الاسم[2] » .

وفي موضع آخر يحكي عن سيبويه في تعليل نصب (أنْ) المضارع « أن (إذن) لما يستقبل لا غير في حال النصب ، فجعلها بمنزلة (أنْ) في العمل ، كما جُعلت (لكنّ) نظيرة (إن) في العمل في الأسماء » ، ونقل أن بعض أصحاب الخليل حكى عنه أن (أن) هى العاملة في باب (إذن) ، وعلق الزجاج بأن « كلا القولين حسن جميل ؛ إلا أن العامل - عندي - النصبَ في سائر الأفعال : (أنْ) ، وذلك أجود ، إما أن تقع ظاهرة أو مضمرة ؛ لأن رفع المستقبل بالمضارعة ، فيجب أن يكون نصبه في مضارعة ما ينصب في باب الأسماء ، تقول : أظن أنك منطلق ، فالمعنى : أظن انطلاقك . وتقول : أرجو أن تذهب ، أي : أرجو ذهابك . فـ (أنْ) الخفيفة مع المستقبل كالمصدر ، كما أن (أن) الشديدة مع اسمها وخبرها كالمصدر ، وهو وجه المضارعة[3] » .

(١) سورة التوبة : آية ٣٢ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ١٠٠ ، ١٠١ .
(٣) السابق / ٢ : ٦٣ ، ٦٤ .

وقد نقض الفارسي القواعد المذكورة في نصوص الزجاج بأنه يلزم على هذا أن (إذن) و (كي) لا تنصبان ؛ لأنهما لا تؤولان مع الفعل بعدهما باسم ، ويلزم أيضاً أن (إن) الشرطية لا تجزم لأنها لا ترد المضارع إلى المضيّ ، وأن السين وسوف لهما أثرٌ في الفعل لأنهما يمحضانه للاستقبال[٤] .

ويقدم الزجاج علة أخرى لجزم (لا) الناهيةِ مدخولَها من المضارع ، فيقول : « لأن (لا) التي يُنهى بها تلزم الأفعال دون الأسماء ، وتأثيرها فيها بالجزم ؛ لأن الرفع يدخلها بوقوعها موضع الأسماء ، والنصب يدخلها لمضارعة الناصب فيها الناصب للأسماء ، وليس فيها بعد هذين الحيزين إلا الجزم[٥] » .

وهو هنا يقدم علة جديدة للجزم هى خلو الفعل من موجب الرفع والنصب ، فيخلص الموقع للجزم ، فكأنه يعلل لكل أداة على حدة ، وهو ما لا يوافقه عليه أحدٌ ؛ لأن الأصل في الباب الاطراد .

ومع عدم التسليم بما ورد عن الزجاج في تعليل عمل أدوات النصب والجزم ، يبقى الرأى له خالصاً ؛ دلالة على اجتهاد ، وعلامة على تفرد ، وإشارة إلى شخصية تأبى الذوبان في سابقيها .

(٤) مقدمة المحقق / ١ : ٣٦ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

مِنْ : لابتداء الزمان

يجيز الزجاج أن تكون (مِنْ) لابتداء الزمان ، ففي قوله تعالى : ﴿ لَمَسجدٌ أُسِّسَ على التقوى من أول يوم أَحَقُّ أن تقوم فيه ﴾[1] قال : « وقوله (من أول يوم) دخلت (مِن) في الزمان ، والأصل : منذُ ومُذْ ، هذا أكثر الاستعمال في الزمان ، و (مِنْ) جائزٌ دخولها ؛ لأنها الأصل في ابتداء الغاية والتبعيض . ومثل هذا قول زهير :

لمن الديارُ بقنة الحجــــر أقوينَ من حِجَجٍ ومن شَهْرِ

وقيل : إن معنى هذا : من مَرِّ حجج ومن مَرِّ شهر[2] » .

والزجاج في هذا المذهب ينحو نحو الكوفيين الذين يذهبون إلى جواز استعمال (مِنْ) في الزمان والمكان ، في حين يرى البصريون أنها خاصة بالمكان ، فلا يجوز استعمالها في الزمان[3] .

وأول النحاة الذين قالوا بهذا المذهب ممن لهم مؤلفات وصلت إلينا : بصريٌ ، هو الأخفش الأوسط في (معاني القرآن) عند تعرضه لآية التوبة السابقة حيث قال : « يريد : منذ أول يوم ؛ لأن من العرب من يقول : لم أره من يوم كذا ، يريد : منذ ، و (من أول يوم) ، يريد به أول الأيام[4] » .

أما سيبويه فيقود اتجاه البصريين في أن (مِنْ) لابتداء الغاية في الأماكن ، قال : « وأما (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ، وذلك قولك : من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا ، وتقول - إذا كتبت كتاباً - : من فلان إلى فلان ، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها[5] » .

---

(١) سورة التوبة : آية ١٠٨ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه / ٢ : ٤٧٧ ، ٤٧٨ .

(٣) الإنصاف / ٣٧٠ مسألة (٥٤) .

(٤) معاني الأخفش / ٣٣٧ .

(٥) الكتاب / ٤ : ٢٢٤ .

ومثله في هذا الاتجاه : أبو العباس المبرد الذي قال : « ومنها (مِنْ) ، وأصلها ابتداء الغاية ، نحو : سرت من مكة إلى المدينة ، وفي الكتاب : من فلان إلى فلان ، فمعناه : أن ابتداءه من فلان ومحله فلان[٦] » .

وقال في موضع آخر . « أما (مِن) فمعناه ابتداء الغاية ، وتكون للتبعيض ، وتكون زائدة لتدل على أن الذي بعدها واحدٌ في موضع جميع ، ويكون دخولها كسقوطها . فأما ابتداء الغاية فقولك : سرت من البصرة إلى الكوفة ؛ فقد أعلمته أن ابتداء السير كان من البصرة . ومثله ما يجرى في الكتب ، نحو : من عبد الله إلى زيد ، إنما المعنى أن ابتداء الكلام من عبد الله ، وكذلك : أخذت منه درهما ، وسمعت منه حديثاً ، أي : هو أول الحديث ، وأول مُخْرَج الدرهم[٧] » .

وعلى الرغم من أن المبرد لم يصرح بكون ابتداء الغاية في المكان فإن أمثلته كلها تدخل في هذا القسم ، ولا تخرج في مجملها عن الأمثلة التي وردت في نص سيبويه ، ومن ثم يندفع - بهذا - ما نُسب إلى المبرد من أنه مع الكوفيين ، والأخفش ، وابن درستويه ، يجيزون أن تأتي (مِن) لابتداء الزمان[٨] .

ويلاحظ أن ابن درستويه عاصر الزجاج وتوفى بعده ، فقد عاش بين سنتي ٢٥٨ هـ و ٣٤٧ هـ[٩] ، وهذا يعني أنهما ابنا بيئة ثقافية واحدة ، رائدهما في هذا الرأى هو الأخفش الأوسط دونما شك .

---

(٦) المقتضب / ١ : ٤٤ .   (٧) السابق / ٤ : ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٨) راجـــع : الارتشاف / ٢ : ٤٤١ ، والمغنى / ٢ : ١٤ ، والخزانة / ٣ : ٣٣٢ ، ٩ : ٤٤٠ ، وشرح التصريح / ٢ : ٨ .

(٩) راجع : الأعلام / ٤ : ٧٦ .

وقد سار متأخرو النحاة على مذهب الإجازة[10] ، على الرغم مما سِيقَ من حجج لدحضها ، من تقدير مجرور غير زمان حُذف وأقيم الزمان المضاف إليه مُقامه ، حتى يطرد الباب - كما قالوا - على وتيرة واحدة[11] .

---

(١٠) راجع : الارتشاف / ٢ : ٤٤١ ، والبحر / ٥ : ٩٩ ، وشرح ابن عقيل / ٢٦١ ، وأوضح المسالك / ٣ : ٢١ ، ٢٢ ، والأشموني / ٢ : ٢١١ .

(١١) راجع : رصف المباني / ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، والإنصاف مسألة (٥٤) .

المصدر المؤول بعد (لو)

إذا وقعت (أن) المفتوحة الهمزة بعد (لو) ، كما في قوله تعالى : ﴿ ولو أنهم آمنوا واتقوا لَمثوبةٌ من عند الله خيرٌ ﴾[1] ، ﴿ ولو أنا كتبنا عليهم ﴾[2] ، ﴿ ولو أنهم فعلوا ما يُوعظون به ﴾[2] ، ﴿ ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم ﴾[3] ، فإن (أنّ) تؤول مع اسمها وخبرها بمصدر يقع مبتدأ محذوفَ الخبر ، في رأى بعض النحاة ، وفاعلا لفعل محذوف في رأى آخرين . وهناك شبه إجماع من المصادر على نسبة الرأى الثاني للكوفيين ، والمبرد ، والزجاج ، والزمخشري[4] .

ولا يعنينا من هذا كله إلا التثبُّت من رأى الزجاج حول هذه القضية .

في قوله تعالى : ﴿ ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله ﴾[5] قال : « أنَّ : في موضع رفع ، المعنى : لو وقع مجيئهم في وقت ظلمهم أنفسهم مع استغفارهم ﴿ لوجدوا الله تواباً رحيماً ﴾[6] » .

وفي النص السابق يبدو من تقديره المعني بـ (لو وقع مجيئهم) أن المصدر المؤول فاعلٌ لفعل مقدر بعد (لو) ، وبهذا يتفق التخريج مع ما نسب إليه . بيد أنه في قوله تعالى : ﴿ ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ما فعلوه إلا قليلٌ منهم ﴾ قال : « لو : يمنع بها الشئ لامتناع غيره . تقول : لو جاءني زيدٌ لجئتُه ، المعنى : إن مجيئي امتنع لامتناع مجيئ زيد ، فحقها أن يليها الأفعال . إلا أن (أنّ) المشددة تقع

---

(1) سورة البقرة : آية ١٠٣ . (٢) سورة النساء : آية ٦٦ .

(٣) سورة الحجرات : آية ٥ .

(٤) راجـــع : ارتشاف الضرب / ٢ : ٥٧٣ ، وشرح ابن عقيل / ٣٩٧ ، والمغني / ١ : ٢١٤ ، وأوضح المسالك / ٤ : ٢٣٠ ، والأشموني / ٤ : ٤١ ، وشرح التصريح / ٢ : ٢٥٩ .

(٥) سورة النساء : آية ٦٤ . (٦) معاني القرآن وإعرابه / ٢ : ٧٠ .

بعدها ؛ لأن (أن) في اللغة تنوب عن الاسم والخبر ، تقول : ظننت أنك عالم ، وهذا كقولك : ظننتك عالماً ، والمعنى : ظننت علمك ، فالمعنى في (أن) بعد (لو) أنها نابت عن الفعل والاسم ، كما نابت عن الاسم والخبر . فالمعنى في قوله : ﴿ ولو أنا كتبنا عليهم ﴾ كالمعنى في : لو كتبنا عليهم . وجائز أن يكون مضمراً الفعلُ مع (أنَّ) مع وقوعٍ قابلَها ؛ المعنى : ولو وقع وكتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ما فعلوه إلا قليلٌ منهم[٧] » .

وفي النص السابق ينحو الزجاج نحواً آخر في التخريج ؛ فهو يعترف لـ (لو) بأنها مختصة بالدخول على الأفعال ، لكن (أن) وما دخلت عليه في الآية وأمثالها تنوب عن الفعل والاسم ، كما نابت عن المفعولين إذا وقعت بعد (ظن) ، ومن ثم فالجملة مكتملة لا حاجة بها إلى ما يكمل معناها ، ويكون تقدير الزجاج في النص السابق تقدير إعراب . أما تقديره الأخير بجواز إضمار الفعل مع (أنّ) مع وقوعٍ قابلها ، على أن المعنى : ولو وقع وكتبنا ، فلا أعرفه لغيره ، ولا أفهم مراده منه حق الفهم !! .

ومما يختص بـ (لو) أيضاً ما نُسب إليه من أنه يقول في آية سورة البقرة بوقوع جواب (لو) جملة اسمية ؛ قال أبو حيان : « ولا يكون الجواب جملة اسمية . فأما قوله تعالى ﴿ ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة ﴾ فالجواب محذوف ، واللام جواب قسم محذوف . وقال الزجاج : (لمثوبة) في موضع الجواب ، كأنه قال : لأثيبوا[٨] » . ويقول السيوطي : « وقال الزجاج : بل هى جواب (لو) ، واللام هى الداخلة في جوابها[٩] » .

ونص أبي حيان أقرب إلى نص الزجاج الذي يقول : « مثوبةٌ : في موضع جواب (لو) ، لأنها تُنبئ عن قولك : (لأثيبوا) ، ومعنى الكلام : أن

(٧) السابق / ٢ : ٧١ .

(٨) الارتشاف / ٢ : ٥٧٤ ، وفي النص : كأنه قال : لا تثيبوا ، وهو تحريف واضح .

(٩) همع الهوامع / ٢ : ٦٦ .

ثواب الله خيرٌ لهم من كسبهم بالكفر والسحر[10] » .

ولا أرى في نص الزجاج تصريحاً بكون الجملة الاسمية جواب (لو) ، وما أفهمه من نصه أنها دالة على الجواب ، وليست جواباً ، فضلاً عن أن هذا الرأى - في الحقيقة - ليس له ، وإنما هو للأخفش الأوسط ، الذي كان أصرح عبارة وأوضح مراداً في قوله : « فليس لقوله ﴿ ولو أنهم آمنوا واتقوا ﴾ جواب في اللفظ ، ولكنه في المعنى ، يريد : لأثيبوا ، فاستغنى به عن الجواب ، وقوله : (لمثوبة) هذه اللام للابتداء ، كما فسرت لك[11] » .

فالزجاج تابعٌ في الرأى وليس منشئا له ، ولأمر ما نُسب إلى الأخفش أيضاً أن المصدر المؤول فاعل ثبت مضمراً[12] .

والاتجاه السائد في الإعراب أن يكون المصدر المؤول فاعلاً بفعل هو شرط (لو) ، وهو الاتجاه الذي بدأ به المبرد ، وتابعه عليه كثير من النحاة من بعده[13] .

---

(١٠) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ١٨٧ .

(١١) معاني الأخفش / ١٤٢ .

(١٢) شرح التسهيل / ٤ : ٩٨ .

(١٣) المقتضب / ٣ : ٧٧ ، ٧٨ ، وراجع : إعراب النحاس / ١ : ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٤٦٧ ، ورصف المباني / ٣٥٩ .

الجزم بلام الأمر محذوفة

يجيز الزجاج أن يُجزم المضارع بلام الأمر محذوفة ، وقد صرح بذلك في قوله تعالى : ﴿ قلْ لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة ﴾[1] حيث قال : « ويقيمون جزم على جواب الأمر ، وفيه غير وجه ؛ أجودها أن يكون مبنياً لأنه في موضع الأمر . وجائزٌ أن يكون مجزوماً بمعنى اللام إلا أنها أسقطت لأن الأمر قد دل على الغائب بـ (قل) ، تقول : قل لزيد ليضربْ عمرا ، وإن شئت قلت : قل لزيد يضربْ عمرا ، ولا يجوز : قل يضرب زيد عمرا ههنا بالجزم ، حتى تقول : ليضربْ ؛ لأن لام الغائب ليس ههنا منها عوض إذا حذفتها . وفي وجه ثالث : على جواب الأمر ، على معنى : قل لعبادي الذين آمنوا أقيموا الصلاة يقيموا الصلاة ؛ لأنهم إذا آمنوا وصدقوا فإن تصديقهم بقبول أمر الله عز وجل[2] » .

أما القول بكون (يقيموا) مبنياً ؛ لأنه في موضع الأمر ، فلا أعرفه لنحوي ، ولم أقرأه في مصدر آخر من مصادر النحو وإعراب القرآن ، مما اطلعت عليه . لكن جزمه في جواب الأمر واردٌ في قول الفراء عند تعليقه على هذه الآية : « جُزمت (يقيموا) بتأويل الجزاء ، ومعناه – والله أعلم – معنى أمر ؛ كقولك : قل لعبد الله يذهبْ عنا ، تريد : اذهب عنا ، فجُزم بنية الجواب للجزم ، وتأويله الأمر ، ولم يُجزم على الحكاية . ولو كان جزمه على محض الحكاية لجاز أن تقول : قل لك تذهب يا هذا . وإنما جزم كما جزم قوله : دَعْهُ يَنَمْ ، ﴿ فذروها تأكل ﴾[3] ، والتأويل – والله أعلم – ذروها فلتأكل . ومثله : ﴿ قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون ﴾[4] ، ومثله : ﴿ وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن ﴾[5] »[6] .

---

(1) سورة إبراهيم : آية ٣١ .
(2) معاني القرآن وإعرابه / ٣ : ١٦٢ ، ١٦٣ .
(3) سورة هود : آية ٦٤ .
(4) سورة الجاثية : آية ١٤ .
(5) سورة الإسراء : آية ٥٣ .
(6) معاني الفراء / ٢ : ٧٧ .

ويبقى قول الزجاج بجواز حذف لام الأمر مع بقاء الفعل مجزوماً بينه وبين الكسائي ، فقد نسبه كل من ابن مالك ، وابن هشام ، والسيوطي ، إلى الكسائي وحده[7] ، وكذا فعل أبو حيان في (ارتشاف الضرب)[8] ، في حين جعله مذهب الاثنين في (البحر المحيط)[9] .

فإذا ما أخذنا في الحسبان أن الكسائي توفى سنة ١٨٩ هـ عن سبعين سنة ، أي قبل وجود الزجاج نفسه على ظهر الحياة ، وأضفنا إلى ذلك ما اعترف به الزجاج من أنه نظر في علم الكوفيين في بداية الأمر وانقطع إليه واستكثر منه[10] ، سلم الرأى للكسائي ، وكان الزجاج فيه تابعاً له .

أما سيبويه فيجعل حذف اللام خاصاً بلغة الشعر ، قال : « واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر ، وتعمل مضمرة ، كأنهم شبهوها بـ (أنْ) إذا أعملوها مضمرة ، وقال الشاعر :

محمدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نفسٍ   إذا ما خفْتَ من شيءٍ تبالا

وإنما أراد : لِتَفْدِ . وقال متمم بن نويرة :

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي   لك الويلُ حُرَّ الوجه أوَيبْكِ من بكـــى

أراد : لِيَبْكِ . وقال أحيحة بن الجلاح :

فمن نال الغنى فليصطنعْــه   صنيعتَه ويجهدْ كلَّ جهدِ[11] »

ويرفض المبرد إضمار اللام حتى في الشعر ، فيقول : « والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر ، ويستشهدون على ذلك بقول

---

(٧) شرح التسهيل / ٤ : ٦٠ ، والمغني / ١ : ١٨٧ ، وهمع الهوامع / ٢ : ٥٥ .

(٨) ارتشاف الضرب / ٢ : ٥٤٢ .   (٩) البحر / ٥ : ٤٢٦ .

(١٠) راجع : مجالس الزجاجي / ١٢٥ ، والأعلام / ٤ : ٢٨٣ .

(١١) الكتاب / ٣ : ٨ ، ٩ .

متمم بن نويرة [وذكر البيت السابق] ، وقول الآخر [وذكر : محمد تفد ...] ، ثم علق على ذلك بقوله : « فلا أرى ذلك على ما قالوا ؛ لأن عوامل الأفعال لا تُضمر ، وأضعفها الجازمة ؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء . ولكن بيت متمم حُمل على المعنى ؛ لأنه إذا قال : فاخمشى فهو في موضع : فلتخمشي ، فعطف الثاني على المعنى . وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف ، على أنه في كتاب سيبويه على ما ذكرتُ لك[١٢] » .

وتمثل اتجاهات الكسائي ، وسيبويه ، والمبرد ، الاتجاهات الثلاثة البارزة في حذف لام الأمر ، لم يخرج عليها إلا رأى ابن مالك الذي يفترق عن رأى الكسائي والزجاج في أن الأخيرين يشترطان تقدُّمَ أمرٍ بالقول ، والأول يجيز الحذف في الاختيار بعد القول ولو كان غير أمر[١٣] .

أما الرأى السائد في مؤلفات النحو بعد هؤلاء الأعلام فهو عدم حذف اللام ، إلا في ضرورة الشعر ، وهو الاتجاه الذي قاده إمام النحاة سيبويه[١٤] .

---

(١٢) المقتضب / ٢ : ١٣٠ ، ١٣١ .

(١٣) راجـــع : شرح الكافية الشافية / ١٥٦٩ ، ١٥٧٠ ، والمغني / ١ : ١٨٧ ، وهمع الهوامع / ٢ : ٥٦ .

(١٤) راجـــع : الأصول / ٢ : ١٥٧ ، والمقرب / ٢٩٨ ، وشرح المفصل / ٧ : ٣٤ ، ٣٥ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٩ : ٢٤ ، ورصف المباني / ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، والمغني / ٢ : ١٧٢ ، والإنصاف / ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ .

كَلا : هل تأتي للاستفتاح ؟

نسب أبو حيان إلى الزجاج أن مذهبه إتيان (كلا) للاستفتاح بمنزلة (ألاَ) ، وهو مذهب أبي حاتم أيضاً[١] .

وقد استقصيت ما ورد في القرآن الكريم من آيات وردت فيها (كلا) ، فوجدتها اثنتين وثلاثين ، تعرض الزجاج في تسعٍ منها فقط لمعنى (كلا) ، فلم يزد عن أنها حرف ردع وتنبيه ، وهو ما ينفي عنه الرأى الذي نسبه إليه أبوحيان[٢] .

وهذا متفق كثيراً مع ما نسبه إليه ابن هشام حيث قال : « كلا - عند سيبويه ، والخليل ، والمبرد ، والزجاج ، وأكثر البصريين - حرفٌ معناه الردع والزجر ، لا معنى لها عندهم إلا ذلك[٣] » .

---

(١) ارتشاف الضرب / ٣ : ٢٦٢ .

(٢) راجع : معاني القرآن وإعرابه / ٣ : ٣٤٥ ، ٤ : ٢٢ ، ٨٥ ، ٩٢ ، ٢٥٤ ، ٥ : ٢٢١ ، ٢٥٤ ، ٢٩٨ ، ٣٥٧ .

(٣) المغني / ١ : ١٦٠ ، وراجع : رصف المباني / ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

تركيب (مهما)

نسب أبو حيان في (الارتشاف) إلى الأخفش ، والزجاج ، والبغداديين ، أن مهما مركبة من (مَهْ) بمعنى : اسكُتْ ، و (ما) الشرطية[١] .

أما الأخفش فكل ما قاله عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿ وقالوا مهما تأتنابه من آية ... ﴾[٢] أن « مهما : من حروف المجازاة ، وجوابها : فما نحن[٣] » .

وعند تعرضه للآية السابقة قال الزجاج : « زعم بعض النحويين أن أصل (مهما) : ما تأتنا به [كذا ، والسياق ، والتعليق بعدُ يقتضي أن يكون : ما ما تأتنابه] ، ولكن أبدل من الألف الأولى الهاء ؛ ليختلف اللفظ ، فـ (ما) الأولى هى (ما) الجزاء ، و (ما) الثانية هى التي تزاد تأكيداً للجزاء . ودليل النحويين على ذلك أنه ليس شئ من حروف الجزاء إلا و (ما) تزاد فيه ، قال الله جل ثناؤه : ﴿ فإمّا تثقفنهم في الحرب فشَرِّدْ بهم مَنْ خلفهم ﴾[٤] ، كقولك : إن تثقفهم في الحرب فشردهم . وقوله : ﴿ وإما تعرضَنّ عنهم ﴾[٥] أيضاً ، وهذا في كتاب الله كثير . وقالوا : جائزٌ أن تكون (مَهْ) بمعنى الكف ، كما تقول : مَهْ ، أي اكفف ، وتكون (ما) الثانية للشرط والجزاء ، كأنهم قالوا – والله أعلم – اكفُفْ ما تأتينا به من آية . والتفسير الأول هو الكلام ، وعليه استعمال الناس . وهذا ليس فيما فيه من التفسير شئ ؛ لأنه يخل اختلاف هذين التفسيرين بمعنى الكلام[٦] » .

والنص ناطق بأن الزجاج مجرد حاكٍ للرأى ، فضلاً عن تجاوزه ، وتفضيل الرأى الأول عليه ، ومن ثم تكون نسبة أبي حيان هذا الرأى للزجاج غير معتمدة على أساس من أقواله .

---

(١) الارتشاف / ٢ : ٥٤٧ .
(٢) سورة الأعراف : آية ١٣٢ .
(٣) معاني الأخفش / ٣٠٨ .
(٤) سورة الأنفال : آية ٥٧ .
(٥) سورة الإسراء : آية ٢٨ .
(٦) معاني القرآن وإعرابه / ٢ : ٣٦٩ .

عطف الاسم على الفعل ، والعكس

نسب أبو حيان في (الارتشاف) إلى المازني ، والمبرد ، والزجاج ، أنهم يمنعون عطف الاسم على الفعل ، كما يمنعون العكس[1] .

وما قاله الزجاج في قوله تعالى : ﴿ أَوَ لَمْ يروا إلى الطير فوقهم صافاتٍ ويقبضن ﴾[2] هو : « بين لهم بخلق السموات والأرضين مادلهم على توحيده ، وبين لهم بتسخير الطير في جو السماء صافاتٍ أجنحتهن وقابضاتِها ، ﴿ما يمسكهن إلا الرحمن ﴾[2] بقدرته[3] » .

ولم يتعرض الزجاج لشئ من هذا في قوله تعالى : ﴿ إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً ﴾[4] ، ولا قوله عز وجل : ﴿ فالمغيرات صبحاً فأثرْن به نقعا ﴾[5] مما يمكن أن يكون مثاراً لمثل هذا النوع من العطف .

وعلى الرغم من خلو نص الزجاج السابق من التصريح بشئ يخص هذه القضية ، فإن قوله : (وبين لهم بتسخير الطير في جو السماء **صافاتٍ وقابضاتِها**) ، بما يحويه من تفسير الفعل (يقبض) باسم الفاعل (قابضات) ، يدل على كون الفعل معطوفاً على اسم الفاعل قبله .

---

(١) الارتشاف / ٢ : ٦٦٥ .

(٢) سورة الملك : آية ١٩ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه / ٥ : ٢٠٠ .

(٤) سورة الحديد : آية ١٨ ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه / ٥ : ١٢٦ .

(٥) سورة العاديات : الآيتان : ٣ ، ٤ ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه / ٥ : ٣٥٣ .

مجئ (غير) مُعَرَّفة

نسب الرضى في (شرح الكافية) إلى الزجاج أنه قال : « إذا أضفت غيرا إلى معرَّف له ضد واحدٌ فقط تعرَّف (غير) ؛ لانحصار الغيرية ؛ كقولك : عليك بالحركة غير السكون ، فلذلك كان قوله تعالى : ﴿ غير المغضوب عليهم ﴾[1] صفة ﴿ الذين أنعمتَ عليهم ﴾[1] ؛ إذْ ليس لمن رضى الله تعالى عنهم ضدٌّ غير المغضوب عليهم ، فيعرف ﴿ غير المغضوب عليهم ﴾ لتخصصه بالمرضىّ عنهم . وكذا إذا اشتهر شخص بمماثلتك في شئ من الأشياء ، كالعلم أو الشجاعة أو نحو ذلك ، فقيل : جاء مِثْلُك ، كان معرفة ، إذا قصد الذي يماثلك في الشئ الفلاني ، والمعرفة والنكرة بمعانيهما ، فكل شئ خلص لك بعينه من سائر أمته فهو معرفة » . ثم قدم الرضىُ أيضاً قَدْحاً فيما سبق ، نَسَبَهُ إلى ابن السراج من أن ما سبق لا يستقيم مع قوله تعالى : ﴿ ربنا أخرجْنا نعمل صالحاً غير الذي كنا نعمل ﴾[2] ، مع أن معنى ﴿ غير الذي كنا نعمل ﴾ أي : الصلاح ؛ لأن عملهم كان فساداً ، وكذا في قول الشاعر :

* إن قلت خيراً قال شراً غيرَهُ *

وأجاب الرضى بأن غيرا على البدل ، لا الصفة ، أو حُمل على الأكثر مع كونه صفة ؛ لأن الأغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف[3] .

وما ورد في نص الزجاج لا يستقيم مع هذا المروىّ ؛ ففيه أن (غير) تخفض على وجهين : « على البدل من (الذين) ، كأنه قال : صراط غير المغضوب عليهم . ويستقيم أن يكون ﴿ غير المغضوب عليهم ﴾ من صفة

(١) فاتحة الكتاب : آية ٧ .

(٢) سورة فاطر : آية ٣٧ .

(٣) شرح الكافية / ١ : ٢٧٥ .

(الذين) ، وإن كان (غير) أصله أن يكون في الكلام صفة للنكرة ، تقول : مررت برجل غيرك ، فـ (غيرك) صفة لـ (رجل) ، كأنك قلت : مررت برجل آخر ، ويصلح أن يكون معناه : مررت برجل ليس بك . وإنما وقع ههنا صفة لـ (الذين) ؛ لأن (الذين) ههنا ليس بمقصود قصدهم ، فهو بمنزلة قولك : إني لأمر بالرجل مثلك فأكرمه . ويجوز نصب (غير) على ضربين : على الحال ،وعلى الاستثناء[٤] » .

ومعنى ما سبق أن (غير) وقع صفة لـ (الذين) لأنها تشبه النكرة ، وهذا معنى قوله : (إن (الذين) ههنا ليس بمقصود قصدهم) ، وليس لأن (غير) تعرفت بإضافتها إلى معرفٍ له ضدٌ واحد .

وقد سبق (البغدادي) في (الخزانة) إلى لمح ما سبق ، وأورد نص الزجاج في (معاني القرآن) ، ونص ابن السراج في (الأصول) الذي ليس فيه ردٌ على الزجاج - كما زعم الرضى - ولا شعر يستشهد به كما روى في (شرح الكافية)[٥] .

---

(٤) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ٥٣ .

(٥) راجع : الخزانة / ٤ : ٢٠٧ - ٢٠٩ ، والأصول / ٢ : ٥ .

أَفْعِلْ به : بين الأمر الشكلي والأمر الحقيقي

نسب كلٌّ من أبي حيان ، والأشموني ، والشيخ خالد الأزهري ، إلى الفراء والزجاج والزمخشري وابن خروف ، أنهم يرون الفعل في مثل (أَكْرِمْ بزيدٍ) أمراً حقيقياً ، وأن الهمزة فيه للنقل ، و (بزيد) مفعول ، والباء زائدة[1] .

والذي ورد في (معاني القرآن) لا يؤيد هذه الرواية عن الزجاج ؛ ففي قوله تعالى : ﴿ أَبْصِرْ به وأَسْمِعْ ﴾[2] قال : « أجمعت العلماء أن معناه : ما أسمَعَهُ وأَبْصَرَهُ . أي : هو عالم بقصة أصحاب الكهف وغيرهم[3] » .

وفي قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بهم وأَبْصِرْ يومَ يأتوننا ﴾[4] قال : « المعنى : ما أَسْمَعَهم وأَبْصَرَهم يوم القيامة ؛ لأنهم شاهدوا من البعث وأمر الله عز وجل ما يسمع ويبصر بغير إعمال فكر وتروية . وما يُدعون إليه من طاعة الله – جل جلاله – في الدنيا يحتاجون فيه إلى فكر ونظر ، فضلُّوا عن ذلك في الدنيا ، وآثروا اللهو على الهوى[5] » .

وقوله في الآيتين إن المعنى : ما أسمعه وأبصره ، أو : ما أسمعهم وأبصرهم ، يعني أنه يُسَوِّى بين الصيغتين ، مما يمكن أن يُعد دليلاً في جانب كون صيغة (أَفْعِلْ به) ماضياً جاء على صورة الأمر ، كما ذهب إلى ذلك الجمهور .

---

(١) ارتشاف الضرب / ٣ : ٣٥ ، والأشموني / ٣ : ١٩ ، وشرح التصريح / ٢ : ٨٨ .

(٢) سورة الكهف : آية ٢٦ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه / ٣ : ٢٨٠ .

(٤) سورة مريم : آية ٣٨ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه / ٣ : ٣٣٠ .

هيهات : اسمٌ

نسب الزمخشريُّ ، وأبو حيان ، والأشموني ، إلى الزجاج أنه يعد (هيهات) اسماً بمعنى البعد[1] . وهذا حقيقة رأى الزجاج في معالجته لقوله تعالى : ﴿ هيهات هيهات لما تُوعدون ﴾[2] ، فقد قدم فيها قراءات ولغات متعددة ، لكن المهم هو قوله : « فمن فتحها – وموضعها الرفعُ ، وتأويلها : البعدُ لما توعدون – فلأنها بمنزلة الأصوات ، وليست مشتقة من فعل ، فبُنيت هيهاه كما بُنيت ذَيّه وذيَّهْ . فإذا كسرت جعلتَها جمعاً وبنيتَها على الكسر . قال سيبويه : هى بمنزلة : علقاه ، يعني : في تأنيثها[3] » ، ثم يقول : « ويقال : أيهات في معنى هيهات . ويقال هيهات ما قلت ، وهيهات لما قلت . فمن قال : هيهات ما قلت فمعناه : البعدُ ما قلت ، ومن قال : هيهات لما قلت فمعناه : البعد لقولك ، وأنشدوا :

فأيهات أيهات العقيق ومَنْ به وأيهات خلٌّ بالعقيق نواصله

فأما من نون (هيهات) فجعلها نكرة ، ويكون المعنى : بُعْدٌ لما توعدون[4] » .

أما المبرد – أستاذ الزجاج – فعدّها ظرفاً غير متمكن ؛ لإبهامه ، ولأنه بمنزلة الأصوات ، وتأويلها : في البُعْد[5] .

ويحكي ابن جني عن أبي علي ما يبدو أنه تعليق على مذهب المبرد السابق ، فيقول : « وكان أبو علي – رحمه الله – يقول في هيهات : أنا أفتى مرة بكونها اسماً سُمى به الفعل ، كصَهْ ومَهْ ، وأفتي مرة بكونها ظرفاً ، على قدر ما يحضرني في الحال . وقال مرة أخرى : إنها وإن كانت ظرفاً فغير

(١) الكشاف / ٣ : ٣٢ ، والبحر /٦ : ٤٠٥ ، وارتشاف الضرب /٣ : ٢٠٧ ، والأشموني /٣ : ١٩٩ .

(٢) سورة المؤمنون : آية ٣٦ . (٣) معاني القرآن وإعرابه / ٤ : ١٢ .

(٤) السابق / ٤ : ١٣ .

(٥) المقتضب / ٣ : ١٨٢ ، ١٨٣ ، وانظر : الأشموني / ٣ : ١٩٩ .

ممتنع أن تكون مع ذلك اسماً سُمي به الفعل ، كـ : عندك ، ودونك[٦] » .

ويرى ابن جني نفسُه أن الاسم يرتفع بعدها كما يرتفع الفاعل بفعله . وأما قوله :

هيهات من منخرقٍ هيهاؤُه

فهذا كقولك : بَعُدَ بُعْدُه . وهذا معناه أنها – عند ابن جني – اسمُ فعل يقوم بوظيفته[٧] .

ويبدو من نص النحاس أنه متابع لأستاذه الزجاج في رأيه ، فقد قال : « من قال : (هيهات هيهات لما توعدون) وقف بالهاء عند سيبويه والكسائي لا غير ؛ لأنها واحدة ، وبُنيت على الفتح ، وموضعها رفعٌ ؛ لأن المعنى : البعدُ ؛ لأنها لم يُشتق منها فعلٌ ، فهي بمنزلة الحروف ، فاختير لها الفتح لأن فيها هاء التأنيث ، فهي بمنزلة اسم ضُم إلى اسم كخمسة عشر[٨] » .

وعلى الرغم من شهرة الزجاج في مصادر النحو وإعراب القرآن بأنه صاحب هذا الرأى فإن مصدره الأول – على ما أرى – قول الفراء في تعليقه على الآية السابقة : « فمن لم يدخل اللام رفع الاسم ، ومعنى هيهات : بعيدٌ ، كأنه قال : بعيدٌ ما تُوعدون ، وبعيدٌ العقيق وأهله . ومن أدخل اللام قال : هيهات أداة ليست بمأخوذة من فعل بمنزلة : بعيد وقريب ، فأدخلت لها اللام ، كما يقال هلُمَّ لك ، إذ لم تكن مأخوذة من فعل . فإذا قالوا : أقبلْ لم يقولوا : أقبل لك ؛ لأنه يحتمل ضمير الاسم[٩] » .

---

(٦) الخصائص / ١ : ٢٠٦ .

(٧) السابق / ٣ : ٤٢ ، ٤٣ .

(٨) إعراب القرآن / ٣ : ١١٤ .

(٩) معاني الفراء / ٢ : ٢٣٥ .

فليس بين تأويل الفراء لـ (هيهات) بمعنى : بعيد ، وتأويل الزجاج لها بمعنى : البعد ، إلا ما بين الصفة المشبهة والمصدر ، وإن دخلا معاً في دائرة الأسماء قسيماً مقابلا للأفعال والحروف ، مما يعني أن الزجاج متأثر فيما ذهب إليه برأي الفراء . ولا ينبغي أن ننسى اعتراف الزجاج بتأثره في بداية حياته بالنحو الكوفي ، وانقطاعه إليه ، واستكثاره منه ، مما يزكي النتيجة التي توصلنا إليها من تأثره في هذا الرأى بما ذهب إليه الفراء .

اشتقاق (ابن)

ذكر السيوطيُّ الزجاجَ في عداد جماعة من المتقدمين أفردوا الاشتقاق بالتأليف[١] ، ونسب إليه أبو حيان أنه يرى أن كل كلمة مشتقة من الأخرى[٢] ، وقد أورد محقق (معاني القرآن وإعرابه) تحت عنوان (مذهب الزجاج الاشتقاقي) أنه « يرى أن كل لفظتين اتفقتا في بعض الحروف ، وإن نقصت حروف إحداهما عن حروف الأخرى ، فإن إحداهما مأخوذة من صاحبتها[٣] » .

ولم نشأ التعرض لهذا الموضوع اكتفاء بدراسة محقق الكتاب ، محيلين على مواضع من (معاني القرآن وإعرابه) تعضده ، وأخرى في مصادر اللغة تنقضه ، حتى لا نكرر ما قيل حول هذه القضية[٤] .

وعن لفظة (ابن) يقول الزجاج : « والبنوة ليست بشاهد قاطع في الواو ، لأنهم يقولون : الفتوة ، والفَتَيان في التثنية ، قال عز وجل : ﴿ ودخل معه السجنَ فَتَيَانِ ﴾[٥] . فابن : يجوز أن يكون المحذوف منه الواو أو الياء ، وهما عندي متساويان[٦] » .

ويقول النحاس : « سمعت أبا إسحاق يقول : المحذوف منه ياء ، كأنه من بنيت[٧] » .

---

(١) المزهر / ١ : ٣٥١ .   (٢) الارتشاف / ١ : ١٣ ، ١٤ .

(٣) مقدمة المحقق / ١ : ٣١ .

(٤) راجع : معاني القرآن وإعرابه / ١ : ٢٠٢ ، ٢٣٢ ، ٢٥٧ ، ٢٧٩ ، ٢٩١ ، ٣٠٥ ، ٢ : ١٤٦ ، ١٥٨ ، ٤ : ٣١٤ على سبيل الأمثلة ، وانظر : مجالس العلماء للزجاجي / ٩٢ ، ٩٣ ، والخصائص / ١ : ٢٤٨ ، والممتع / ١ : ٤١ ، ٤٦ .

(٥) سورة يوسف : آية ٣٦ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ١٣١ .

(٧) إعراب القرآن / ١ : ٢١٧ .

ولا يُعرف هذا المذهب لغير الزجاج ؛ فأستاذه المبرد يقول : « فأما الذاهب من الأب والأخ فقد بان لك أنهما واوان . وقلنا كذلك في ابن . فإن قال قائل : فما الدليل عليه وليس براجع في تثنية ولا جمع ما دل على أحدهمادون الآخر ؟ قلنا : نستدل بالنظائر . أما (ابن) فإنك تقول في مؤنثه : ابنة ، وتقول : بنت ، من حيث قلت : أخت ، ومن حيث قلت : هنت ، ولم نر هذه التاء تلحق مؤنثاً إلا ومذكره محذوف الواو . يدلك على ذلك : أخوان . ومن رد في (هن) قال : هنوات[8] » .

وقد فصل الأشموني هذا الإجمال البادي في لفظ المبرد ، حيث دلّل على كون لام (ابن) واواً ، لا ياءً ، بثلاثة أمور[9] :

الأمر الأول : أن الغالب فيما حذف لامه أن يكون المحذوف واواً لا ياء .

الأمر الثاني : أنهم قالوا في مؤنثه : بنت ، فأبدلوا التاء من اللام ، وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء .

الأمر الثالث : قولهم : البنوة ، بالواو .

ويبقى رأى الزجاج هذا رأياً فرداً لصاحبه ، لم يأخذ به غيره ، ولم يسلم به لغوي ممن أتوا بعد الزجاج ، ويُورَدُ - حين يُورد - في مقام الحكاية ، لكي يتم رفضه والتسليم بالرأى الآخر ، وهو أن لام (ابن) واو .

---

(٨) المقتضب / ١ : ٢٢٩ .

(٩) الأشموني / ٤ : ٢٧٥ ، وانظر مادة (بنى) في الصحاح / ٦ : ٢٢٨ ، واللسان / ١٨ : ٩٦ ، والقاموس / ٤ : ٣٠٧ .

فِعْلة : اسمُ جمع ، لا جمع تكسير

في قول الله تعالى : ﴿ إذْ أوى الفتيةُ إلى الكهف ﴾[1] قال الزجاج : « والفتية : جمع فتى ، مثل : غلام وغِلْمة ، وصبيِ وصِبْية . **وفِعْلةٌ من أسماء الجمع ، وليس بناءً يُقاس عليه** ، لا يجوز : غراب وغِرْبة ، ولا : غني وغِنْية[2] » .

ومعنى النص السابق أن الزجاج لا يعد (فِعْلة) من أبنية الجموع ، وإنما يعده اسم جمع لا ينقاس ، وهو رأىٌ لم يُعرف لأحد من سابقيه ؛ فسيبويه يقول : « فأبنية أدنى العدد : أَفْعُلٌ نحو : أكْلُب ، وأكعُب . وأفعال نحو : أجمال ، وأعدَال ، وأحمال . وأَفْعِلة نحو : أجرية ، وأنصبة ، وأغربة . وفِعْلة نحو : غِلْمة ، وصبية ، وفتية ، وإخوة ، وولدة[3] » .

والمبرد يقول : « فإن كان المذكر من ذوات الثلاثة كانت له أبنية تدل على أقل العدد . فمن ذلك ما كان على أَفْعُل نحو : أكلب ، وأفرخ ، وأكبُش . وما كان على أفعال نحو : أجمال ، وأقتاب ، وأمثال . وما كان على أفْعلة نحو : أحمرة ، وأقفزة ، وأجرية . وما كان على فِعْلة نحو : صِبْية وغِلمة ، وفِتْية[4] » .

لكن هذا الرأى عُرف لمعاصره ابن السراج الذي قال : « باب ما هو اسمٌ يقع على الجميع ، ولم يُكسَّر عليه واحده وهو من لفظه . وذلك نحو رَكْب ، وسَفْر ، وطائر وطَيْر ، وصاحب وصَحْب . ألا ترى أنك تقول في التصغير : رُكيب وسفير . ولو كان تكسيراً لرد إلى الواحد . وقبل ذلك : أديم وأَدَمٌ ، وعمود وعَمَد ، وحلْقة وحلَق ، وفَلْكة وفلك ، ومن ذلك : الجامل ، والباقر ، **وأخ وإخْوَة**[5] » .

---

(١) سورة الكهف : آية ١٠ . (٢) معاني القرآن وإعرابه / ٣ : ٢٧٠ .
(٣) الكتاب / ٣ : ٤٩٠ . (٤) المقتضب / ٢ : ١٥٤ .
(٥) الأصول / ٣ : ٣١ ، وانظر أيضاً : ٢ : ٤٣٠ .

ومصادر النحو المتأخرة عن كل من الزجاج وابن السراج تنسبه للأخير(٦) ، ولا أعلم مصدراً نسبه للزجاج ، فلمن الرأى ؟ و من منهما المتأثر بالآخر ؟ .

لا يمكننا القطع بنسبة الرأى لأحدهما دون الآخر ، لكن ما ورد في كتب التراجم يرجح أن يكون الزجاج هو صاحب الرأى ، وأن يكون ابن السراج قد أفاده منه ، فقد توفى الزجاج وقد بلغ ثمانين كما تورد بعض المصادر(٧) ، وقيل إنه سئل عن سنه عند الوفاة فعقد سبعين(٨) ، وهذا يعني - على أقل التقديرات لعمره - أنه ولد نحو سنة ٢٤٠ هـ ، هذا في الوقت الذي قيل فيه إن ابن السراج كان أحدث أصحاب المبرد سناً ، وإنه سئل عن مسألة بحضرة الزجاج ، فأخطأ في جوابها ، فوبّخه الزجاج ، وقال : مثلك يخطئ في هذه المسألة ؟ ! والله لو كنت في منزلي ضربتُك ، ولكن المجلس لا يحتمل ذلك ، ومازلنا نشبهك في الذكاء بالحسن بن رجاء ، فقال ابن السراج : قد ضربْتَنى يا أبا إسحاق ، وكان علم الموسيقى قد شغلني(٩) ، وهذا الموقف لا يمكن أن يحدث إلا بين تلميذ وأستاذه ، لأن الألفاظ الصادرة من الزجاج ألفاظ معلّم ، ورد ابن السراج رد متعلم . فإذا أضفنا إلى ذلك أن أبا القاسم عبيد الله بن سليمان بن وهب سلم ابنه القاسم إلى الزجاج ليُعلّمه ، وأن عبيد الله هذا توفى سنة ٢٨٨ هـ(١٠) ، دل ذلك أن الزجاج كان يمارس التدريس قبل عام ٢٨٨ هـ . وإذا أخذنا في الحسبان أن القاسم قد عاش بين سنتي ٢٥٨هـ و ٢٩١ هـ ، وأنه قام بأعباء الخلافة بعد وفاة المعتضد سنة ٢٨٩ هـ ، وعقد

---

(٦) راجع : الارتشاف / ١ : ١٩٤ ، وهمع الهوامع / ٢ : ١٧٥ ، والأشموني / ٤ : ١٢١ .

(٧) إنباه الرواة / ١ : ١٦٣ ، وطبقات النحويين واللغويين / ١١٢ .

(٨) بغية الوعاة / ١ : ٤١٣ .

(٩) السابق / ١ : ١٠٩ .

(١٠) الأعلام / ٤ : ١٩٤ .

البيعة للمكتفى في غيبته بالرقة[11] ، دل ذلك أن تعلمه على يد الزجاج كان قبل ذلك بوقت مناسب . وهذا يعني - فيما يعنيه - صلاحية الزجاج للتدريس قبل أكثر من ثلاثين سنة من وفاة ابن السراج ، وهو ما يسمح لنا بالقول بأن الرأى للزجاج ، وتبعه فيه ابن السراج ، بيد أن رأى الأخير ذاع عنه لكونه في مؤلف متخصص في النحو ، على عكس رأى الزجاج الذي ضمنه إعرابه للقرآن .

(11) الأعلام / ٥ : ١٧٧ .

خاتمة

لعله قد ظهر من خلال مناقشاتنا لآراء الزجاج النحوية أن مجموع الآراء التي نحا فيها نحو الكوفيين أو البصريين لا تمثل شيئاً إلى جوار تلك الآراء التي اختط فيها لنفسه خطّة غير مسبوقة ، مما يعني استقلال الشخصية وكونها متبوعة لا تابعة .

فقد تابع الكوفيين في مجيئ اسم الإشارة موصولاً ، وتابع الأخفش في كون (مِنْ) تأتي لابتداء الزمان ، وإن اشتهر هذا الرأى في مصنفات المتأخرين بأنه رأى الكوفيين . كما تابع البصريين في مجيئ (أولئك) للعقلاء ، وفي رفض مجيئ ضمير الفصل بين نكرتين ، وفي كون (إنّ) تعمل النصب والرفع معاً ، وفي مواقع اقتران ضمير المبتدأ بالفاء . وتابع سيبويه بعينه في كون ضمير النصب المتصل للمتكلم هو (نِي) ، وليس ياء المتكلم وحدها . وهذه المجموعة من الآراء في مجملها لا تمثل ثلث الآراء التي صحت نسبتها للزجاج فيما قدمناه . ويبقى له الثلثان تفرداً لا يقبل الجدل ، وتميزاً يدل على عمق استيعابه ونفاذ بصيرته .

كما بدا أيضاً أن كثيراً من الآراء قد ألصقت بالرجل وليست له ، إما لأنا رأيناه يصرح بما يناقضها تماماً ، وإما لأنا استنتجنا ذلك من فهمنا الخاص لنصوصه ، ولقد كان عدد هذه القضايا أيضاً غير هيّن .

ونرجو أن نكون بهذه الدراسة قد قدمنا أول عمل مستقل لفكر الزجاج النحوي ، اعتماداً على قراءة نصوصه ، راجين أن تغني هذه الدراسة عما فقد لهذا العالم الجليل من مصنفات كانت خالصة لدراسة النحو .

والله هو الموفق لكل خير

شعبان صلاح

ملحق

بما نسب للزجاج من آراء لم ترد في (المعاني)

هناك آراء نحوية وصرفية كثيرة نُسبت للزجاج في مصادر النحو واللغة ، ولم يرد لها في (معاني القرآن وإعرابه) ذكرٌ ؛ بعض هذه الآراء وردت في كتابه الآخر (ما ينصرف وما لا ينصرف) ؛ لأنها تتصل بقضايا الممنوع من الصرف ، وبعضها الآخر مقصورٌ إيراده على تلك المصادر . وسنقدم فيما يلي قائمة بهذه الآراء التي عثرنا عليها مرتبطة بمصادرها ؛ لتكون عوناً لمن أراد من الباحثين .

١ – قياس صياغة (فُعال) و (مَفْعَل) من الأعداد من خمسة إلى عشرة ، كما هو في الأعداد من واحد إلى أربعة . والجمهور يقصر ذلك على الأعداد من واحد إلى أربعة .

التسهيل / ٢٢ ، وشرح الكافية الشافية / ١٤٤٨ ، والأشموني / ٣ : ٢٤٠ .

ونص الزجاج في (ما ينصرف وما لا ينصرف) / ٤٤ هو : « وإن عدلْتَ أسماء العدد إلى العشرة كلها على هذا نحو : عُشار وتُساعَ وخُماس وسداس . ولكن مَثْنَى ومَوْحد لم يجئ في مثل : معشر ، تريد به : عُشار ، وكذلك : مَتْسَع يراد به : تُساع ، إنما أستعمل من هذا ما استعملته العرب » .

٢ – يوجب في المؤنث الثلاثي الساكن الوسط من الأعلام المنعَ من الصرف .

ارتشاف الضرب / ١ : ٤٤٠ ، وشرح الكافية الشافية / ١٤٩٢ ، وأوضح المسالك / ٤ : ١٢٥ ، والأشموني / ٣ : ٢٥٤ ، وشرح التصريح / ٢ : ٢١٨ .

وفي (ما ينصرف) / ٤٩ - ٥١ كان هذا رأيه ، وخطأ من يجيز الصرف وعدمه ، وجعل الصرف خاصاً بالضرورة الشعرية .

٣ - نَسب إليه الأشموني القول بأن من العرب من يبني (أمس) على الفتح ، ونَسبه ابن مالك إلى الزجاجي ، ونسبه أبو حيان والسيوطي إلى الاثنين .

شرح التسهيل / ٢ : ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، والارتشاف / ٢ : ٢٤٩ ، وهمع الهوامع / ١ : ٢٠٨ ، والأشموني / ٣ : ٢٦٧ .

وهذا الرأى صريح نص الزجاجي في الجمل / ٢٩٩ ، وانظر أيضاً : شرح الجمل لابن هشام / ٣٦٦ ، وشرح شذور الذهب / ١٠٠ ، وشرح قطر الندى / ١٩ .

أما الزجاج فليس هذا الرأى من آرائه فقد قال : « أمس : وجب ألا يُعرب ؛ لأنه أشبه الحروف التي جاءت لمعنى ، لأن معناه أن كل يوم يلي يومك يقال له : أمس ، فهو معرفة من غير جهة التعريف ؛ لأن تعريفه : الأمس ، كما أن تعريف غدٍ : الغد . فلما كان كذلك ، وكان ظرفاً ، وضُمن معنى الألف واللام ، وجب إسكانه ، ولكنه كُسر لالتقاء الساكنين » .
ما ينصرف / ٩٤ .

ومعنى النص السابق أن (أمس) مبنية على الكسر .

ثم علل لفتحة (أمس) في قول الراجز :

لقد رأيت عجباً مُذْ أمسا

بأنه إنما « جُرّ بمذ وقد كان يُرفع بها ، فأجراها في ترك الصرف في الجر كما فعل في الرفع ، إذ معنى الرافعة معنى الجارة » .

ما ينصرف / ٩٠ .

ومعنى ما سبق أن (أمس) ممنوعة من الصرف فجرت بالفتحة ، وهى لهجة تميم ، وليست فتحة بناء كما نسب إليه . راجع : الكتاب / ٣ : ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

٤ - اختُلف فيما نُسب إليه خاصاً بإعراب المثنى والمجموع على حده ، فمن العلماء من نسب إليه أن الإعراب بالحروف على المشهور . سر صناعة الإعراب / ٦٩٥ ، وارتشاف الضرب / ١ : ٢٦٤ ، والأشموني / ١ : ٨٨ .

ومنهم من نسب إليه أن التثنية والجمع مبنيان . الإنصاف / ٣٣ .

ومن نسب إليه أنهما مبنيان في حالة الرفع ، ومعربان في غيره . رصف المباني / ١١٤ ، ١١٥ .

ومن قصر رأيه هذا على المثنى . الارتشاف / ١ : ٢٦٤ ، وهمع الهوامع / ١ : ١٩ ، وشرح التصريح / ١ : ٦٧ .

وقال هو في (ما ينصرف وما لا ينصرف) / ٨٥ « فإن قال قائل : فما بالك أعربت في التثنية ، فقلت : جاءني اللذان قالا ذاك ، ورأيت اللذين قالا ذاك ؟ فالجواب في هذا أن إعراب التثنية ليس بحركة ، وإنما هو كالبنية ، وأن البنية لا تختلف فتكون على ضربين ، والواحد يختلف ، فلذلك جازت فيه البنية والإعراب . والتثنية دليلها دليل الإعراب ، فلا يجوز أن يبطل إعرابها فيبطل دليلها » .

كما أن لفظه في (ما ينصرف) / ٢٢ ، ٢٣ « وجعلته كالجمع في الإعراب » ، وهذا يعني أن المثنى والجمع معربان ، وليسا مبنيين ، أو أحدهما ، كما روى عنه .

٥ - يُجر المضاف إليه - عنده - بالحرف المنوي ، وهو اللام .

الارتشاف / ٢ : ٥٠١ ، والأشموني / ٢ : ٢٣٧ ، وشرح التصريح / ٢ : ٢٥ .

ونصه في (ما ينصرف) / ٦ « أن الخفض إنما وقع في الإضافة بمعنى اللام » أهـ .

٦ - يعد (حيث) موصولة وليست مضافة ، فهي في هذا بمنزلة (الذي) تُوصل بالجملة ، فتكمل بها اسماً .

الارتشاف / ٢ : ٢٦١ .

ونصه في (ما ينصرف) / ٩١ « أصل (حيث) أنها مُنعت الإضافة ، فحركت بالضم لالتقاء الساكنين ، واختير لها ذلك لأنها غاية . وإنما لم تضف (حيث) ؛ لأنها ليست لمكان بعينه . نحو : خلف ، وأمام ، وقدام ؛ إذا ذكرت خلفا ، وقداما ، وأماما ، علمت الجهة ، وإذا ذكرت (حيث) لم يدلك على وجهة . فإنما جعلت اسما مبهما للتنقل من سائر الأمكنة ، فوُصلت بما يوضحها كما وُصلت (الذي) ، فلا يجوز أن توصل إلا بجملة معها فعل أو اسم الفعل [يعني به : المشتق من الفعل ، وليس المصطلح المشهور] ؛ لأنها للتنقل ، والتنقل لا يكون إلا عن فعل . فلو قلت : جلستُ حيث زيدٌ ، لم يكن كلاماً ، لأن (حيث زيد) لا يُعلم : هل هو خلفه أو أمامه أو قدامه ؟ ولو قلت : حيث زيدٌ قائمٌ - علِم أنه في المكان الذي فيه قيام زيد » .

٧ - يذهب إلى أن (شتان) اسمٌ وُضع ماضياً ، أو مصدر جاء على (فَعْلان) ، وهو واقع موقع الفعل .

الارتشاف / ٣ : ٢٠٩ ، والخزانة / ٦ : ٢٨٥ .

ونصه في (ما ينصرف) / ٩٦ « وتفسير قوله في شتان : أن فتحة

شتان بناء وقع لالتقاء الساكنين ؛ لأن شتان موضوع موضع المصادر ، مبنيٌّ على فَعْلان ، والفعل من هذا مصدره الفَعْل » .

٨ – المفعول معه منصوب – عنده – بتقدير عامل بعد الواو ؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو .

شرح التسهيل / ٢ : ٢٤٩ ، والارتشاف / ٢ : ٢٨٦ ، وشرح اللمحة / ٢ : ٢٠١ ، والإنصاف / ٢٤٨ .

٩ – يجيز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام ؛ بدليل ورود ذلك في (خلا) ، وهي فرع (إلا) ، فوروده مع الأصل أولي .

الارتشاف / ٢ : ٣٠٧ ، والإنصاف / ٢٧٣ ، وهمع الهوامع / ١ : ٢٢٦ ، وخزانة الأدب / ٣ : ٣١٢ .

١٠ – يذهب إلى أن تمييز (كم) المجرورة بحرف : مجرورٌ بالإضافة إليها .

التسهيل / ١٢٤ ، وشرح التسهيل / ٢ : ٤١٩ ، وشرح الكافية الشافية / ٨٢٦ ، والبحر / ٣ : ٩٨ ، والارتشاف / ١ : ٣٧٨ ، والمغني / ١ : ١٥٨ ، والأشموني / ٢ : ٢٣٤ ، ٤ : ٨٠ .

١١ – يعدّ الثالث في مثل (كبكب) و (كفكف) – مما ثالثه صالح للسقوط – زائداً .

الخصائص / ٢ : ٥٢ ، والتسهيل / ٢٩٧ ، وشرح الكافية الشافية / ٢٠٣٥ ، والارتشاف / ١ : ٢٤ ، ١١٠ ، والأشموني / ٤ : ٢٥٥ ، وشرح التصريح / ٢ : ٣٦٠ .

١٢ – يحذف التنوين فيما سُمي بجمع المؤنث مع العلمية .

الخزانة / ١ : ٥٦ .

١٣ – يُنكر تنوين الترنم . الخزانة / ١ : ٧٩ .

كما ينكر تنوين الغالي ؛ لأنه يكسر الوزن . الارتشاف / ١ : ٣١٢ ، والمغني / ٢ : ٢٤ .

١٤ – يُجيز في مثل (أندرين) – مع لزوم الواو – ظهور الإعراب على النون .

الخزانة ٣ : ١٧٨ .

١٥ – إذا كان خبر (كأن) مشتقاً فإنها لا تكون للتشبيه .

الخزانة / ٦ : ٤٠٨ .

١٦ – مجرور (رُبَّ) لا يكون إلا في محل نصب .

الارتشاف / ٢ : ٤٥٨ ، والمغني / ١ : ١٢٠ ، والخزانة / ٩ : ٥٦٧ .

١٧ – يجعل الميم في (فم) بدلاً من الواو في (فو) ، ومن ثم جعل الشاعر جامعاً بين العوض والمعوض عنه في قوله :

* هما نفثا في فِيَّ من فمويهما *

ووزن (فمويهما) على ذلك : فَعَعَيْهما .

سر صناعة الإعراب / ٤١٧ ، ٤٢٠ ، والخصائص / ٣ : ١٤٧ .

١٨ – اتَّخَذْتُ – عنده – مثل اتَّقَيْتُ واتَّزَنْتُ ، والهمزة أُجريت مجرى الواو في إبدالها تاء وإدغامها في التاء .

الخصائص / ٢ : ٢٨٧ .

١٩ – ثُبَة – عنده – من المحذوف العين . سر صناعة الإعراب / ٦٠٢ .

٢٠ – تُبدل الواو المكسورة همزة في (مصائب) تشبيهاً لها حشوا بها في أول الكلام في مثل : وسادة ووِعاء اللذين يقال فيهما : إسادة ، وإعاء .

المنصف / ١ : ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٢٣٠ ، والممتع / ١ : ٣٤٠ ، ٢ : ٥٠٨ ، والارتشاف / ١ : ١٢٨ .

٢١ - جَلَلْ - عنده - بمعنى : نَعَمْ .

رصف المباني / ٢٥٢ ، والمغني / ٢ : ٧٢ ، وهمع الهوامع / ٢ : ٧٢ .

٢٢ - يجعل النعت ، وعطف البيان ، والتوكيد ، كالمنسوق في رفعه تابعاً لاسم (إنّ) بعد استكمال الخبر .

التسهيل / ٦٦ ، وشرحه / ٢ : ٥٢ .

٢٣ - (إذا) الفجائية - عنده - ظرف زمان .

التسهيل / ٩٤ ، وشرح التسهيل / ٢ : ٢١٤ ، والارتشاف / ٢ : ٢٤٠ ، والمغني / ١ : ٨٠ ، وشرح اللمحة / ١ : ٣٢٦ ، وهمع الهوامع /١ : ٢٠٧ .

٢٤ - الحال المؤكدة بعد معرفتين جامدين : عاملُها الخبرُ مؤولاً بمشتق ، أو مؤولاً بمسمًّى .

التسهيل / ١١٢ ، وشرحه / ٢ : ٣٥٨ ، والارتشاف / ٢ : ٢٦٣ ، والبحر /٢ : ٤٠٤ .

٢٥ - الأعلام كلها مرتجلة .

الارتشاف / ١ : ٤٩٦ ، والأشموني / ١ : ١٣١ ، وحاشية الصبان / ١ : ١٣١ ، وشرح التصريح / ١ : ١١٦ .

٢٦ - جواز عمل غير (ليت) من إن وأخواتها إذا كفت بـ (ما) .

الارتشاف / ٢ : ١٥٧ ، والأشموني / ١ : ٢٨٤ ، وشرح التصريح / ١ : ٢٢٥ .

٢٧ – يجيز النصب بـ (حاشا) على أنها فعل متعد جامد لتضمنه معنى (إلا) .

المغني /١ : ١١٠ ، والأشموني /٢ : ١٦٥ ، وشرح التصريح /١ : ٣٦٥ .

٢٨ – (أيمن) في القسم حرف جر .

الارتشاف / ٢ : ٤٦٩ ، والمغني / ١ : ٩٤ ، وهمع الهوامع / ٢ : ٤٠ ، والأشموني / ٢ : ٢٠٥ .

٢٩ – (فُعْل) وزن قياسي في مصدر (فَعُل) بضم العين كالحُسْن .

الأشموني / ٢ : ٣٠٦ .

٣٠ – يُصغَّر (مُتَّعد) على (مُوَيعد) ، خلافاً لسيبويه الذي يصغرها على (متيعد) .

شرح الكافية الشافية / ١٩٠٩ ، والأشموني / ٤ : ١٦٥ ، وشرح التصريح / ٢ : ٣٢١ . وانظر في رأى سيبويه : الكتاب / ٣ : ٤٦٤ ، ٤٦٥ .

٣١ – الضمير من (هو) و (هى) الهاء فقط .

الارتشاف / ١ : ٤٧٣ ، وهمع الهوامع / ١ : ٦١ .

٣٢ – (لا) العاملة عمل (ليس) ترفع الاسم ، ولا تؤثر في الخبر شيئاً .

الارتشاف / ٢ : ١١٠ ، والمغني / ١ : ١٩٥ ، وهمع الهوامع / ١ : ٢٢٥ .

٣٣ – يجعل جملة الاستفهام خبر (ليت) في مثل قول الشاعر :

* ألا ليت شعري كيف حادث وصلها ؟ *

والمشهور في ذلك أن الخبر محذوف وجوباً .

الارتشاف / ٢ : ١٣٦ ، وهمع الهوامع / ١ : ١٣٦ .

٣٤ – يجيز دخول لام الابتداء على معمول الخبر المقدم إذا كان مفعولاً ، كما يجيز دخولها على الخبر والمعمول معاً ، حتى لو تقدم المعمول على الخبر .

الارتشاف / ٢ : ١٤٥ ، وهمع الهوامع / ١ : ١٣٩ .

٣٥ – الجملة بعد (حتى) الابتدائية في محل جر بها .

البحر / ٨ : ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، والارتشاف / ٢ : ٣٧٦ ، والمغني / ١ : ١١٦ ، ٢ : ٤٩ .

٣٦ – الفاء في (خرجت فإذا الأسد) للسببية المحضة ، كفاء الجواب .

الارتشاف / ٢ : ٢٤٠ ، والمغني / ١ : ١٤٣ ، وهمع الهوامع / ١ : ٢٠٧ .

٣٧ – الكاف في (كأن) جارة ، والمصدر المؤول من (أن) وما بعدها مجرور بالكاف . الارتشاف / ٢ : ١٢٩ ، والمغني / ١ : ١٦٢ .

٣٨ – مذ ومنذ إذا ورد بعدهما اسم مرفوع فهما ظرفان مخبرٌ بهما عما بعدهما ، ومعناهما : بين وبين مضافين ، فمعنى (ما لقيته منذ يومان) : بيني وبين لقائه يومان .

الارتشاف / ٢ : ٢٤٣ ، والمغني / ٢ : ٢٢ ، ٤٤ .

٣٩ – لا يجيز إتباع معمول الصفة المشبهة بنعته .

الارتشاف / ٣ : ٢٤٨ ، والمغني / ٢ : ٨٨ .

٤٠ – يشترط في انتصاب المصدر على الأوقات أن يكون معلوم الوقت ، ولم يشترطه الكوفيون ، ولا نَقْلَ يُحفظ عن البصريين . الارتشاف / ٢ : ٥٧ .

٤١ – يجيز (إن زيدا لَقامَ) على أنها لام جواب قسم محذوف .

الارتشاف / ٢ : ١٤٤ .

٤٢ – يجيز توسط المصدر المؤكد لمضمون الجملة ، فيقال : هذا حقاً عبدُ الله . الارتشاف / ٢ : ٢١٥ .

٤٣ – أسماء الإشارة لا تُوصف ولا يُوصف بها . الارتشاف / ٢ : ٥٩٧ .

٤٤ – الجامد المقترن بـ (ال) بعد اسم الإشارة عطف بيان .

الارتشاف / ٢ : ٥٩٨ .

٤٥ – إعمال المصدر منوناً – عنده – أقوى . الارتشاف / ٣ : ١٧٧ .

٤٦ – يجيز الفصل بالجار والمجرور المتعلق بفعل التعجب بينه وبين المتعجب منه . الارتشاف / ٣ : ٣٨ .

٤٧ – يجيز إعمال (قال) في المفرد الذي لم يقتطع من جملة . مثل : قال زيدٌ عمراً ، وفي البحر المحيط نسب هذا القول للزجاجي ، وهو وهم ؛ لأن الثابت من رأي الزجاجي على خلاف ذلك .

الارتشاف / ٣ : ٨١ ، والبحر / ٦ : ٣٢٤ ، والدرر اللوامع / ٦ : ٣٢٤ وانظر : الجمل للزجاجي / ٣٢٦ – ٣٢٩ .

٤٨ – يمنع إبدال الواو الثانية همزة في مثل (عُوارض) من القول ، لخفة المفرد ، والجمهور على صحة الإبدال .

الارتشاف / ١ : ١٢٧ ، والأشموني / ٤ : ٢٩١ .

٤٩ – يجيز تفريق النعت المتعدد المختلف لفظاً ومعنى إذا كان المنعوت متعدداً بلفظ واحد ، مثل مررت برجلين كريم وبخيل ، ويستثنى منه اسم الإشارة ، فلا يُجيز تفريق نعته ، فلا يقال : مررت بهذين الطويل والقصير .

الارتشاف / ٢ : ٥٨٩ ، والأشموني / ٣ : ٦٥ ، وشرح التصريح / ٢ : ١١٤ .

ملحوظة : أرجو أن ينتبه القارئ الكريم للتناقض بين ما ورد هنا وما ورد في رقم (٤٣) عن أبي حيان في الارتشاف أيضاً من أن الزجاج يرى أن اسم الإشارة لا يوصف ولا يُوصف به ، والقول هنا بعدم جواز تفريق نعته يعني جواز نعته بلا تفريق !! ، ومع هذا فالقول بعدم تفريق نعت اسم الإشارة مفهوم كلام سيبويه قبل الزجاج .

راجع الكتاب / ٢ : ٨ .

٥٠ - في قول الشاعر : أبي جودُه لا البُخْلَ ، في رواية نصب (البخل) ، جعل (لا) اسماً وقع مفعولاً ، والبخل بدلاً منها .

البحر / ٤ : ٢٧٣ ، والمغني / ١ : ٢٠٠ .

٥١ - يجعل (حسب) اسم فعل في قولك : حسبك وزيداً درهم ، ويعدّ الكاف مفعولاً به ، والواو بمعنى (مع) .

الارتشاف / ٢ : ٢٩١ ، والبحر / ٤ : ٥١٦ .

٥٢ - قال أبو حيان إن المازني وأصحابه ذهبوا إلى أن الأسماء الستة معربة بالحركات التي قبل الحروف ، والحروف إشباع ، وهو اختيار الزجاج .

الارتشاف / ١ : ٤١٥ ، ٤١٦ .

٥٣ - يجيز ، مررتُ برجلٍ ضارب زيداً ظريفٍ ثم عمرًا ، وقال : ليس هذا فصلا ؛ لأني أنوي بالمعطوف التقديم ، وأجاز هذا في كل حروف العطف .

الارتشاف / ٣ : ١٨٢ .

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي - تحقيق : د. مصطفى النماس - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولى : ١٤٠٤ هـ - ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٤ - ١٩٨٩ م .

- الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي - الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٤ م .

- الأصول ، لابن السراج - تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط : ١ - ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .

- إعراب القرآن : لأبي جعفر النحاس - تحقيق : د. زهير غازي زاهد - عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية - ط : ٢ - بيروت - ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.

- الأعلام ، لخير الدين الزركلي - ط : ٧ - دار العلم للملايين - بيروت - ١٩٨٦ م .

- إملاء ما مَنّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، لأبي البقاء العكبري - الميمنية بمصر - ١٣٢١ هـ .

- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطي - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - ط : ١ - دار الكتب المصرية - ١٣٦٩ هـ = ١٩٥٠ م .

- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري - تحقيق : محيي الدين عبد الحميد - ط : ١٥ - دار الفكر - بيروت - ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام - تحقيق : محيي الدين عبد الحميد - ط : ٥ - القاهرة - ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م .

- الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي - تحقيق : د. حسن شاذلي فرهود - ط : ١ - دار التأليف - القاهرة - ١٩٦٩ م .

- الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب - تحقيق : د. موسى بناي العليلي - وزارة الأوقاف بالعراق - ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ م .

- البحر المحيط ، لأبي حيان - القاهرة - ١٣٢٨ هـ .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - ط : ٢ - دار الفكر - بيروت - ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م .

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك - تحقيق : محمد كامل بركات - القاهرة - ١٩٦٨ م .

- تفسير ابن عطية - بهامش البحر المحيط . انظر : البحر المحيط .

- التوطئة ، لأبي علي الشلوبين - تحقيق : د. جمال مخيمر - ماجستير بكلية اللغة العربية بالأزهر الشريف - نسخة المحقق .

- الجمل في النحو ، للزجاجي - تحقيق : د. علي توفيق الحمد - ط : ٢ - مؤسسة الرسالة - بيروت ، ودار الأمل بالأردن - ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .

- الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط بين أقواله في (معاني القرآن) وروايات العلماء عنه ، للدكتور : شعبان صلاح - دار الثقافة العربية - القاهرة - ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م .

- حاشية الصبان على الأشموني ، للشيخ محمد بن علي الصبان - الحلبي بالقاهرة - د. ت .

- حاشية يس على التصريح ، للشيخ : يس بن زيد العليمي - بهامش شرح التصريح على التوضيح - الحلبي بالقاهرة - د : ت .

- الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه - تحقيق : د. عبد العال سالم - بيروت - ١٩٧١ م .

- خزانة الأدب ، لعبد القادر البغدادي - تحقيق : عبد السلام هارون - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، ومكتبة الخانجي - القاهرة .

- الخصائص ، لابن جني - تحقيق : محمد علي النجار - ط : ٢ - بيروت . د . ت .

- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي - تحقيق : د. عبد العال سالم - دار البحوث العلمية بالكويت ، ومؤسسة الرسالة ببيروت - ١٤٠١ - ١٤٠٦ هـ = ٨١ - ١٩٨٦ م .

- ربط الشوارد في حل الشواهد ، لابن الحنبلي (محمد بن إبراهيم بن يوسف) - تحقيق : د. شعبان صلاح - دار الثقافة العربية - القاهرة - ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩ م .

- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي (أحمد بن عبد النور) - تحقيق : د. أحمد الخراط - ط : ٢ - دار القلم بدمشق - ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .

- السبعة ، لابن مجاهد - تحقيق : د. شوقي ضيف - ط : ٢ - دار المعارف - القاهرة - ١٩٨٠ م .

- سر صناعة الإعراب ، لابن جني - تحقيق : د. حسن هنداوي - دار القلم بدمشق - ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلي - القاهرة - ١٣٥١ هـ - مصور دار الفكر - بيروت .

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لبهاء الدين ابن عقيل - دار الشعب - القاهرة - د. ت .

- شرح الأشموني على الألفية (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ، للشيخ : علي بن محمد الأشموني - الحلبي - القاهرة . د . ت .

- شرح التسهيل ، لابن مالك - تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ، ود. بدوي المختون - ط : ١ - دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - القاهرة - ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م .

- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري - الحلبي بالقاهرة - د. ت .

- شرح جمل الزجاجي ، لابن هشام - تحقيق : د. علي محسن مال الله - عالم الكتب - بيروت - ط : ١ - ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٢ م .

- شرح شافية ابن الحاجب ، للرضى الاستراباذي - تحقيق : محمد نور الحسن وآخَرَيْن - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م .

- شرح شذور الذهب ، لابن هشام - تحقيق : محيي الدين عبد الحميد - بيروت - د . ت .

- شرح شواهد الشافية ، لعبد القادر البغدادي - تحقيق : محمد نور الحسن وزميلَيْه ، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م .

- شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام - تحقيق : محيي الدين عبد الحميد - ط : ١١ - التجارية بمصر - ١٣٨٣ هـ = ١٩٦٣ م .

- شرح الكافية ، للرضى الاستراباذي - الآستانة سنة ١٣١٠ هـ - مصورة دار الكتب العلمية - بيروت .

- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك – تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي – مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – دار المأمون للتراث .

- شرح اللمحة البدرية ، لابن هشام – تحقيق : د. صلاح رواي – ط : ٢ – القاهرة – ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ م .

- شرح المفصل ، لابن يعيش – مكتبة المتنبي – القاهرة – د. ت .

- الصحاح ، للجوهري – تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار – ط : ٤ – دار العلم للملايين – بيروت – ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م .

- طبقات النحويين واللغويين ، للزُّبيدي – تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف – القاهرة – ط : ٢ – ١٩٨٤ م .

- الفوائد الضيائية : شرح كافية ابن الحاجب ، لنور الدين ، عبد الرحمن الجامي – تحقيق : د. أسامة الرفاعي – وزارة الأوقاف – بغداد – ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م .

- القاموس المحيط ، للفيروز ابادي – دار الجيل – بيروت – مصورة عن طبعة الحلبي بالقاهرة . ١٣٧١ هـ = ١٩٥٢ م .

- الكتاب ، لسيبويه – تحقيق : عبد السلام هارون – ط : ٢ – الهيئة العامة للكتاب – القاهرة – ١٩٧٧ م .

- كتاب الشعر ، لأبي علي الفارسي – تحقيق : د. محمود الطناحي – ط : ١ – الخانجي بالقاهرة – ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م .

- الكشاف ، للزمخشري – نشرة : محمد الصادق قمحاوي – الحلبي بالقاهرة – ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م .

- لسان العرب ، لابن منظور - مصورة عن طبعة بولاق سنة ١٣٠٨ هـ - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر - القاهرة .

- ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج - تحقيق : هدى قراعة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٣٦١ هـ = ١٩٧١ م .

- مجالس ثعلب - تحقيق : عبد السلام هارون - دار المعارف - القاهرة - ١٩٤٨ م .

- مجالس العلماء للزجاجي - تحقيق : عبد السلام هارون - ط : ٢ - الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض - ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م .

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، لابن جني - تحقيق : علي النجدي وآخرين - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة - ١٩٦٩ م .

- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع ، لابن خالويه - نشر : برجشتراسر - مكتبة المتنبي - القاهرة - د . ت .

- المدارس النحوية ، للدكتور : شوقي ضيف - ط : ٢ - دار المعارف - القاهرة - ١٩٧٢ م .

- المزهر ، للسيوطي - نشرة : محمد أحمد جاد المولى وآخرين - الحلبي بالقاهرة - د . ت .

- المستوفي ، لابن الفرخان - تحقيق : د. محمد بدوي المختون - دار الثقافة العربية - القاهرة - ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .

- معاني القرآن ، للأخفش الأوسط - تحقيق : د. فائز فارس - ط : ٣ - دار البشير ودار الأمل - بيروت - ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م .

- معاني القرآن ، للفراء - تحقيق : أحمد يوسف نجاتي وآخرين - القاهرة - ١٩٥٥ م ، وما بعدها .

- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج - تحقيق : د. عبد الجليل شلبي - ط : ١ - عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م .

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام - الحلبي بالقاهرة - د. ت .

- المقتضب ، للمبرد - تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة - ط : ٢ - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٣٩٩ هـ .

- المقدمة الجزولية في النحو ، لأبي موسى ، عيسى بن عبد العزيز الجزولي - تحقيق وشرح : د. شعبان عبد الوهاب - أم القرى - القاهرة - ط : ١ - ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م .

- المقرب ، لابن عصفور - تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري - ط : ٢ - بغداد - ١٩٨٦ م .

- الممتع في التصريف ، لابن عصفور - تحقيق : د. فخر الدين قباوة - ط : ٤ - دار الآفاق الجديدة - بيروت - ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م .

- المنصف : شرح التصريف ، لابن جني - تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين - القاهرة - ١٩٥٤ م ، ١٩٦٠ م .

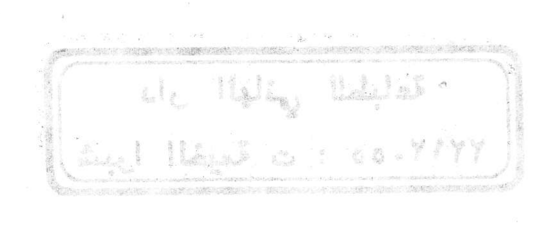
- همع الهوامع ، للسيوطي - تصحيح : السيد محمد بدر النعساني - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - د. ت .

فهرس الموضوعات

رقم الإيداع

١٩٩١/٢٣٣٩م

I. S. B. N. 977 - 222 - 009 - 1



رقم الإيداع

٣٣٣٠-١٩٩١م

I. S. B. N. 777 - 222 - 009 - 1

دار الهاني للطباعة
شبرا الخيمة ت : ٢٢١٢٠٥٥

